



كلية الدراسات العليا
برنامج إدارة الأعمال

"دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات
المدرجة في سوق فلسطين "

"The role of Forensic Accounting in Compared with Creative
Accounting practices of Companies listed in Palestine stock
exchange "

إعداد

الاء عبد المنعم محمد الجعبري

إشراف

الدكتور مجدي وائل الكبيجي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة
الأعمال (MBA) بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل.

2018 م

آية قرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

” وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ”

صدق الله العظيم

سورة طه، آية (114)

الاهداء

الى روح والدي رحمه الله

الى أمي... ادامك الله لنا

الى زوجي جهاد

الى إخوتي محمد ولؤي ووضاح

الى أخواتي سعاد ودعاء

الى ابنتاي تيماء وغنى

الى صديقاتي وزميلاتي

الى كل من ساندني ووقف بجانبني

الى اساتذتي في جامعة الخليل

اهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

الشكر والتقدير

لا يسعني إلا أن أقدم الشكر لخالقي ومولاي الذي أمدني بالقوة وأعانني على الوصول إلى هذه

المرحلة.... وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا الجهد خالصا لوجهه الكريم .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للدكتور مجدي الكبيجي الذي أشرف على هذه الرسالة، وتحمل

جهدا وعناء، فحرص على قراءة كل كلمة فيها. واتقدم بالشكر الى اعضاء لجنة المناقشة .

والى اساتذتي الكرام في جامعة الخليل الدكتور صلاح الزرو الدكتور محمد الجعبري الدكتور

راتب الجعبري الدكتور سمير ابو زنيد الدكتور طلعت ابو رجب الدكتور بدر الجودي والدكتور

يوسف ابو فاره. وأشكر أيضا الدكتور كامل ابو كويك والدكتور ساهر عقل والدكتور يوسف

حسان والدكتور فادي قطان والدكتور اقبال الشريف لتحكميمهم للاستبانة. وايضا اشكر كل من

ساعدني لإنجاز هذه الرسالة.

الباحثة

جدول المحتويات

أ	آية قرآنية.....
ب	الاهداء.....
ت	الشكر والتقدير.....
ث	جدول المحتويات.....
خ	فهرس الجداول.....
ر	فهرس الأشكال.....
ز	فهرس الملاحق.....
س	الملخص.....
ش	Abstract.....
1	الفصل الأول.....
2	1.1 المقدمة.....
3	1.2 مشكلة الدراسة.....
6	1.3 أهمية الدراسة.....
7	1.4 أهداف الدراسة.....
8	1.5 الفرضيات.....
11	1.6 حدود الدراسة.....
11	1.7 التعريفات الاجرائية.....
12	الفصل الثاني.....
12	الاطار النظري والدراسات السابقة.....
13	2.1 المبحث الأول: المحاسبة القضائية.....
13	2.1.1 المقدمة :.....
14	2.1.2 تعريف المحاسبة القضائية.....
16	2.1.3 أهمية المحاسبة القضائية:.....
17	2.1.4 مجالات المحاسبة القضائية :.....
19	2.1.5 أساليب المحاسبة القضائية.....
20	2.1.6 التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية:.....
23	2.1.7 خصائص ومهارات المحاسب القضائي.....
35	2.2 المحاسبة الإبداعية.....
35	2.2.1 المقدمة.....
37	2.2.2 محفزات استخدام المحاسبة الإبداعية.....
40	2.2.3 أشكال المحاسبة الإبداعية.....

42.....	2.2.4 الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية
51.....	دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية
54.....	2.3 المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
54.....	2.3.1 الدراسات العربية والأجنبية المختصة بالمحاسبة القضائية
61.....	2.3.2 الدراسات العربية والاجنبية المختصة بالمحاسبة الابداعية
70.....	2.3.3 الدراسات العربية والاجنبية التي تجمع المحاسبة القضائية والمحاسبة الابداعية معا
74.....	ملخص الدراسات السابقة.....
80.....	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....
82.....	الفصل الثالث.....
82.....	منهجية الدراسة.....
83.....	منهجية الدراسة.....
83.....	3.1 مقدمة.....
83.....	3.2 منهج الدراسة.....
83.....	3.3 جمع البيانات والمعلومات.....
83.....	3.3.1 المصادر الأولية:.....
84.....	3.3.2 المصادر الثانوية:.....
84.....	3.4 مجتمع الدراسة:.....
85.....	3.5 عينة الدراسة:.....
86.....	3.6 أدوات الدراسة.....
87.....	3.6.2 الأداة الكمية (الاستبانة):.....
89.....	3.6.3 القوائم المالية.....
91.....	3.7 خصائص العينة الديمغرافية.....
94.....	3.8 ثبات أدوات الدراسة.....
96.....	3.9 صدق أدوات الدراسة.....
104.....	3.10 شروط تحليل التباين المتعدد MANOVA :.....
105.....	3.11 إجراءات تطبيق أدوات الدراسة :.....
106.....	3.12 المعالجة الإحصائية.....
106.....	3.13 مفتاح التصحيح:.....
107.....	الفصل الرابع.....
107.....	نتائج الدراسة.....
108.....	المقدمة:.....
109.....	القسم الاول: اسئلة الدراسة.....
130.....	القسم الثاني: فحص الفرضيات الاحصائية:.....
153.....	الفصل الخامس.....

153.....	النتائج والتوصيات
154.....	5.1 نتائج الدراسة.....
158.....	5.2 توصيات الدراسة:.....
159.....	5.3 الدراسات المقترحة :
160.....	قائمة المراجع
160.....	المراجع العربية.....
165.....	المراجع الاجنبية.....
169.....	الملاحق
170.....	الملحق رقم(1)كتاب تسهيل مهمة
171.....	الملحق رقم(2):ترميز المقابلات.....
172.....	الملحق رقم (3) عينة الدراسة من المحكمين الماليين والمعتمدين من وزارة العدل للعام 2018
173.....	الملحق رقم(4) من قضاة محكمة البداية للعام 2018.....
174.....	الملحق رقم (5) شركات التدقيق الخارجية
175.....	الملحق رقم (6)عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة.....
177.....	ملحق رقم (7)أسماء المحكمين
178.....	ملحق رقم (8) استبيان (1)
183.....	ملحق رقم (9) استبيان (2)
190.....	تم بحمد الله.....

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	جدول
27	خصائص وسمات المحاسب القضائي	جدول رقم (1.2)
74	ملخص الدراسات السابقة	جدول رقم (2.2)
85	شركات التدقيق الخارجية	جدول رقم (1.3)
91	خصائص العينة الديموغرافية للقضاة والمحكمين	جدول رقم (3.3)
92	خصائص العينة الديموغرافية للمدققين الداخليين	جدول رقم (4.3)
93	خصائص العينة الديموغرافية للمدققين الخارجيين	جدول رقم (5.3)
95	معاملات الثبات كرونباخ الفا لبنود استمارة المحكمين الماليين والقضاة	جدول رقم (6.3)
95	معاملات الثبات كرونباخ الفا لبنود استمارة المدققين الداخليين والخارجيين	جدول رقم (7.3)
97	معاملات الارتباط لبنود استمارة المدققين الداخليين والخارجيين	جدول رقم (8.3)
101	معاملات الارتباط لبنود استمارة المحكمين الماليين والقضاة	جدول رقم (9.3)
104	Kolmogorov-Smirnov	جدول رقم (10.3)
105	فحص القيم الشاذة	جدول رقم (11.3)
107	مفاتيح التصحيح الخماسي	جدول رقم (12.3)
110	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة	جدول رقم (1.4)
111	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاهم المؤهلات والخبرات التي يجب ان يتمتع بها المحاسب القضائي	جدول رقم (2.4)
113	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل	جدول رقم (3.4)
115	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية في المركز المالي	جدول رقم (4.4)
118	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية في التدفقات النقدية	جدول رقم (5.4)
120	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية في قائمة حقوق الملكية	جدول رقم (6.4)
121	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية للقوائم المالية الأربعة	جدول رقم (7.4)
122	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاهم الإجراءات والاساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في مواجهة	جدول رقم (8.4)

	ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	
126	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لابرز عمليات التحري التي يمكن للمحاسبة القضائية أن يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	جدول رقم(9.4)
128	النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لابرز عمليات التقييم التي يمكن للمحاسبة القضائية أن يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية	جدول رقم(10.4)
130	T- test لعينة واحدة لفحص الفرضية الأولى	جدول رقم(11.4)
132	T- test لعينة واحدة لفحص الفرضية الثانية	جدول رقم(12.4)
133	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الفرعية الأولى (ف3)	جدول رقم(13.4)
133	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الفرعية الثانية (ف3)	جدول رقم(14.4)
134	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الفرعية الثالثة (ف3)	جدول رقم(15.4)
135	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الفرعية الرابعة (ف3)	جدول رقم(16.4)
136	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الرئيسية الثالثة بشكل عام	جدول رقم(17.4)
137	T- test لعينة واحدة لفحص الفرضية الرابعة	جدول رقم(18.4)
138	T- test لعينة واحدة لفحص الفرضية الخامسة	جدول رقم(19.4)
138	T- test لعينة واحدة لفحص الفرضية السادسة	جدول رقم(20.4)
140	التبيان الأحادي (anova) لفحص الفرضية الفرعية الأولى (ف7)	جدول رقم(21.4)
141	التبيان الأحادي (anova) لفحص الفرضية الفرعية الثانية (ف7)	جدول رقم(22.4)
141	التبيان الأحادي (anova) لفحص الفرضية الفرعية الثالثة (ف7)	جدول رقم(23.4)
143	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الفرعية الأولى للإجراءات والأنشطة (ف8)	جدول رقم(24.4)
143	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الأولى لعمليات التحري(ف8)	جدول رقم(25.4)
144	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الأولى لعمليات التقييم (ف8)	جدول رقم(26.4)
144	T test لعينتين مستقلتين لفحص الفرضية الفرعية الأولى للقوائم المالية (ف8)	جدول رقم(27.4)
145	اختبار Levene's لفحص تساوي التباين الفرضية الفرعية الثانية	جدول رقم(28.4)
146	Multivariate Tests ^a الفرضية الفرعية الثانية(ف8)	جدول رقم(29.4)
147	Tests of Between-Subjects Effects الفرضية الفرعية الثانية(ف8)	جدول رقم(30.4)

148	مستويات حجم الشركات	جدول رقم(31.4)
149	Multivariate Tests ^a الفرضية الفرعية الثالثة (ف8)	جدول رقم(32.4)
149	Tests of Between-Subjects Effects الفرضية الفرعية الثالثة (ف8)	جدول رقم(33.4)
151	مستويات العائد على الاصول للشركات	جدول رقم(34.4)
151	Multivariate Tests ^a الفرضية الفرعية الرابعة(ف8)	جدول رقم(35.4)
152	Tests of Between-Subjects Effects الفرضية الفرعية الرابعة (ف8)	جدول رقم(36.4)
153	مستويات الرافعة المالية للشركات	جدول رقم(37.4)
153	Multivariate Tests ^a الفرضية الفرعية الخامسة (ف8)	جدول رقم(38.4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	الموضوع	الشكل
10	نموزج الدراسة	شكل رقم (1-1)
26	المهارات والمعارف المطلوبة في المحاسب القضائي	شكل رقم (2-1)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	الموضوع	ملحق
171	كتاب تسهيل مهمة	ملحق رقم (1)
172	ترميز المقابلات	ملحق رقم (2)
173	المحكمين الماليين المعتمدين من وزارة العدل 2018	ملحق رقم (3)
174	قضاة محكمة البداية للعام 2018	ملحق رقم (4)
175	شركات التدقيق الخارجية	ملحق رقم (5)
176	عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة	ملحق رقم (6)
177	أسماء المحكمين	ملحق رقم (7)
179	استبيان (1)	ملحق رقم (8)
184	استبيان (2)	ملحق رقم (9)

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى عرض واقع المحاسبة القضائية ومدى الحاجة إليها في فلسطين والتعرف على المؤهلات والخبرات التي يجب ان يتمتع بها المحاسب القضائي، والتعرف أيضاً على الاجراءات والأنشطة وعمليات التحري وعمليات التقييم التي يمكن أن تساعد المحاسب القضائي في مواجهة ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وذلك بالاعتماد على وجهات نظر كل من السلك القضائي، ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل النتائج، ومن خلال تصميم استبانة صممت لهذا الغرض، حيث تم توزيعها على عينة الدراسة والبالغ عددها (129) مفردة تم استرداد (105) إستبانة منها، وقد أظهرت النتائج أن درجة الحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة كانت متوسطة، وأن المحاكم تعتمد على مدققي الحسابات الخارجيين و المحكمين الماليين في فض النزاعات المالية. وتوصلت النتائج أيضاً الى أن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كانت ضعيفة بشكل عام، وقد اقترحت الدراسة عدد من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذا المجال في فلسطين.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، المحاسب القضائي، المحاسبة الإبداعية، القوائم المالية.

Abstract

The aim of this study is to present the indeed of forensic accounting and its need in Palestine, to identify the qualifications and expertise that the **Forensic** accountant must possess, and also to identify procedures, activities, investigations and evaluating the processes that can assist the forensic accountant in confronting the practice of creative accounting methods. That can be achieved by relying on the point of views of the forensic system, the internal and external auditors of public shareholding companies listed in the Palestine market.

The study was based on the analytical descriptive approach in the presentation and analysis of the results. A questionnaire was designed for this purpose, and it was distributed to and a sample audience has been surveyed; a sample of (129) form were handed out, of which 105 were retrieved.

The results showed that the degree of need for forensic accounting for resolving financial disputes in nature was moderate, and courts relied on external auditors and financial arbitrators to resolve financial disputes. The results also found that the practice of creative accounting techniques in the financial statements was generally weak. The study suggested a number of recommendations that could contribute to development this filed in Palestine.

Keywords: Forensic accounting, Forensic Accountant, Creative Accounting, Financial Statements.

الفصل الأول

1.1 المقدمة

تمر مهنة المحاسبة وقطاع الاعمال بأسره بأزمة ثقة عميقة، يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة بصورة واضحة على جزء كبير من هذا القطاع في مختلف دول العالم (بهجت،2002).

وقد شهد العالم العديد من فضائح الفساد والتلاعب في أرقام الحسابات المالية للعديد من الشركات الأمريكية الكبرى المدرجة في بورصة Wall Street، بدءا من شركة Enron العملاقة للطاقة وصولا إلى Xerox ومرورا بـ Tyco وغيرها من الشركات، والتي اتسمت بالفضائح جراء التلاعب في قواعد المحاسبة بهدف زيادة أرباحها في سوق الأسهم (أحمد، 2013)، ووفقا لما يشهده العالم من نقشي لحالات الغش والاحتيال، والتضليل في القوائم المالية، وما رافقها من أزمات وانهيارات مالية للعديد من الشركات العالمية الكبرى ، وتزايد عمليات غسل الاموال وارتفاع معدل الجرائم المالية، حيث بلغت خسائر الغش بالعالم ما يقارب تريليون دولار سنويا، أي ما يعادل 7% من إجمالي التجارة العالمية، بلغ نصيب العالم العربي منها حوالي 100 مليار دولار سنويا، وقد ألقت هذه النتائج بظلال سلبية ليس على اقتصاد الولايات المتحدة فحسب وإنما على الاقتصاد العالمي بأكمله (الكبيسي 2016).

ازدادت شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود احتيالات وتضليل في القوائم المالية نتيجة للجوء الشركات إلى إخفاء الأداء الفعلي وتجميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، بغرض تحقيق نتائج نافعة للشركة أو بعض العاملين فيها مستغلة التنوع باستخدام البدائل والسياسات المحاسبية والتي تتم ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك المعايير والمبادئ وهو ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية .

لذا قد يتمكن المحاسب الممارس بخبرته من تجميل الأرباح كما ترغبه الإدارة لرقم الأرباح والذي يمكن كشفه أحيانا وأحيانا أخرى لا يمكن كشفه الا عند انهيار المنشأة كما في حالة شركة Enron World Com & الأمريكيتين وما تبع ذلك من انهيارات أصابت الكثير من الشركات العالمية، مما أدى الى فقدان الثقة بالقوائم المالية من جهة، ومدققي الحسابات (الذين يفحصون تلك القوائم) من جهة أخرى، مما أدى الى ارتفاع معدل الدعاوي القضائية والمنازعات، ومن هنا تبرز حاجة القضاء الملحة الى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبرتهم ومهارة وعمق تحرياتهم وإبداء رأيهم حول الدعاوي القضائية التي تختص بالمخالفات والغش في القوائم المالية، وصولا إلى ما يعرف بالمحاسبة القضائية، والتي تهتم بإعداد محاسبين مؤهلين على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملية في المجالات المحاسبية والقانونية والأعمال التجارية للعمل كخبراء أو مستشارين لتأييد الدعاوي القضائية ومساعدة القضاء ومعاونته في توضيح الحقائق وإقرار العدالة بما يمتلكون من معرفة ومهارات متخصصة في كافة المجالات المتنوعة في المحاسبة والمراجعة ومهارة التحريات والتحليل والنظر إلى ما وراء الأرقام والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الاحتيال في القوائم المالية.

بحيث أصبح المجتمع يشهد مولد نوع جديد من المحاسبة وهو المحاسبة القضائية، لتواجه أساليب المحاسبة الإبداعية وتساعد في الحد من آثارها السلبية، لنكون أمام نوعان من المحاسبة وهي المحاسبة الإبداعية والمحاسبة القضائية .

1.2 مشكلة الدراسة

نظرا للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء كثير من إدارات الشركات المساهمة العامة إلى تجميل البيانات المالية سعيا منها لتحسين الوضع المالي وإعداد تقاريرها المالية بصورة تحقق مصالحها المختلفة، مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد

البيانات المالية المنشورة، مما يجعل تلك البيانات والتقارير المالية المضخمة والمجملة والمضلة غير عادلة لمستخدميها، الأمر الذي يتطلب نوعاً معيناً من المحاسبين الخارجيين، ومهمة هؤلاء المحاسبين تظهر بشكل جلي عندما يتم النظر في قضايا المنازعات المحاسبية والمالية من خلال المذكرات المقدمة، والتي تجعل القاضي عاجزاً عن إصدار حكمه في قضية ما حول مدى صحة الأوراق والمستندات وكشوف الحسابات المالية المقدمة، بحيث لا يستطيع الجزم بصحتها، دون رأي الخبير المختص، وقد تتعلق وقائع النزاع بأمر فنية محاسبية تخصصية تحتاج إلى أهل التخصص، ولكي يسير في طريق تحقيق العدالة، فقد خوله القانون صلاحية اللجوء إلى الخبراء المحاسبين ليساعده في إثبات الوقائع وفك طلاسم الأرقام المقدمة، والوصول إلى قناعة معينة تمكنه من إصدار الحكم الذي يحقق العدالة ويعيد الحقوق إلى أصحابها، وهذه الاستعانة من الجهاز القضائي برأي المحاسبين الخبراء لتبيان الحقائق المالية هو الذي يطلق عليه المحاسبة القضائية.

ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية الحاجة للمحاسبة القضائية للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتتمثل عناصر مشكلة الدراسة :

1. ما هي الحاجة إلى المحاسبة القضائية لفض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية

بصورة عادلة؟

2. ما هي المؤهلات والخبرات التي يجب أن يتمتع بها (المحاسب القضائي)؟

3. هل تمارس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين أساليب وإجراءات

المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (قائمة الدخل، المركز المالي، التدفق النقدي، قائمة

حقوق الملكية)؟

4. ماهي الإجراءات والأساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في مواجهة

ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين؟

5. ما مدى مساعدة عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة

ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين؟

6. ما مدى مساعدة عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة

ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين؟

7. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات

المحاسبة الإبداعية تعزى للمتغيرات التالية (نوع شركة التدقيق) هل هي من الشركات

الكبرى Big 4 أم لا)، نوع القطاع، حجم الشركة (إجمالي الأصول)، العائد على الأصول،

الرافعة المالية.

1.3 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع المحاسبة القضائية كوقاية وتشخيص وعلاج لآثار استخدام المحاسبة الإبداعية كونها تمثل مشكلة هامة، لاسيما في ظل قيام إدارات الشركات باستخدام أساليبها الانتهازية لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي بما يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل ولو كان ذلك على حساب أصحاب المصالح، وتتأكد أهمية الدراسة من خلال ما يمكن ان تقدمه من تشخيص للواقع، ومتطلبات النهوض بتطبيقات المحاسبة القضائية، ودورها في الحفاظ على الموارد، مما يساعد في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بين مختلف الجهات، ولا شك ان هذا الأمر مهم للبلد بصورة عامة من مختلف الجوانب الاجتماعية والعدلية والاقتصادية، وبالتالي فهي مهمة لكل المجتمع افرادا ومؤسسات طالما أنها ستساهم في الوقوف على تشخيص الواقع وبما يحقق بالنتيجة العدالة المرجوة من كافة الأطراف.

وتساعد المحاسبة القضائية على تضيق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين مما يؤدي إلى طمأنة ثقة الجمهور في التقرير المالي ويقلل من فجوة الثقة، وتساعد المحاسبة القضائية أيضا في رفع أداء وكفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، كما تساعد القضاء في سرعة البت في المنازعات القضائية وسرعة الفصل فيها عن طريق اكتشاف استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية ورفع التقارير إلى القضاء (سعد الدين، 2010).

1.4 أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة الرئيسية في الآتي:

1. عرض واقع المحاسبة القضائية في فلسطين استنادا الى وجهة نظر كل من القضاء والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي للشركات المدرجة في سوق فلسطين.
2. التعرف على المؤهلات والخبرات التي يجب ان يتمتع بها المحاسب القضائي (شاهد خبير
3. التعرف على مفاهيم المحاسبة القضائية ودورها في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية .
4. التعرف على مفهوم وأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة، وأثرها على القوائم المالية في الشركات المدرجة في سوق فلسطين .
5. معرفة مساهمة عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية .
6. معرفة مساهمة عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية .
7. التعرف على التوجيهات والوسائل لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها تقييد التلاعب في القوائم المالية .

1.5 الفرضيات

تسعى الباحثة لاختبار الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى :

H_{01} : لا يوجد حاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية

بصورة عادلة.

الفرضية الثانية :

H_{02} : لا يوجد لدى الاشخاص المكلفين بمهنة المحاسب القضائي المؤهلات والخبرات اللازمة

في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية

الفرضية الثالثة :

H_{03} : لا تمارس ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في

القوائم المالية (قائمة الدخل، المركز المالي، التدفق النقدي، قائمة حقوق الملكية).

الفرضية الرابعة :

H_{04} : لا تساعد الإجراءات والأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات

المحاسبة الإبداعية .

الفرضية الخامسة :

HO₅: لا تساعد عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة

ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

الفرضية السادسة:

HO₆: لا تساعد عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة

ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

الفرضية السابعة :

HO₇: لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05. بين آراء

مراجعي الحسابات والعاملين في سلك القانون والقضاء فيما يتعلق بدور المحاسبة القضائية في

مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

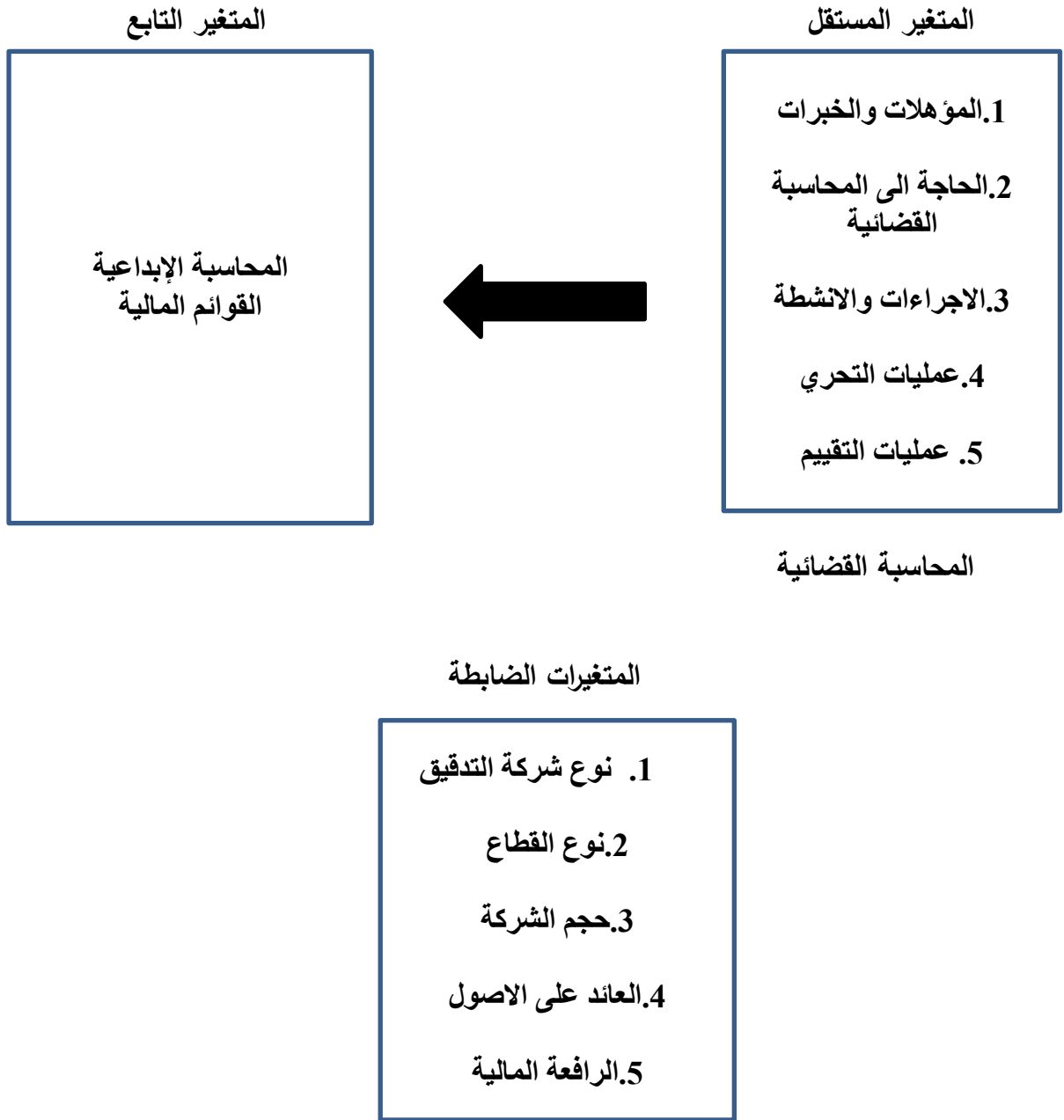
الفرضية الثامنة:

HO₈: لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05. لدور

المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى للمتغيرات التالية: نوع شركة

التدقيق (هل هي من الشركات الكبرى Big 4 أم لا)، نوع القطاع، حجم الشركة (إجمالي

الأصول)، العائد على الاصول، الرافعة المالية.



الشكل (1_1) نموذج الدراسة

1.6 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية : " دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".
- الحدود الزمانية للدراسة : 2017-2018.
- الحدود المكانية: محاكم البداية في فلسطين، مكاتب تدقيق الحسابات في فلسطين، شركات المساهمة العامة والمدرجة في بورصة فلسطين.
- الحدود البشرية: قضاة محكمة البداية والمحكمين الماليين والمعتمدين لدى وزارة العدل الفلسطينية، ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للشركات المساهمة العامة والمدرجة في بورصة فلسطين.

1.7 التعريفات الإجرائية

المحاسبة القضائية: هي مجال من مجالات المحاسبة تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة والتدقيق، وامتلاك مهارات التحري والتقصي التي تستخدم لتقديم أدلة الى المحاكم والجهات المختصة بشأن القضايا أو النزاعات المالية، بدرجة عالية من الدقة والتأكيد لتحقيق العدالة .

المحاسبة الإبداعية: بأنها عبارة عن جميع الممارسات والأساليب المبتكرة التي يستخدمها المحاسبون نظراً لامتلاكهم المعرفة بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة أو التلاعب بالحسابات الخاصة بالشركات لتحقيق غايات ومصالح الشركة المختلفة.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المبحث الأول: المحاسبة القضائية

2.1.1 المقدمة:

أدت موجة الانهيارات والفضائح المالية الأخيرة للعديد من الشركات والبنوك العالمية مثل Enron وشركة Arthur Anderson WorldCom خلال التسعينات وبداية الألفية إلى تنامي الاهتمام بالمحاسبة القضائية، والبعض يطلق عليها المحاسبة العدلية (Forensic Accounting)، وذلك لمنع واكتشاف الغش في التقارير المالية، وبأهمية تدريسها ضمن برامج المحاسبة بالجامعات، كما تسببت الظواهر السلبية للمحاسبة الإبداعية والتي أدت إلى تعثر وفشل هذه الشركات وإلى فقدان ثقة المستفيدين من التقارير المالية والخدمات المقدمة من مكاتب التدقيق، وتحولت فجوة التوقعات إلى فجوة ثقة ومصداقية في التقارير المالية (درغام، 2012:12).

هذا المجال الحديث للمحاسبة يعرف بالمحاسبة القضائية (Forensic Accounting) ويشير مصطلح (Forensic) إلى التشريعية، ويعد هذا الاتجاه مقبولاً ومتعارفاً عليه قانونياً، حيث يختص بمعرفة الأساسيات القانونية بجانب المعرفة بالفروع الأخرى للمحاسبة والمراجع. والعلم القضائي هو تطبيق للقانون، حيث يتناول فحص وتفسير الدليل والحقائق وفقاً لأحكام القانون، وقد زاد الاهتمام بمجال القضائية في أواخر الثمانيات زيادة ملحوظة (السيسي، 2006: 42).

وبناءً على ذلك كانت الحاجة إلى المحاسبة القضائية لما لها من دور مهم للكشف والتصدي لهذه العمليات والجرائم الاقتصادية الأخرى، لما تمتلكه من القدرات والتحقيق والتدريب للمحاسبين القضائيين، وتبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي، كما أنها تمثل إطاراً متكاملًا للمحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً

وأكثر ارتباطاً بالدعاوي القضائية، حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشاراً قضائياً على مستوى عال، وتعمل على إعداد محاسب قضائي قادر لكي يكون خبيراً وفاحصاً ومستشاراً فعالاً يقوم بإجراء تحريات على أقصى دقة وشمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية، وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة (أحمد، 2013: 2).

2.1.2 تعريف المحاسبة القضائية

إن المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة، والمراجعة، وبراعة ومهارات التحريات، وهي تنظر الى الخلف فيما وراء الأرقام حيث توفر تحليل محاسبي مناسب للقضاء يكون أساسه المناقشة والجدل. وإن المحاسبة القضائية تتعلق بالفحص القانوني، وتقدم درجة عالية من التأكد، وهي شاملة وكافية وكاملة، ويمكن من خلالها الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في تأييد الدعاوي القضائية (Mock&Turner,2005).

وإن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمبادئ المحاسبة، والنظريات، والضوابط والحقائق أو الفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، ويشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية، أي أن المحاسبة القضائية تتكون من عنصرين أساسيين هما:

1. الخدمات القانونية : التي تعرف بدور المحاسب القضائي بوصفه خبيراً أو مستشاراً.

2. خدمات التحقيق: التي تعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب القضائي، التي قد لا

تؤدي إلى الشهادة في قاعة المحكمة .

كما أن المحاسبة القضائية تنطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة ومراجعة الحسابات والشؤون المالية والأساليب الكمية وأجزاء من القانون والبحوث، والمهارات التحقيقية لجمع وتحليل

وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج والتقارير، والمحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو استشارة (The AICPA, 2007).

وإن المحاسبة القضائية هي تطبيق المعرفة المتخصصة أو مهارة محددة للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية (Jlshi, 2003).

وإن المحاسبة القضائية هي التكامل بين المحاسبة والمراجعة في مهارات التحقيق، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة النظر القانونية التي تقدم أعلى مستوى من التأكيد (Crumbly, 2006).

وإن المحاسبة القضائية هي مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني والذين يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية القوائم المالية (الجليلي، 2012).

وإن المحاسبة القضائية هي تطبيق لمهارات المراجعة في ضوء المعرفة بالأمور القانونية المرتبطة بتنفيذ القانون والجدل والدعاوى القضائية (Ernst & young, 2001).

وبناء على ما تقدم فإن الدوافع الحقيقية لنشأة ونمو المحاسبة القضائية هي لتلبية حاجة القضاء من الخبراء أو المستثمرين الذين يدلون بأرائهم حول المخالفات المالية وكذلك لتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين من المعلومات الصحيحة والصادقة وخدمة الجهات الضريبة والجهات الرقابية الحكومية (الجليلي، 2012: 12).

ويتم الاستنتاج أن المحاسبة القضائية هي مجال من مجالات المحاسبة تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة والتدقيق، وامتلاك مهارات التحري والتقصي التي تستخدم لتقديم أدلة إلى المحاكم والجهات المختصة بشأن القضايا أو النزاعات المالية، بدرجة عالية من الدقة والتأكيد لتحقيق العدالة.

2.1.3 أهمية المحاسبة القضائية:

تستمد المحاسبة القضائية أهميتها من أنها:

1. أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحدد المهارات والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي.
2. تمثل تطوراً متكاملاً للمحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً، وأكثر ارتباطاً بالدعاوى القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشاراً قضائياً على مستوى عالٍ، و تبحث في الماضي وتذهب فيما وراء الحقائق، وتفتح الأبواب للمزيد من البحوث والدراسات العلمية.
3. وتساعد في إعداد محاسب قضائي فعال يعتبر فاحصاً أو خبيراً أو مستشاراً يقوم بإجراء تحريات أكثر عمقاً و شمولاً ودقة من تحريات المراجعة الخارجية ، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوى القضائية، وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة(السيسي،2006: 45) .
4. وتبرز أيضاً أهمية المحاسبة القضائية نظراً لعدم كفاية الاجراءات الواردة من معايير التدقيق لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهرية في القوائم المالية.
5. تزايد الحاجة للمحاسبين القضائيين ومحتاجي التدقيق ذوي المخاطر المرتفعة للمساعدة في الاختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة.
6. تتضمن المحاسبة القضائية التأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين إلى جانب المراجعة المالية للصفقات المهمة التي تظهر ضمن البنود داخل الميزانية وخارجها بهدف تحديد القيمة الحقيقية للشركة، وما إذا كان هناك حالات غش أم لا، بالإضافة إلى تحديد مسؤولية هذا الغش ونتائجه(سعد الدين،2010).

مما سبق يُرى أن المحاسبة القضائية تهدف إلى حماية المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات من الغش والاحتيال والمساهمة في توفير محاسبين قضائيين متخصصين تتوافر لديهم المعرفة القانونية ليقدموا ما يؤيد الدعاوى القضائية، ومعاونة القضاء على إقرار الحق وتحقيق العدالة.

2.1.4 مجالات المحاسبة القضائية :

الخدمات المقدمة من المحاسبة القضائية تكون متنوعة في مجالات متعددة من التحقيقات المالية لبيان ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة ، ويمكن تحديد المجالات الرئيسية على النحو الآتي:

1. تقديم الاستشارات لحل المنازعات: تقديم الاستشارات لحل المنازعات هي خدمة يقدمها المحاسب القضائي، إذ يقدم رأياً يستند إلى وقائع معروفة، أما إذا كانت الحقائق غير معروفة، فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات، ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها (Scott,2003:27).
2. شهادة خبرة في الشؤون المالية: المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشتمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية. أو في مجال إعداد وتحليل الضرائب، أو تقييم الاداء المالي ، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال، أو المساعدة في ترجمة الوثائق. ومن الجدير بالذكر أن عمل المحاسب القضائي في غاية الأهمية لأنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة. وبالتالي، ينبغي للمحاسب القضائي تفسير كل شيء بدقة، وتجنب عرض الموضوعات بصورة معقدة. وعلى المحاسب القضائي في هذا المجال القيام بجميع أعمال التحقيق بنفسه لأن من مسؤوليته الرد في المحاكم وأن عدم القدرة على الإجابة على

سؤال وهو على منصة الشهود يمكن أن يلحق الضرر بسمعته المهنية والوظيفية في المستقبل (Scott,2003:27).

3. إثبات دعاوى الاحتيال أو تنفيذها ،حيث يتم تدقيق عمليات الاحتيال وإجراء التحقيقات اللازمة بشأنها (سامي ،2004: 4).

4. التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند الطلاق : المحاسب القضائي كثيرا ما يدعى إلى حل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، والشراكة في الأعمال التجارية، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات. أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق هو تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية للأعمال بما يتفق مع هدف الخدمة (Scott,2003:27) .

5. تقديم الاستشارات المتعلقة بتقييم الأضرار الاقتصادية وتتبع الاموال المختلسة والتحقيق في تزوير الاوراق المالية وعمليات الاحتكار وتدقيق العقود الخاصة بالقروض المصرفية والقواعد والقوانين الخاصة بالحسابات المصرفية والتأمين فضلا عن تدقيق العقود الحكومية والتحقق من الاستخدام الصحيح للمنح الحكومية وتحليل وتقييم الأعمال التجارية وتقديم شهادة الخبرة في المحاكم في المحاكم (جميل،2012: 21).

6. فض المنازعات الخاصة بالضرائب بإجراء تحليل للضرائب ،وكذلك الكشف عن والتحقيق في الاستخدام غير المشروع للملكية الفكرية فضلا عن العمل في الاجهزة الاستخباراتية والمخابراتية الحكومية للكشف عن الهوية المالية الحقيقية للأفراد والكيانات المتورطة في الأنشطة المالية أو المشتبه بها (Van,2008 :35) .

2.1.5 أساليب المحاسبة القضائية

يرى (Ernst&young,2001) أن أساليب المحاسبة القضائية هي :

1- المراجعة التفاعلية: وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوي القضائية.

2- المراجعة البعدية: وتهدف إلى الفحص من عدة مظاهر وهي تتضمن ما يلي :

- المراجعة التشريعية: وتقوم تلك المراجعة على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية ، والتأكد من حماية الأصول والموارد المختلفة .

- الالتزام المنظم: ويستخدم ذلك في حالة المراجعة الحكومية حيث يتم التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وثبات المدفوعات الحكومية .

- الأداة التشخيصية: وهي تستخدم لإجراء فحوص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

دور المحاسب القضائي في تأييد الدعاوى القضائية: (السيسي،2006)

1- التأكد من وجود شكوك أو علامات أو إشارات حمراء حول وجود دلائل غش في القوائم المالية.

2- جمع الأدلة اللازمة وتقييمها، ودراسة عوامل مخاطرة الغش المرتبطة بكل من التقارير المالية، واختلاس الأصول .

3- استخدام الاجتهاد المهنة عند تقييم عوامل مخاطرة الغش، والتخطيط للمراجعة وقديم التقرير .

4- عقد جلسات من العصف الذهني بين أفراد فريق المراجعة لتبادل الأفكار والخبرات بشأن

ارتكاب الغش، وإجراء اتصالات بشأن الغش مع الإدارة ولجنة المراجعة والآخرين

5- الإفصاح عن الغش لجهات أخرى خارجية ابعدها من الإدارة العليا ولجنة المراجعة وذلك في

خالة الاستدعاء القضائي .

2.1.6 التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية:

تستخدم المحاسبة القضائية تقنيات المحاسبة التقليدية، وتقنيات المراجعة، وتقنيات التحليل المالي، وتقنيات المقابلة، والأدوات المبرمجة، وجميع التقنيات العلمية المعتمدة أمام المحاكم والقانون في جمع الأدلة ومن الأمثلة على هذه التقنيات تقنية النسب المالية، وتقنية التدفق النقدي، والاختبارات الإحصائية القياسية للأدلة، وفي الحالات التي تتضمن كميات كبيرة من البيانات، فإن المحاسب القضائي لديه العديد من التقنيات التي تمكنه من الحصول على البيانات أو تحديد مصدرها وتحليلها واستخراج وترتيب نتائجها من خلال تطبيقات برامج المراجعة بالحاسوب والتقنيات المختلفة الأخرى، ولهذا فإن المحاسب القضائي يمكنه تحديد وبدقة سرقة الأصول لغرض الوفاء بالسندات، والبرهنة على خسائر التأمين أو اكتشافها من خلال المقاضاة، والمدفوعات غير القانونية للشركات، وغيرها من المخالفات غير القانونية. (Mehta, 2007: 76-77)

ويعتبر الحاسوب من الأدوات المستخدمة من قبل مرتكبي جرائم الاحتيال من قبل موظفي الإدارة،

لذلك على المحاسب القضائي فحص نظام الحاسوب بشكل دقيق للشركة للحصول على دلائل

لحدوث الاحتيال، فبدون الحصول على الأدوات اللازمة تكون عملية الإثبات صعبة جدا. فعلى

المحاسب القضائي استخدام البرامج المتخصصة والمعدات الحاسوبية التي تسهل حفظ، جمع،

تحليل، وتوثيق الأدلة، حيث توجد حاليا العديد من التقنيات الجديدة التي تسمح بالتحقق من

واكتشاف الملفات المحذوفة، اختراق الشفرات، استرجاع وفرز البيانات. (Nunn, et al.,)

(2006:5)

بعض تقنيات المحاسبة القضائية:(Crumbley, 2012)-1576:(Mehta, Mathur, 2007 :1578)

(1578)

1- نظرية الألعاب والتفكير الاستراتيجي Game Theory and Strategic reasoning

2- التسلسل Chain of custody

3- التشكيك في الوثائق Questioned Documents

4- المراقبة المستمرة Continuous Controls

5- تحليل التسلسل الزمني Time line Analysis

6- تتبع الجداول Tracing Schedule

7- تحليل الصلة Link Analysis

8- المراقبة Invigilation

9- برنامج شجرة العائلة Genogram

10- الدليل النقدي Proof of Cash .

الخريطة التنظيمية Entity Charts

12- أدوات إدخال الصحيح - الخاطئ Full-and False- Inclusion Tools .

13- اختبار الأعداد المضاعفة Duplicate Number Test

14- اختبار الأعداد المقربة Rounded Number Test

15- تحليل الفجوة Gap Analysis

16- تحليل أسلوب الحياة Life Style Analysis

- 17- تحليل النسب Ratio Analysis
- 18- معاينة الصفات Attributes Sampling
- 19- خريطة المستند Document Map
- 20- تحليل الأحداث Event Analysis
- 21- مقارنة تطابق النسب المئوية Stratification Percentage Comparison
- 22- تحليل صافي القيمة Net Worth Analysis
- 23- تقنيات التحليل Analytic Techniques .
- 24- قانون بنفورد Benford's Law.
- 25- نظرية عامل الحجم النسبي. (RSF) Theory Of Relative Size Factor
- 26- الأدوات الحاسوبية المساعدة للمراجع (CAATs) Computer Assisted Auditing Tools

2.1.7 خصائص ومهارات المحاسب القضائي

تحتاج ممارسة المحاسبة القضائية توفر العديد من المهارات في المحاسبة، وعلم الإجرام، واستخدام الحاسوب في جمع الأدلة القضائية، وخدمات الدعم القضائي وخدمات المراجعة التحقيقية. (Smith, Crumbley, 2009, p66)، ويتطلب من المحاسبين القضائيين في الوقت الحاضر امتلاك العديد من الخصائص والمهارات المكتسبة من عدة مجالات، حيث يجب عليهم أن يكونوا قادرين على التعمق في البحث عن دوافع، وعمليات، وتبريرات السلوك الإجرامي لموظفي الإدارة، كما يجب عليهم أن يكونوا قادرين على تبسيط المعلومات المحاسبية التقنية وتبليغها بفاعلية بشكل شفهي أو كتابي للمحكمة أو القضاء، وأن يكونوا قادرين على تتبع المعلومات عن طريق استخدام أدوات المعلومات التقنية، ولديهم فهم للنظام القانوني والإجراءات القانونية، والمتطلبات القانونية في الأدلة وقواعد جمعها (Italia,2012:365)، ولنجاح المحاسب القضائي في ممارسة المحاسبة القضائية يجب أن يمتلك القدرة على التحليل، ومهارات الاتصال الشفهية والكتابية، والفكر الخلاق والفتنة المهنية، والتشكك، والقدرة على إجراء المقابلة واستخلاص المعلومات (Messmer, 2004:2)، ويجب على المحاسب القضائي الالتزام بالقوانين والمعايير المهنية الصادرة عن المنظمات المهنية، والمحافظة على الاطلاع على كل جديد يتعلق بالمهنة من خلال المشاركة في حلقات التعليم المستمر، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية، والإطلاع على الكتب والمجلات المتخصصة، فلذلك فإن النجاح في تقديم خدمات المحاسبة القضائية يعتمد على الخصائص والمهارات والمعرفة والخبرة التي يمتلكها المحاسبين القضائيين المؤهلين:

أولاً: المعارف الأساسية للمحاسب القضائي Core Knowledge of Forensic

Accountant

يرى Bhasin إن المحاسب القضائي يجب أن يكون متخصص في المحاسبة والنظم المالية، ونظرا لتطور المنشآت الاقتصادية بشكل متزايد في الحجم وتعقد طبيعة أعمالها والتقنيات التي تستخدمها، فإن اكتشاف الاحتيال يتطلب من المحاسب الكفاءة في عدد من المهارات والكفاءات، وفيما يلي عدد من مجالات الخبرة المهمة للمحاسب القضائي:

أ - المعرفة العميقة بالقوائم المالية والقدرة على تحليلها انتقاديا، مما يساعد المحاسب القضائي في اكتشاف النماذج غير الاعتيادية في المعلومات المحاسبية ومعرفة مصدرها.

ب - الفهم الشامل لمخططات الاحتيال، بما في ذلك سوء استغلال الأصول، وغسيل الأموال، والرشوة والفساد.

ج - القدرة على فهم نظم الرقابة الداخلية للشركات، وتقييم مخاطر نظام الرقابة الداخلية، وتقييم مدى إنجاز الإدارة لأهدافها، وتوعية المستخدمين بمسؤولياتهم الرقابية، ومراقبة جودة تطبيق البرامج لتصحيح التغييرات التي تحدث.

د - البراعة في استخدام الحاسوب والمعرفة بنظم عمل الشبكات، مما يساعد المحاسب القضائي في إجراء التحقيقات في تعاملات البنوك الالكترونية ونظم المحاسبة الحاسوبية.

هـ - المعرفة بعلم النفس، لفهم الحافز وراء السلوك الإجرامي ولمنع البرامج التي تحت وتشجع الموظفين على الاحتيال.

و - مهارات التواصل والاتصال، مما يساعد على نشر المعلومات عن السياسات الأخلاقية للشركة، كما تساعد المحاسب القضائي في إدارة المقابلات والحصول على المعلومات المهمة التي يحتاجها.

ز - المعرفة الشاملة بسياسات حوكمة الشركات والقوانين المنظمة لهذه السياسات.

ح - المعرفة بالقانون الجنائي والمدني والنظام القانوني وإجراءات المحاكم. (Bhasin, 1006-1004:2007)

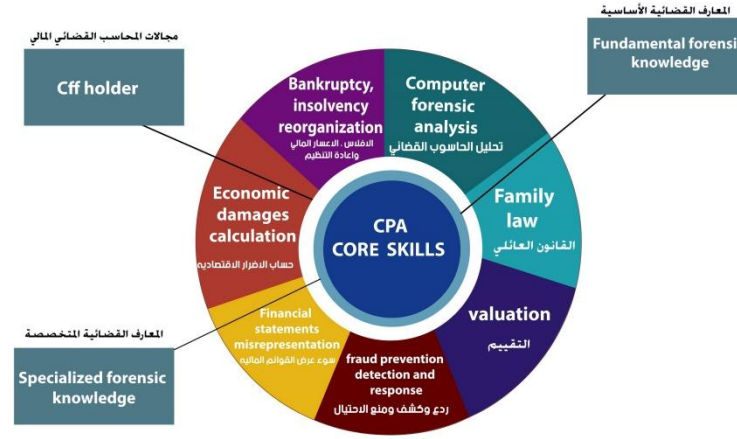
ثانيا: المهارات الشخصية المطلوبة Personal Skill Required

يحتاج المحاسب القضائي بالإضافة إلى المعرفة المتخصصة في تقنيات اكتشاف الاحتيال إلى الصبر والفكر التحليلي، والنظر إلى ما وراء الأرقام وأدراك جوهر الحالة، وكذلك هناك حاجة إلى مهارات المحاسبة الأساسية التي تجعل من المراجع مراجع جيد، بالإضافة إلى الاهتمام بأصغر التفاصيل، وتحليل البيانات بشكل شامل، والتفكير الخلاق، وامتلاك الحس المهني العام، والمهارة في الحاسوب، ومهارات الاتصال الممتازة، والحاسة السادسة التي يمكن أن تستخدم في إعادة بناء تفاصيل العمليات المحاسبية السابقة، والذاكرة التخيلية التي تساعد في تصور وإعادة بناء الأحداث الماضية، وكما يحتاج المحاسب القضائي إلى المحافظة على هدوئه عند شرح تفاصيل الأحداث عند تقديم شهادته في المحكمة، ويجب على المحاسب القضائي عدم الانفعال من التشكيك في مصداقيته المهنية من قبل الأطراف الأخرى، ويجب أن يلاحظ ويستمتع بعناية لما يقال حتى يمكنه تحسين قدرته في اكتشاف الاحتيال. (Bhasin, 2007:1006)

وتتطلب جمعية المحاسبين القانونيين الأمريكيين في الماليين القضائيين المعتمدين Certified in (CFF financial forensics) امتلاك عدد من الخصائص التحليلية والتحقيقية ومهارات الاتصال، وتتكون مهارات وخصائص المحاسب القضائي من المعارف القضائية الأساسية، والمعارف القضائية المتخصصة بالإضافة إلى المهارات الأساسية للمحاسب القانوني، فمن منظور المحاسبة التقليدي تتضمن هذه المهارات الأساسية المعرفة والتدريب والخبرة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP Generally accepted accounting principles) وتطبيقها، وخدمات المصادقة، والضرائب، والمعرفة العامة بقانون الأعمال، وقواعد آداب السلوك المهني للمحاسب القانوني، والشكل رقم (2.1) يبين إن الأساس في مهارات المحاسب القضائي هي مهارات المراجع القانوني، ويليهها المعارف القضائية الأساسية، والمعارف القضائية المتخصصة،

ومن ثم المهارات المطلوبة في مجالات عمل المحاسب القضائي كما هو مبين بالشكل.

الشكل رقم (2.1) المهارات والمعارف المطلوبة في المحاسب القضائي



المصدر: دراسة (Davis, et al., 2009:3)

1. المعارف القضائية الأساسية. Fundamental Forensic Knowledge

وتتضمن المعارف القضائية الأساسية ما يلي:

- أ- إدارة وممارسة المسؤوليات المهنية.
- ب- الإلمام بالقوانين، إجراءات المحاكم وطرق حل النزاعات.
- ج- إعداد وتخطيط القضايا.
- د- جمع وحفظ المعلومات.
- هـ- اكتشاف الأدلة والحقائق.
- و- إعداد التقرير وشهادات الخبرة.

2. المعارف القضائية المتخصصة. Specialized Forensic Knowledge

وتتضمن المعارف القضائية المتخصصة ما يلي:

أ- إعادة تنظيم المنشآت المعسرة والمفلسة.

ب- تحليل الحاسوب القضائي.

ج- حساب الأضرار الاقتصادية.

د- ردع وكشف ومنع الاحتيال.

هـ- التقييم.

وفي دراسة اجراها Davis وآخرون قسموا الخصائص والمهارات إلى خصائص وسمات أساسية

والجدول رقم (1.2) يوضح هذه السمات والخصائص:

مهارات مستحسنة Enhanced skills	مهارات أساسية Core skills	خصائص Characteristics
تحليل وتفسير القوائم والمعلومات المالية Analyze and interpret financial statement and information	الالاتصال الشفهي الفعال Effective oral communicator	تحليلي Analytical
والقدرة على تقديم الشهادة Testifying	وتبسيط المعلومات Simplify the information	ومهتم بالتفاصيل - Detail-Oriented
ومعرفة المعايير المهنية الملائمة Knowledge of relevant professional standards	والتفكير بشكل انتقادي/استراتيجي Critical/Strategic thinker	وذو خلق Ethical
ومعرفة أدلة المراجعة Audit evidence	وتحديد القضايا الأساسية Identify key issues	ومتجاوب Responsive
واكتشاف الاحتيال Fraud detection	ومهارات المراجعة Auditing skills والقدرة التحقيقية Investigative ability	وذو بصيرة Insightful
وتتبع الأصول Asset tracing	والالاتصال الكتابي الفعال Effective written communicator	وفضولي Inquisitive

والاكتشاف الالكتروني ،Electronic discovery	والغريزة التحقيقية ،intuitiveness	وحدسي Intuitive،
والمعرفة العامة بقواعد الأدلة والإجراءات المدنية Knowledge of rules evidence and civil ،procedure	والقدرة على صياغة نتائج التحليل والاكتشافات Synthesize results ،of discovery and analysis	ومثابر Persistent،
ومهارات المقابلة ،Interviewing skills	والتفكير مثل مرتكبي الأخطاء ،like the wrongdoer	ومتشكك Skepticism،
وامتلاك المهارات التقنية المتخصصة Possess specialized technical ،skills	وفهم أهداف القضية ،the goals of a case	ومقيم Evaluative،
والمعرفة بنظام الرقابة الداخلية ،Internal controls	والقدرة على رواية القصة ،story	ويؤدي عمله بشكل جيد تحت الضغط Function well under ،pressure
والقدرة على المفاوضة وفض النزاع Conflict negotiation ،and resolution	ورؤية الصورة الكاملة ،picture	وله القدرة على ابتكار الأفكار والسيناريوهات الجديدة Generate ،new ideas and scenarios
ومعرفة تطبيق القانون Knowledge of law enforcement	وتنظيم الوضع غير المنظم Organize an unstructured ،situation	وواثق بنفسه Confident،
	وحل المشاكل غير المتوقعة ،unstructured problems	ويكسب قبول الناس ،people feel at ease
	ومهارات البحث ،Research skills	ويعمل ضمن فريق ،Team player
	وحل المشاكل المتوقعة ،(structured problems	ومتكيف Adaptive
	والاتصال الكتابي الفعال ،written communicator	

جدول رقم(1.2)(16-10: 2009 Davis, et al.,)

كحد أدنى تتضمن الخبرة العملية للمحاسب القضائي المالي المؤهل الخبرة في المجالات التالية:

(CFF Application Kit, :4-7)

أولاً: الإفلاس والعسر المالي. (Bankruptcy and Insolvency)

ويقوم فيه المحاسب القضائي بالوظائف التالية:

1. الوصي المعين من قبل المحكمة، مدير الإدارة أو مصفي.

2. محاسب للوصي من قبل المحكمة، مدير الإدارة أو مصفي.

3. محاسب للمحامي الذي يمثل المدين أو المدينين.

ويجب على المحاسب القضائي أن يكون قادراً على القيام بما يلي:

أ - المساعدة في إعداد جداول الإفلاس للتسجيل.

ب - المساعدة في جمع وتنظيم السجلات للاستكشاف.

ج - المساعدة في الرد على التحقيقات.

د - المساعدة أثناء التوثيق أو جلسات الاستماع.

4. المحاسب لفريق الدائنين، المحامي لفريق الدائنين أو المحامي الممثل للدائنين.

ثانياً: مهارة الحاسوب القضائي

1- في الارتباط بخدمة التحقيق سواء في الدعاوي الفعلية أو المتوقعة، يحدد ويحفظ نظم

الحاسوب والبيانات بشكل ملائم حسب قواعد الأدلة والاستكشاف.

2- يجري (أو يساعد في إجراء) فحص أدلة الحاسوب القضائية.

ويجب على المحاسب القضائي أن يكون قادراً على القيام بما يلي:

أ - يحدد ويحفظ أنظمة الحاسوب والبيانات.

ب - يصور (ينسخ) محركات أقراص الحاسوب ووسائل التخزين.

- ج - استخراج البيانات التي في الحاسوب.
- د - تحليل البيانات المستخرجة من الحاسوب.
- هـ - توثيق نتائج وأنشطة الحاسوب القضائية.
- و - تفسير البيانات المستخرجة من الحاسوب.
- ز - إعداد النتائج في تقرير.
- ح - تقديم الشهادة في المحكمة أو جلسة الاستماع.

ثالثاً: الأضرار الاقتصادية. (Economic Damages)

1. العمل العام في الارتباط بخدمات ادعاءات التأمين، سواء الفعلية أو المتوقعة، يحسب مع

تقديم المستندات المساندة، الأضرار الناتجة من الحريق، والعمل الإرهابي، والحوادث الصناعية، والسرقه، والاحتيايل، والنزاع في عقد، أو أي أحداث أخرى، ويمكن أن يتضمن تقييم الأضرار ما يلي:

- أ - أضرار المباني والمعدات.
- ب - الأرباح والإيرادات المستقبلية المفقودة.
- ج - التدفقات النقدية المفقودة.
- د - إعادة إعداد البيانات المالية.
- هـ - التكاليف الإضافية المحملة.
- و - التخفيف (تخفيف عقوبة). (Mitigation)
- ز - التكاليف المتجنبة. (Costs Avoided)

ح - الاعتبارات الضريبية.

ط - نزاعات حملة الأسهم.

2. الملكية الفكرية في الارتباط بخدمة إدعاءات التأمين، سواء الفعلية أو المتوقعة، تحسب مع

تقديم المستندات المساندة، تقييم الأضرار الناتجة عن الإصابات الشخصية، والموت بالخطأ،

والتمييز الوظيفي أو الأفعال الأخرى، يمكن أن يتضمن تقييم الأضرار ما يلي:

أ - الدخول المفقودة.

ب - الفوائد الإضافية المفقودة.

ج - خسائر خدمات العائلة.

د - النفقات الطبية المحتملة.

هـ - الاستهلاك الشخصي.

و - الأضرار المعنوية. (Punitive Damage)

ز - التضخم.

ح - خصم إلي القيمة الحالية.

ط - ضرائب الدخل.

رابعاً: القانون العائلي. (Family Law)

في الارتباط بخدمة إجراءات القانون العائلي، سواء الفعلية أو المتوقعة، يمكن أن يتضمن

التحقيق والتحليل ما يلي:

أ - تحديد الأصول، الالتزامات والدخل العائلي من استخدام الموارد مثل عوائد الضرائب،

وقوائم المصرف والعمولات، والقوائم المالية، وبوليصات التأمين والبحث في الانترنت.

- ب - تحديد طبيعة وخصائص الأصول والالتزامات.
- ج - قياس قيمة الأصول، والالتزامات والدخل.
- د - تقسيم أو توزيع الأصول، الالتزامات والدخل حسب السيولة، والخضوع للضريبة، وتقدير المخاطر.
- هـ - تحديد الملكية الزوجية.
- و - تحديد الملكية المنفصلة لكل زوج.
- ز - قيمة الأصول والملكية، يتضمن ذلك الأعمال التجارية الخاصة، والممارسات المهنية، وأصول التقاعد وخيارات الأسهم.
- ح - تحديد دعم الأطفال.
- ط - تحديد دعم الزواج.
- ي - تحديد آثار الضريبة علي مدفوعات الدعم وأقسام الملكية.
- ك - تحديد الالتزامات العرضية.
- ل - إعداد التقرير للمحكمة أو الجهات الأخرى.
- م - تقديم الشهادة في المحكمة، جلسة الاستماع، أو الجهات الأخرى.

خامسا: كشف ورد ومنع الاحتيال. Fraud Prevention, Detection and Response.

إجراء تحقيقات في الاحتيال (أو المساعدة في إجراء تحقيقات في الاحتيال)، ويمكن أن يتضمن

ذلك ما يلي:

- أ - استلام وتقييم الدعوى.
- ب - التنسيق مع محامي العميل.

ج - إجراء المقابلات.

د - جمع الأدلة وتحليلها.

هـ - حفظ الأدلة.

و - تنظيم الأدلة.

ز - تقييم الأدلة.

ح - إعداد تقرير بالنتائج.

ط - تقديم الشهادة في المحكمة، وجلسة الاستماع أو الجهات الأخرى.

سادسا: الدعم القضائي. (Litigation Support)

أ - تقديم المساعدة المحاسبية في إعداد المرافعات القانونية، ويتضمن ذلك الشكوى الأولية، والطلب علي إنتاج السجلات والتسجيلات اللاحقة.

ب - تقديم خدمات الاستشارات المحاسبية في الدعوة القضائية أو الدعوى اللاحقة.

ت - المساعدة في تنظيم السجلات للاستكشاف.

ث - مساعدة المحامي في المحكمة، وتلاوة الشهادة في المحكمة أو جلسة الاستماع.

ج - تقديم الدعم بعد المحاكمة، مثل إدارة أموال التسوية.

سابعا: نزاعات حملة الأسهم. (Stakeholder Disputes)

في الارتباط بخدمة الدعوى القضائية، سواء الفعلية أو المتوقعة، يتم تحديد وتحليل الحدث أو

الأحداث التي ربما يكون تسبب فيها صاحب الأسهم، ويتضمن ذلك ما يلي:

أ - تحديد وتوثيق الأحداث.

ب - تحديد العلاقات التعاقدية أو قضايا انتهاك القانون العام أو ماعدا ذلك من القضايا.

ج - جمع المعلومات ذات العلاقة، ويتضمن ذلك البيانات المالية.

د - حساب تقديرات الأضرار .

هـ - إعداد تقرير بالنتائج.

و - تقديم أو تلاوة الشهادة في المحكمة، جلسة الاستماع أو في الجهات الأخرى.

ثامنا: التقييم. (Valuation)

أ- في الارتباط بخدمة التقييم، وسواء في القضايا الفعلية أو المتوقعة، يعد المحاسب القضائي

تقييم للالتزامات وفقا لمعايير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لخدمات التقييم

(1)، تقييم الأعمال، فائدة ملكية الأعمال، الأوراق المالية أو الأصول غير الملموسة.

ب_ إعداد تقرير إلى المحكمة أو الجهات الأخرى.

ج- تلاوة الشهادة في المحكمة، وجلسة الاستماع أو الجهات الأخرى.

2.2 المحاسبة الإبداعية

2.2.1 المقدمة

تعتبر المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting) أو المحاسبة الاحتيالية كما يطلق عليها البعض حدثاً ظهر في ثمانينات القرن الماضي، ومن المحتمل ان تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب ايجاد تلك الأرباح، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله، ولهذا فقد رأت الشركات بأنها اذا كانت لا تستطيع ان تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظراً لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم، وقد بينت تلك التعريفات حسب وجهة نظر من وضعها، وفيما يلي بعض التعريفات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية:

1. لقد عرفتها (حمادة، 2010) بأنها "الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة".

2. أما (مطر والحلبي، 2009، 9) فعرفاها بأنها مجموعة الأساليب والإجراءات التي يعتمدها المحاسب لتحقيق مصلحة بعض أصحاب المصالح في الشركة، وأن للمحاسبة الإبداعية مظهرين، أولهما قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي وينتج من الاستفادة من الثغرات في القوانين والخيارات المتاحة في المعايير المحاسبية المعتمدة، وثانيهما غير

قانوني يصادق عليه مدقق الحسابات الخارجي توطئاً ينتج من التلاعب والتحرير في

الأرقام المحاسبية لإظهارها بما يفضل ان تكون عليه وليس ما يجب أن تكون عليه".

3. وقد عرف (Mulford,2002) المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن "الإجراءات أو الخطوات

التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية، أو

أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل

4. كما عرفها (Naser and Pendlebu 1992) بأنها عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة

المالية عما هي عليه فعلاً الى ما يرغب فيه المعدون من خلال استغلال أو الاستفادة من

القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و / او جميعها .

5. كما عرفها (Amat and Blake,1999) بأنها العملية التي يستخدم من خلالها

المحاسبون معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية والقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة

في حسابات منشآت الأعمال.

6. وأفاد (LI,2008: 9) بأن المحاسبة الإبداعية تتطوي على عملية تحويل للبيانات المالية

باستخدام الخيارات والتقديرات المحاسبية وأي ممارسات تسمح بها الأنظمة المحاسبية.

7. أما في (Accounting Dictionary) فتم تعريفها بأنها بأنه مفهوم عام عن تنظيم

الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان

الحسابات(بطو،2006).

ويمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية من بأنها عبارة عن جميع الممارسات والاساليب

المبتكرة التي يستخدمها المحاسبون نظراً لامتلاكهم المعرفة بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة او

التلاعب بالحسابات الخاصة بالشركات لتحقيق غايات ومصالح الشركة المختلفة .

2.2.2 محفزات استخدام المحاسبة الإبداعية

توصل الباحثون الى مجموعة من المبررات والأسباب التي تقف وراء استخدام الشركات للممارسات المحاسبية الإبداعية وذلك من خلال الدراسات والأبحاث التي أجريت على هذه الشركات.

وقد تمثلت هذه المحفزات بالآتي:

أ- **تمهيد الدخل**: تفضل الشركات بشكل عام الإبلاغ عن اتجاه مستقر من النمو في الأرباح

بدلاً من إظهار أرباح متقلبة بسلسلة متغيرة من الارتفاعات والانخفاضات (Amat

et.al.,2009)، ويمكن لهذه الشركات أن تطبق هذه العملية بتكوين مخصصات

واحتياطات تارة بمبالغ كبيرة وغير ضرورية في سنوات معينة وتارة بتخفيضها بحدود معينة

في سنوات أخرى حسب الضرورة وبما يضمن التأثير على حجم الأرباح في تلك السنوات

(الشيخ، 2011: 14).

ب- **زيادة الدخل لصرف الانتباه**: يمكن لمديري الشركة تغيير سياسات محاسبية معينة من

أجل زيادة الدخل لديهم بهدف صرف الانتباه عن الاخبار غير المرغوب بها من قبلهم

(حمادة، 2010: 99).

ت- **المحافظة على سعر سهم الشركة او زيادته** وذلك عن طريق تخفيض مستويات الإقتراض

لكي تظهر الشركة وكأنها معروضة لمخاطر أقل، وكذلك عن طريق خلق مظهر للشركة

باتجاه جيد من الأرباح، وهذا الأسلوب يساعد الشركة في زيادة رأسمالها من الإصدار

الجديد للأسهم (Amat et.al.,2009).

ث- دخول مديري الشركات بالصفقات الداخلية لأسهم شركتهم يعد مبررا لاستخدام المحاسبة الابداعية وذلك بهدف تأخير نشر المعلومات ووصولها للسوق، معززين بذلك من فرصتهم للانتفاع من المعرفة الداخلية بأمر الشركة (Amat et.al.,2009).

ج- **التلاعب الضريبي:** تستخدم ممارسات المحاسبة الابداعية لأغراض التلاعب الضريبي عن طريق تخفيض الأرباح والايادات وزيادة المصروفات بهدف تقليل الهامش الضريبي المترتب عليها (المبيضين ، وعبد المنعم ،2010 :89).

ح- **التأثير الإيجابي على سمعة الشركة** في الاسواق يهدف الى تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها والذي يمكن توظيفه في تحقيق مصالح شخصية تنعكس بشكل إيجابي على ادارات الشركات لتظهر بصورة مقبولة لدى مجلس الإدارة (المبيضين ، وعبد المنعم ،2010 : 88-89).

خ- **الحصول على التمويل :** تستخدم ممارسات المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات بغرض تحسين قيمتها وبالشكل الذي يؤثر ايجابيا في عملية اتخاذ القرار الائتماني من قبل المؤسسات المالية بمنح القروض لهذه الشركات (الاعا، 2011 :82-105).

د- **التصنيف المهني:** تلجأ الشركات الى تحسين بعض قيمها المالية باستخدام ممارسات المحاسبة الابداعية بغاية الحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجربها مؤسسات دولية متخصصة استنادا الى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من المعلومات المالية التي تعدها منشآت الأعمال هذه (مطر، والحلبي 2009: 10).

ذ- **غياب القيم الأخلاقية للإدارة** بسبب وجود خلل أخلاقي بين إدارة الوحدة المحاسبية والمساهمين ناتج في أغلب الأحيان عن سبب رئيسي ألا وهو يتمثل في أن كل منهما

يحاول تحقيق دالة أهدافه وتعظيم ثروته وذلك من خلال إتباع سلوكيات يراها أنها أفضل السلوكيات والإجراءات التي تحقق تلك الأهداف (الشحادة وحמידان، 2007: 9-11) فالمحاسبة التي اعتبرت الى وقت ما علم ليس له علاقة بالأخلاق، هو اعتقاد خاطئ، على اعتبار أن الفضائح المالية التي عرضها العالم في السنوات الأخيرة برهنت على أن لأخلاقيات الأعمال تأثيرا واضحا على ممارسة مهنة المحاسبة (رضا، 2007: 79)

ر- **فشل الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة** : تلجأ الإدارة إلى التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي من اجل إيهام المساهمين بنجاح إداراتهم وبذلك يتم انتخابهم مرة أخرى، كما ان من الأسباب الرئيسية للتلاعب في القوائم المالية محاولة الإدارة لتحسين صورة الأداء من خلال إتباع أساليب وسياسات وأدوات تعمل على تخفيض التغيرات في مستوى الدخل من فترة إلى أخرى وفقا لمتطلبات الحاجة إلى ذلك (Michelson ,et.al2000:149).

ز- **وجود بيئة أو ظروف ملائمة للغش أو التلاعب**، بسبب تعدد بدائل القياس المحاسبية التي تضمنتها المعايير المحاسبية الدولية مما ساعد منشآت الأعمال الى تطبيق سياسات محاسبية مختلفة من أجل تحسين صورة القوائم المالية بشكل قد يخرج عن مقتضيات الموضوعية التي يجب توفرها في القوائم المالية، من اجل تحقيق هدف أو أهداف معينة تظهر الإدارة في موقف أفضل بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية (عبد الفتاح، 2011: 2).

س- **وجود ضغوط تفرض أو تبرر القيام بالاحتيايل**، كما هو الحال في التدخل الحكومي في شؤون الشركات بإلزامها بتخفيض أسعار منتجاتها لصالح المستهلكين أو تخصيص نسبة من الأرباح الى نقابات العمال. وقد يعتقد البعض أن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ

شكل زيادة كبيرة في الأرباح فقد ينظر إليها كمؤشر لتعسر المنشأة واضطرابها، مما يدفع

الدولة للتدخل في الحالتين (عيسى، 2008: 15)

كما أن الضغوط التي تتعرض لها إدارة الشركات لإنتاج أرباح في وقت يكون من الصعب عليها إيجاد هذه الأرباح مما يضطرها ذلك إلى اللجوء لاستخدام البدائل المحاسبية التي قد تساهم في ابتداع رقم للأرباح يلبي الكثير من متطلبات إدارة تلك الشركات (الأغا، 2011:71).

2.2.3 أشكال المحاسبة الإبداعية

تتعدد أشكال وأنواع التلاعب بالحسابات وتتباين تصنيفاتها تبعاً لرؤية دارسي هذه الظاهرة، ولعل من أبرز الذين درسوا هذه الظاهرة Comiskey و Mulford في كتاب (Schilit, 2002) وفيما يلي عرض لأساليب التلاعب بالحسابات وأشكالها:- (Mulford & comisky, 2002:3)

(1) المحاسبة النفعية Aggressive accounting: هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبة محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء أكانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.

(2) إدارة الأرباح Earnings management: هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأً فيه من قبل محلل مالي، أو ليكون متوافقاً مع مسارات محددة للعمل.

(3) تمهيد الدخل Income smoothing: هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتم من خلال نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى، وذلك بتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل السيئ. يعد من أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل

والاحتفاظ فيها بشكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ (Stolowy&Breton,)
2000:18).

4) التلاعب بالتقارير المالية Fraudulent financial Reporting: يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفاءها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، وهذا النوع من التلاعب يعتبر عملاً مخالفاً للقانون.

5) ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية Creative accounting practice: يشير Bambooweb Dictionary إلى أن المحاسبة الإبداعية هي استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.

2.2.4 الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية :

سيتم استعراض أهم تلك الأساليب المحاسبية المضللة التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية، وهي

كالتالي (Amat, Blake,2009) :

1. أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية:

فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة

التطور، كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة

أن تختار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

2. استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ: ففي بعض الحالات

عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات

داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في

هذا التقييم، و في بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل

التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي

المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن

طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثنى أو مقيم

معروف باتخاذها اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

3. يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح

بين فترات محاسبية : ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفتين أو أكثر متصلتين مع

طرف ثالث ميال للمساعدة ، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد

الأصول لبنك ما بدلا من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح

سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

4. **التلاعب في توقيت الصفقات:** بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية (الخشاوي والدوسري، 2008).

ويمكن تقسيم أهم أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية إلى الآتي:

أ- أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل (Income statement)

يمكن استعراض أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل في إطار المحاسبة

الإبداعية بالأساليب الآتية :

1. تسجيل الإيراد بشكل مبكر أو تسجيل إيرادات مزيفة : وتنطوي هذه العملية على الاعتراف

بإيراد المبيعات في وقت مبكر وقبل ان تكتمل صفقة البيع بشكل فعلي ويتم تبادل المنفعة،

وتحصل هذه الحالة في الشركات التي تستلم عمولات ترتبط بفترات ممتدة لأمد بعيدة لكن

يتم الاعتراف بها مبكراً، ويرتبط بهذه الحالة الاعتراف بالإيرادات المزيفة التي تنطوي على

تسجيل إيرادات بيع غير موجودة (Usurelu et.al. ,2010:354).

2. سياسات الرسملة المضللة وإدارة فترات الإطفاء : وفق هذه الممارسات تلجأ الشركات في

تحسين نتائجها المالية، الى تخفيض التكاليف بدلا من زيادة الايرادات، ويتم ذلك عن طريق

الرسملة المضللة للتكاليف التي تؤثر في حساب الأرباح والخسائر وكذلك إطفاء (اهلاك)

مبالغها لفترات أطول. وتتجسد هذه الممارسات ايضا برسملة النفقات التي يصعب تحديدها

حيث يتم اللجوء الى الاحكام المهنية في تحديد مدى ضرورة الرسملة من غيرها . ومن

الامثلة على هذه البنود هي تكاليف تطوير البرمجيات وتكاليف الاعلان وتكاليف البحث

والتطوير. فعندما يُرسمل المصروف فإنه يخلق موجودا يطفأ على مدى عمره الانتاجي

وبذلك تضمن الشركة تأثيرا إيجابيا على نتائجها المالية . وهناك أسلوب آخر لتقليل

التكاليف وتحسين النتائج يتمثل بإطالة فترات إطفاء التكاليف المرسملة سابقا (Usurelu

.(et.al. ,2010:354).

3. زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة : تتمثل هذه الطريقة في قيام إدارة شركة ما بزيادة إيراداتها خلال فترة مالية محددة من خلال زيادتها لمرة واحدة . تتم ممارسة هذا النوع من التلاعب الشائع، إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئا، وعادة ما يتم التعامل مع هذا النوع من العائد بالإشارة إلى أنه ناجم عن عمليات غير جوهرية وغير تشغيلية (مطر والحلبي، 2009، ص11).

4. نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة : إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل، مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل، مثل المباني والآلات التي تعد أصولا يحسب اهتلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل (مطر والحلبي، 2009:12) .

5. الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات : تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباطات الالتزامات بشؤون قضائية أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغييرات التي تحدث في حسابات الالتزامات (الخشاوي والدوسري، 2008).

6. نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة: تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحا. وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فنقوم بترحيل هذه الأرباح إلى

فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة ومن المعروف محاسبيا أن الإيرادات يجب ان تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت فيها إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها(مطر والحلبي،2009: 11) .

7.نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجهه في الشركات أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل. ويهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع (مطر والحلبي،2009: 11) .

ب. أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي(Balance sheet):

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات، يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيم بالكلف التاريخية، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين. وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي :

الأصول غير الملموسة Intangible assets: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة الى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية ، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراه، إضافة الى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول (مطر،2008 : 103).

الأصول الثابتة (Fixed assets): حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق (مطر، 2008 : 103).

الاستثمارات المتداولة (current investment): حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار (مطر، 2008 : 103).

النقدية (cash): ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية (مطر، 2008 : 103).

الذمم المدينة (Account Receivables): ويتم التلاعب فيها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة (Joel, 1985:78).

الاستثمارات طويلة الأجل (long Term investment): تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية كمثال، يضاف إلى ذلك قيام المنشأة بتملك أصول شركة تابعة بطريقة دمج حقوق المساهمين بقيمتها الدفترية، ثم بيع أحد الأصول، وتحقيق مكاسب مادية تدمج في رقم الربح دون الإفصاح عن ذلك (Oliver, et al., 1989:70).

الموجودات الطارئة (Contingent assets): حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها (Joel,1985:84).

المطلوبات المتداولة (current liabilities): مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة (مطر، 2003 : 104).

المطلوبات طويلة الأجل (long Terms liabilities): مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة (Oliver,et al.,1989:74).

المخزون (Inventory): في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى WA (Oliver,et al.,1989:76).

حقوق المساهمين (Share holders equity): مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بند من بنود سنوات سابقة (مطر، 2008 : 103).

ج. أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow statement):

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين

والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال فترة معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة .

ومن الأساليب المحاسبية الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية (جرار، 2006):

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

ومن الأساليب المحاسبية الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية :

- يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الاجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.
- تستطيع المنشأة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعتها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي فان هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.
- تتوافر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية، وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجما عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء

حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

- التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهما تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتمادا على فترة الاحتفاظ فيها.

د. أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية) Statement of (change in equity):

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق Accrual Basis (حنان، 2003: 292) إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معروضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس لغايات إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر السنوات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية (جرار، 2006).

دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية :

المحاسبة القضائية ظهرت نتيجة الحاجة إلى محاسبين قضائيين للتحقيق في عدة نشاطات مالية مشبوهة وتقديم التقارير التي توضح الحقائق ما وراء الأرقام والتي ترشد القضاة لتطبيق القانون بأكثر دقة (الجيلي وجميل، 2012).

تتمثل أساليب المحاسبة القضائية في التدقيق بعد إنجاز العمليات، وتتمثل بالمراجعة التشريعية والالتزام بالنظم، وإجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، المقابلة الشخصية مع المسؤولين، التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الانشطة غير القانونية والمشكوك فيها.

يعتبر المحاسب القضائي خبيراً في المقاضاة التي تتضمن الشؤون المحاسبية والمالية وإعداد وتحليل الضرائب، تقييم الأداء المالي، وتحريفات القوائم المالية في جميع بنودها، والتغيرات غير المبررة في بدائل السياسات المحاسبية، الاضرار الناتجة عن الغش في القوائم المالية (الجيلي، 2012). ولقد رأى أحد الباحثين ان دور المحاسب القضائي في مواجهة

ممارسات المحاسبة الإبداعية يشمل ما يلي (درغام، 2012 : 13) :

1. تتعامل المحاسبة القضائية مع القضايا التجارية والتي تتعلق بالالتزام المهني للمحاسبين،

تقييم الشركات، النزاعات القانونية ذات الطابع المالي، الدمار الكوارث الاقتصادية .

2. تهتم المحاسبة القضائية بالتحقيقات المتعلقة بالغش وفي هذا المجال يتم تقديم كثير من

الخدمات الاستشارية ويتم الاهتمام كذلك بمواضيع مهمة مثل غش البنوك، الذي يؤدي إلى

الإفلاس، الاختلاس .

3. كذلك يمكن أن يقدم المحاسب القضائي خدمات تقييم الشركات مثل تحليل الخسائر الاقتصادية، تقييم الاستحوادات، تحديد القيمة العادلة للشركة المندمجة، تقييم عمليات البيع والشراء .

وحدد باحث آخر دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في عدة حالات يكون فيها المحاسب القضائي هو الأنسب في تلك الحالات ، إذ تسهم المحاسبة القضائية فيما يلي (Zysman, 2010) :

1. دعم وتوجيه الاستشارات القضائية
2. تقديم الخبرة في الأمور المالية
3. إثبات أو تفنيد دعاوى الاحتيال
4. المساعدة في عملية وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناءً على الأدلة المالية .
5. يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات وإعادة صياغة الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لاستكمال سير التحقيقات .
6. المساهمة في عقد المناقشات والمفاوضات الخاصة بالنزاعات التجارية .

أساليب وإجراءات المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية(السيسي،2006):

- أكدت المنظمات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق على أن الغش المالي نوعان :
1. الغش الناتج عن بيانات محاسبية كاذبة، ناشئة عن تقارير مالية احتيالية .
 2. الغش الناتج عن بيانات كاذبة ناشئة عن اختلاس الأصول .

وأن الغش خداع مقصود وهو خطأ متعمد، ولكن رفع الدعوى القضائية بسبب الغش لا يعني توجيه تهمة الغش بصفة مطلقة إلى مدقق الحسابات الخارجي واتهامه بالتواطؤ في ارتكاب الغش، فقد تكون هناك حبكة متقنة تمت من قبل الإدارة المعنية بتوفير البيانات التي يحتاجها مدقق الحسابات الخارجي لإنجاز مهمته في إبداء الرأي الفني المحايد بنتائج النشاط، وعرض المركز المالي.

ومن أساليب المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية ما يلي :

1. التدقيق بعد انجاز العمليات : وتتمثل بالمراجعة التشريعية والالتزام بالنظم والمعايير (خاصة بالدوائر الحكومية).
2. إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.
3. المقابلة الشخصية مع المسؤولين.
4. التحري عن الحقيقة عن طريق التحريات اللازمة عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها.
5. استخدام الطرق المتعارف عليها في أداء الخدمة لكشف مصداقية القوائم المالية.

2.3 المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2.3.1 الدراسات العربية والأجنبية المختصة بالمحاسبة القضائية الدراسات العربية

1. دراسة (الكبيسي، 2016، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر

القضاء والمحاسب القضائي في الاردن)

هدفت الدراسة الى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الاردن، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج، ومن خلال الاستعانة باستبانة صممت لهذا الغرض، تم بموجبها استطلاع آراء المستجيبين. كان هناك عينتين الأولى تتكون من 56 فردا من العاملين في مجال القضاء والثانية تتمثل بالمحاسبين القضائيين وعددهم 79 فردا، أظهرت النتائج وجود اختلاف واضح بين وجهتي نظر الأطراف المعنية بخدماتها وتطبيقاتها على ضوء تلك النتائج تم استخلاص بعض الاستنتاجات التي كان أهمها أنه وبالرغم من تلك النتائج الجيدة إحصائياً، فإنها لا ترقى الى المستوى الحقيقي الذي يجب ان تلعبه المحاسبة القضائية في محاربة الغش والاحتيال وتحقيق العدالة بالمجتمع، واستنادا الى الاستنتاجات اقترحت الدراسة عدد من التوصيات التي يمكن ان تساهم في تطوير هذا الحقل الحيوي في الاردن منها توجه البحث العلمي في الجامعات والمعاهد نحو هذا الحقل الواسع والكبير الأهمية في حياة المجتمعات لإغنائه من حيث متطلبات تطويره وتطبيقه .

2. دراسة (شنقراري وبابكر، 2015، المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات)

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هو واقع تطبيق المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية؟، ماهي طموحات تطبيق المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية؟.

هدفت الدراسة الى التعرف على مفاهيم المحاسبة القضائية ودورها في كشف ومنع التلاعب بالقوائم والتقارير المالية في السودان، والتعرف على المؤهلات العلمية والمهنية للمحاسبة القضائية والمهارات التي يجب ان يتميز بها المحاسب القضائي والتعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع ظهور المحاسبة القضائية والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والملاحظة.

ومن اهم النتائج التي توصل اليها الدارسان أن مهنة المحاسبة القضائية من المهن المستحدثة في العالم العربي، وتمثل المحاسبة القضائية نشاطا اجتماعيا لخدمة الاطراف الخارجيين من عمليات الاحتيال التي تنشأ داخل منشآت الأعمال. لا توجد مفاهيم للمحاسبة القضائية في المقررات الجامعية، اختلاف نطاق عمل المراجعة الخارجية عن عمل المحاسبة والمراجعة القضائية ، ومن اهم التوصيات ضرورة وجود تشريعات لتحديد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي في المحاكم، وتطوير المناهج المحاسبية ومراكز التدريب المتخصصة لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين، وضرورة العمل على تأسيس جمعيات مهنية بالمحاسبة القضائية أسوة بالدول الغربية، العمل على قيام ندوات تعريفية بالمحاسبة القضائية.

3. دراسة (قمبر، 2015،) حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية الى مهارات المحاسبة

(الجنائية)

هدفت الدراسة الى تحديد مدى حاجة مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة الى مهارات المحاسبة الجنائية أثناء أدائهم لمهامهم، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع (105) استبانة على المستجوبين استرد منها (57) استبانة، خضعت للتحليل الاحصائي الوصفي واختبار T وتحليل التباين الاحادي، ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود حاجة كبيرة لمهارات المحاسبة الجنائية لدى مراجعي الحسابات في البيئة الليبية، وعدم وجود فروق ذات

دلالة احصائية في الحاجة لتأهيل علمي وعملي في جوانب المحاسبة الجنائية بين المراجعين الماليين بديوان المحاسبة ومراجعي الحسابات بمكاتب المحاسبة القانونية، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة اهتمام منظمي مهنة المحاسبة في ليبيا بالمحاسبة الجنائية .

4. دراسة (أحمد عاطف، 2013، دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل

المحاسبى لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة

المصرية) .

تهدف الدراسة الى تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبى لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة، وذلك لتحليل إدراكهم لآثار الأليات المقترحة للمحاسبة القضائية على منع واكتشاف حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الباحث بتوزيع استبانات على مجموعة من الاكاديميين وطلبة الجامعات وايضا معدى القوائم المالية والمراجعين داخل الشركات المدرجة في بورصة مصر .

وتشير النتائج ان هناك حاجة الى اليات المحاسبة القضائية سواء لطلبة المحاسبة في الجامعات أو للمحاسبين والمراجعين، أيضا تبين ان آثار آليات المحاسبة القضائية كانت إيجابية على قدرات ومهارات ومعارف عينة الدراسة بشكل يؤهلهم على محاربة حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل الشركات، وايضا يوصي الباحث بإجراء بحوث إضافية في المستقبل لأخذ آراء عينة أكبر من الأكاديميين وطلبة الجامعات ، ويوصي أيضا بضرورة تعديل وتطوير مقررات برامج المحاسبة في كليات التجارة عن طريق اضافة مقررات جديدة تغطي مهارات ومعارف المحاسبة القضائية، وكذلك فتح برامج جديدة أكثر تخصصا في المحاسبة القضائية أو التفتيشية سواء في مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا، وبالمثل ضرورة إصدار تشريعات جديدة لدعم الشفافية

وحرية الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد، هذا بالإضافة الى أن التقارير السنوية للهيئات الرقابية والإشرافية يجب نشرها على المجتمع للحد من حالات الفساد المالي والإداري.

5. دراسة (أحمد خالد، 2013، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي)

قام الباحث باتباع دراسة نظرية تهدف إلى إبراز دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي وذلك من خلال استهداف مجموعة من المنتمين الى المحاسبة القضائية في مصر. ومن النتائج التي توصل اليها الباحث أن المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة، وبراعة ومهارة التحريات وهي تنظر دائما إلى ما وراء الأرقام، ايضا المحاسبة القضائية هي تطبيق لمهارات المراجعة في ضوء المعرفة بالأمر القانونية المرتبطة بتنفيذ القانون والجدل والدعوى القضائية ومهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارة التحريات والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الاحتمالات في القوائم المالية. وايضا كانت من اهم التوصيات ضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم و في لجان الاعتراض بدوائر الضرائب، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية، تضيق فجوة التوقعات وتقليل سوء الفهم بين الإدارة والمستثمرين وطمأنة ثقة الجمهور في التقرير المالي في حالة تأهيل المحاسب القضائي علميا وعمليا .

6. دراسة (الجليلي سنة 2012، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق)

حيث قام الباحث بعمل دراسة نظرية حول متطلبات المحاسبة القضائية واحتياجات تطبيقها، وتوصل الباحث إلى عدم ظهور ملامح المحاسبة القضائية في العراق لغاية الآن ، وأوصى الباحث بضرورة وجود تشريع عراقي يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضريبة، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية ،وتطوير المناهج المحاسبية في أقسام المحاسبة بالجامعات العربية ومراكز التدريب المتخصصة

بهدف إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء ومستشارين في الدعاوي القضائية وتنوير القضاء ومعاونته على إقرار الحق وتحقيق العدالة بما لديهم من إدراك عال وتام بالمحاسبة القضائية والمراجعة إضافة إلى مهارات التحري المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية، وتحقيق التعاون التكامل بين المدقق الخارجي والمحاسب القضائي لتفعيل الدور في تأييد الدعاوي القضائية التي تتعلق بالأمور المالية والمحاسبية. لكن الباحث لم يقدّم بدراسة ميدانية أو عمل إستبانه للوقوف على مشكلات الدراسة بشكل موسع .

7. دراسة (السيسي، 2006، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم

(المالية)

هدفت الى تحديد أهمية المحاسبة القضائية ،ومدى اختلافها عن المراجعة الخارجية وامكانية تطبيقها في البيئة المصرية، يعتمد البحث في تجميع البيانات على إجراء المقابلات الشخصية مع المسؤولين بكل من الجهاز المركزي للمحاسبات وادارة الخبراء بوزارة العدل ومكاتب المحاسبة والمراجعة وكذلك اعداد استمارة استقصاء لاستطلاع الآراء وتجميع البيانات اللازمة من مكاتب المحاسبة والمراجعة لاختبار فروض البحث، ويعتمد البحث في تحليل البيانات المجمعَة واختبار الفروض إحصائيا على بعض الاساليب الاحصائية للعلوم الاجتماعية spss ومن النتائج التي توصلت اليها ان هناك معرفة مسبقة الى حد ما بالمحاسبة القضائية ،حيث يكون هناك طلب على خدمات المحاسبة من قبل نيابة الاموال العامة ونيابة شؤون المالية والادارية حول المخالفات المالية ،وايضا وجود اختلافا بين مفهوم المحاسبة القضائية ومفهوم المراجعة الخارجية، وأن التأهيل العلمي والعملية للمحاسب القانوني الحالي غير كاف ولا يتضمن المعرفة بالأساسيات القانونية، ولا يؤهله إلى إبداء الرأي وتقديم التقرير والشهادة أمام النيابة ومن أهم التوصيات التي توصل اليها البحث ضرورة أن تتضمن الجمعيات العمومية

للشركات محاسب قضائي يكون مسؤولاً عن إبداء الرأي وتقديم تقرير يشترك في إعداده مع المحاسب القانوني للشركة ، ويتم عرضه ومناقشته أمام الجمعية العمومية .حيث أن وجود المحاسب القضائي يساهم في تحسين كفاءة كل من الإدارة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتسهيل متابعة لجان المراجعة .

الدراسات الأجنبية

8.دراسة (Ezejiofor et al,2016)

Impact of Forensic Accounting on Combating Fraud in Nigerian banking Industry

تحدد هذه الدراسة أثر المحاسبة الجنائية في مكافحة الأنشطة الاحتيالية في النظام لضمان ممارسة جيدة لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي النيجيري، اختبرت الدراسة فرضيتين وضعت وفقاً لأهداف الدراسة. واعتمدت الدراسة طريقة المسح وكانت البيانات جمعت من خلال استخدام الاستبيان. تم جمع البيانات من عينة من خمسة وخمسين (55) مستجوب من البنوك التجارية في اوكا، ولاية أنمبرا وتم تحليلها بخمس نقاط مقياس ليكرت. تم اختبار الفرضيتين اللتين تمت صياغتهما باستخدام تقنيات إحصائية T بمساعدة برنامج Spss ، ووجدت الدراسة من بين أمور أخرى المحاسبة الجنائية هي أداة فعالة لمعالجة الجرائم المالية في النظام المصرفي. كما استلزم التدقيق القضائي ضمان حوكمة الشركات في الشركات المساهمة ، واستناداً إلى ذلك، أوصت الدراسة إلى إشراك المحاسبة الجنائية لتكامل جهود المهنيين الآخرين في الحد من الأنشطة الاحتيالية من أجل ضمان حوكمة الشركات في القطاع المالي.

9.دراسة (Muehlmann et al, 2012)

The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in court Opinions

اختصت هذه الدراسة بإعطاء تصور شامل عن مدى الحاجة للاستعانة بخبراء المحاسبة القضائية فيما يخص قضايا الضريبة، وفيما اذا كانت شهادة الخبير فاعلة ام ضعيفة ام مفيدة، ومن هم الذين يجدهم القضاء شهودا فاعلين. اعتمدت الدراسة منهجية البحث الارشيفي للفترة من بداية 1982 الى نهاية 2010 وبالاعتماد على ما كتبه القضاة حول آراء الخبراء داخل المحكمة، شملت البيانات 50 قاعدة بيانات، في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين الدراسة ان ما يقرب من 80% من الحالات المبلغ عنها تمت بمشاركة محاسب قضائي وهذا يدل على زيادة كبيرة في الاستعانة بشهادة محاسب قضائي خبير في حالة التقاضي الضريبي، وبالتالي النمو العام المتسارع في مهنة المحاسبة القضائية. استعان دافعي الضرائب بالمحاسبين القضائيين للمساعدة في شرح قضاياهم بما يقرب من 80% من الحالات، وكانت قضية الضرائب السبب الرئيسي لاشراك خبير المحاسبة القضائي و 80% من الحالات متعلقة بمنازعات ضريبة الدخل، كان تقييم القضاء لأداء المحاسبين القضائيين فاعل لما يقرب النصف منهم .

10.دراسة (Owojori and Asaolu,2009)

The Role of forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World

بحثت في دور المحاسب القضائي في التقليل من حالات الغش باعتبارها مشكلات بالغة الصعوبة في عالم الشركات اليوم، وذلك لان التدقيق القانوني الاعتيادي عن مدى العدالة أو الالتزام بالنواحي المادية في عرض المركز المالي ونتيجة العمل والتدفقات النقدية ووفقا للمبادئ المحاسبية

المقبولة قد فشل في منع أو تقليل جرائم الشركات وتسبب بسوء استخدام الأموال. اعتمدت الدراسة منهج نظري وصفي واستخدمت الصحف والتقارير المالية، وقرارات المحاكم للعديد من الحالات. أظهرت أهم النتائج ان حالات الفشل وفصائح الشركات قد وضعت المختصين في مهنة المحاسبة في واقع جديد يمتد الى ما وراء التدقيق القانوني وحتى ابعد من حوكمة الشركات ،مما ادى الى زيادة الطلب على المحاسب القضائي لايجاد طريقة أفضل في معالجة تلك المشاكل ،حيث أشارت الدراسات الموثوق بها في الدول المتقدمة أن 39% من المنظمات قد أبدت حاجتها لمحاسب قضائي لحل المشكلات الصعبة في عالم الشركات. وقد أوصت الدراسة بضرورة البحث في تغييرات مسرح الجريمة وما هو مطلوب من مهارات للتحقيق غير التقليدي في مواجهة مشاكل الشركات، وأشارت الدراسة الى أن المحاسبة القضائية ستكون أفضل حقول المحاسبة، وان دور المحاسب القضائي سيصبح كبير جدا في التغلب على المشاكل الصعبة والحرجة في مجال عمل الشركات والمحاسبة العامة والوسط الحكومي في الفترات القادمة .

2.3.2 الدراسات العربية والاجنبية المختصة بالمحاسبة الإبداعية

الدراسات العربية

1.دراسة (الهندي، 2016، مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في

اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة تطبيقية على قطاع غزة)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات العاملة في قطاع غزة، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته لطبيعة موضوع الدراسة، وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات وتوزيعها على مجتمع الدراسة بشكل كامل والبالغ عددهم (60) مدقق حسابات

قانوني، وقد قام الباحث باستخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد 48 استبانة أي ما نسبته 80%.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مدققين الحسابات القانونيين يعتبرون أن التزامهم بالإجراءات التحليلية يكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية) بدرجة عالية من خلال الكشف عن التلاعب في بنودها. كما تبين إن المدققين القانونيين في قطاع غزة لا يدركون وبدرجة عالية أهمية الإجراءات التحليلية ودورها الكبير في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وعلى اختلاف متغيراتهم الديموغرافية، واتضح عدم وجود علاقة في العوامل الديموغرافية في المدقق القانوني واستخدامه للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعميق مفهوم الاجراءات التحليلية وأهميتها في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، والتأكد على جميع الجهات المستخدمة للبيانات المالية بضرورة الإلمام والمعرفة بالإجراءات التحليلية لأهميتها الكبيرة في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية، ولما لذلك من فائدة كبيرة تعود عليهم، وكذلك أوصت بضرورة التعليم والتدريب المستمر لطاقت المدققين القانونيين الذين يعملون في مكاتب التدقيق بحيث يكونوا على قدر عال من الكفاءة والخبرة في مجال الاجراءات التحليلية والالمام بالأساليب والأدوات الإحصائية التي تؤهلهم لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية، والسعي لإيجاد علاقة بين شركات التدقيق على المستوى المحلي وشركات التدقيق الكبرى على المستوى العالمي، وذلك للاستفادة من خبرات تلك الشركات والإمكانيات الهائلة المتاحة.

2.دراسة (علي، 2016،علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين من ناحية، والتعرف على العوامل المرتبطة بإدارة الأرباح من ناحية أخرى. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستناد على أسلوبين رئيسيين في الدراسة: أولها نموذج نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، وثانيهما إيجاد علاقة الارتباط باستخدام معامل سبيرمان بين أتعاب التدقيق (المتغير المستقل)، وإدارة الأرباح (المتغير التابع)، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيرات الضابطة وهي: حجم المنشأة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، الخسارة، الرافعة المالية، ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب دولية.

ومن أهم نتائج الدراسة قيام جميع شركات قطاع التأمين وشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بممارسة إدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة من (2010-2014)، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك وجود علاقة سلبية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات قطاع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين كل متغير (حجم المنشأة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، الخسارة، الرافعة المالية، ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب دولية) وإدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.

وفي ضوء نتائج الدراسة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بترشيد ممارسة إدارة الأرباح لما لها من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية وعلى جميع الأطراف المعنية بالشركة، وإلزام الشركات بالإفصاح عن قيمة أتعاب

التدقيق بشكل مستقل وعدم دمجها ضمن بند أتعاب مهنية واستشارية، وإلزام مكاتب التدقيق بالجانب الأخلاقي وبما جاء بميثاق الأخلاق المهنية للحد من ممارسة الشركات لإدارة أرباحها، وضرورة تنظيم أعمال الخدمات الاستشارية في مكاتب التدقيق بما يسمح بعدم تأثير أتعاب تلك الخدمات على أتعاب التدقيق.

3.دراسة (القطيش والصوفي،2011،أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل

والمركز المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان)

هدفت الدراسة الى استعراض اهم الاساليب المستخدمة في المحاسبة الابداعية والتعرف على التوجيهات والوسائل لكشف المحاسبة الابداعية وبيان دوافع الادارة من استخدامها، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. وقد تكون مجتمع الدراسة من المدققين العاملين في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، ونظرا لكبر حجم المجتمع فقد رأى الباحثان اختيار عينة عشوائية من المدققين العاملين في مكاتب التدقيق في المملكة وتتكون من (50) مدققا .

ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة الى ان الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان لا تقوم بالتلاعب باي من حسابات الإيرادات او المصاريف او الالتزامات او الاصول ولا ايضا بحقوق الملكية، وأوصى الباحثان بضرورة أن يكون هناك لجان تدقيق داخلي في الشركات المساهمة العامة وضرورة بث الوعي لمعرفة وتوضيح المحاسبة الابداعية وذلك بغرض بيان أضرارها وبالتالي الحد منها ومعالجتها بالوسائل الصحيحة، وأيضا توصي الدراسة بضرورة تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني، وضرورة التركيز والعمل على تطوير وتدريب المدققين بشكل مستمر خاصة إذا ما علمنا بأن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج الى أشخاص ذو مواصفات خاصة .

4.دراسة (المبيضين وعبدالمنعم 2010 دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية

العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية)

تهدف الدراسة الى معرفة أسباب الأزمات المالية وأثرها على مهنة المحاسبة ومفهوم المحاسبة الإبداعية وأهم أساليب المحاسبة الإبداعية، وتتمثل مشكلة البحث باتباع أساليب وفنون إبداعية تؤدي الى تجميل البيانات المالية وإظهارها بغير صورتها الحقيقية مما أدى إلى عدم الموثوقية بتلك البيانات من قبل الجهات المستفيدة سواء إن كانت داخلية أم خارجية مما أدى إلى نشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث إن أكثر الاساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمحور في بند المدينون بهدف إخفاء أي ديون متعثرة أو معدومة للوصول إلى نتيجة تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وان اكثر الاساليب المحاسبة الإبداعية التي تؤدي الى نشوء الأزمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة الدخل) وتتمحور في نقل المصاريف الجارية الى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة، وقد أوصت أن يولي اسانذة الجامعات في قسم المحاسبة والمحاسبين القانونيين بأهمية التعرف على أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي الى نشوء الأزمات المالية وفقدان الموثوقية في المعلومات الصادرة عن أي شركة أو مشروع نتيجة لاستخدام تلك الممارسات .

5.دراسة (مطر والحلبي، 2009 ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة

الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية)

هدفت الدراسة الى التعرف على اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة واثرها في موثوقية البيانات المحاسبية ، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققو الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها

مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة، تكون مجتمع الدراسة من ثلاث طبقات أولها الفئة التي تقوم بتنفيذ أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة الأردنية، والفئة الثانية التي تتولى تدقيق البيانات المالية والكشف عن أساليب المحاسبة، والفئة الثالثة المحللون الماليون، وقد تم أخذ عينة طبقية من مجتمع الدراسة لتمثيل الفئات الثلاث.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها الى ان المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب ان تكون عليه الى ما يفضله معدو هذه البيانات، ومن أهم التوصيات الخاصة بهذا الدراسة ان المدققين الخارجيين يجب ان يعطوا عند تنفيذ عملية تدقيق جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي ، للتعرف على كافة ممارسات واساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها .

6.دراسة (الخشاوي و الدوسري ، 2008 ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من

ممارساتها ونتائجها)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم الأساليب المستخدمة في ظل ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية مع التعرف الى الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها، ثم بينت الدراسة ايضا دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من اتحاد دولي للمحاسبين في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية. ثم بينت اهمية دور المدقق الخارجي في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .

وكانت من اهم نتائج الدراسة وجود العديد من الاتجاهات والاساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة ، وان للمدقق الخارجي دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية . وكان من اهم

توصيات الدراسة ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والافصاح الامر الذي يساعد في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، مع سرعة صدور القوانين والتشريعات اللازمة ، التي تكشف عم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتساعد على الحد منها .

الدراسات الأجنبية

7.دراسة (Nyabuti et al,2015)

Influence of Creative Accounting Practices on the Financial Performance of Companies Listed In the Nairobi Securities Exchange in Kenya

هذه الدراسة هي دراسة تجريبية لممارسات المحاسبة الابداعية في كينيا، هدفت فيها لتقييم تأثير ممارسات المحاسبة الابداعية على الاداء المالي للشركات العامة المحدودة المدرجة في سوف نيروبي للاوراق المالية في كينيا، ووضعت الدراسة التهرب الضريبي والاسراع في الاستهلاك وتسوية الدخل كجزء رئيسي من المحاسبة الابداعية، وكان مجتمع الدراسة عبارة عن الادارة العليا للشركات العامة المحدودة وهم : المدراء، الرئيس التنفيذي، الادارة العليا، والمحاسبين ، تم سحب عينة من 30 شركة عامة محدودة باستخدام العينات المقصودة مستخدمة تقنية الانحدار الخطي اللوجستي لتحليل العلاقة بين ممارسات المحاسبة الابداعية والاداء المالي وعلاقة المتغيرات مع الاداء المالي. واعتمدت المنهج الكمي من خلال استخدام الاستبيانات للمساعدة في جمع المعلومات الاولية . تم قياس الاداء المالي باستخدام صافي الدخل بعد الضريبة وأكدت الدراسة على وجود علاقة قوية بين ممارسات المحاسبة الابداعية والاداء المالي وكشفت ايضا ان 63% من العوامل الرئيسية تؤثر على الاداء المالي، 37% كانت ناتجة عن عوامل اخرى. ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان المحاسبة الابداعية تؤدي الى انغماس مصداقية مبادئ المحاسبة والمعايير

المحاسبية والاداء المالي بشكل عام، وأوصت بضرورة قيام هيئات تنظيمية وهيئات مهنية تعمل على تعزيز اليات رصد المحاسبة الابداعية من أجل تحسين نوعية التقارير المالية .

8.دراسة(Chongsirithitisak, 2015)

Detection of Creative accounting in Financial Statements by Model the Case Companies Listed on the Stock Exchange of Thailand.

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من الإشارات الخطيرة في المحاسبة الإبداعية للشركات التي تم تسجيلها في سوق البورصة في تايلند باستخدام نموذج بينش.

وكانت مجموعة العينة المستخدمة لهذه الدراسة هي 6شركات مسجلة في لجنة الأوراق المالية والمصرفية، تايلند تورطت في تجاوز المحاسبة الإبداعية في البيانات المالية من تاريخ 31 ديسمبر 2003 حتى 2011على التوالي، وحللت العينات النسب والمؤشرات المالية لنموذج بينش 1999 باستخدام المتوسط والوسيط والانحراف المعياري.

اظهرت نتائج هذه الدراسة أن الخصائص المالية لمشروع المحاسبة الابداعية تتوافق مع نموذج بينش، حيث الخصائص المالية تعتبر أصغر من حيث إجمالي الأصول، والسيولة والنفوذ مقارنة مع نظرائهم، وأيضاً حجم أصغر من حيث المبيعات، والقيمة السوقية، ورأس العامل الى إجمالي الأصول ، والنسبة الحالية ومجموع الديون الى اجمالي الاصول بالنظر الى نظرائهم ، وعلاوة على ذلك ، كما أنها أقل ربحية وأكثر استدانة، وأوصت بضرورة اهتمام مستخدمي المعلومات او المستثمرين بالنظر الى معلومات أخرى بحيث تكون جودة المعلومات المالية اعلى .

9.دراسة (Odia and Ogiedu, 2013)

Corporate Governance, Regulatory Agency and Creative accounting Practices in Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير حوكمة الشركات والانشطة التنظيمية لمعايير المحاسبة على ممارسات المحاسبة الإبداعية أو الخلاقة في نيجيريا، وقد تناولت إظهار جوانب المحاسبة الخلاقة والمظاهر الإيجابية لها التي تساعد في التمهيد لقياس وتحديد الدخل، ومع ذلك فقد ركزت أيضا على بيان الجوانب السلبية لها. وتمثل مجتمع الدراسة في مجلس معايير المحاسبة النيجيري والبنك المركزي النيجيري وسوق الأوراق المالية النيجيري بالإضافة إلى عدد من البنوك وشركات المحاسبة المالية ومدققي الحسابات وعدد من المحاضرين والاكاديميين، حيث تم توزيع 98 استبانة على افراد المجتمع . وقد تبين من نتائج الدراسة أن من سلبيات حوكمة الشركات أنها تساعد على الاستفادة من أوجه القصور أو المرونة في معايير المحاسبة، والانخراط في ممارسات المحاسبة الإبداعية، وايضا من سيئات الأنشطة التنظيمية لمعايير المحاسبة فإنها تسمح بالمحاسبة البديلة والإبداع وهذا يعطي مجالا للتلاعب من قبل معدي المعلومات المحاسبية. وأوصت هذه الدراسة أنه ينبغي تعزيز وابداع معايير وضوابط تنظيمية لحوكمة الشركات للحد من اثار المحاسبة الإبداعية على ادارة الشركات والمحاسبة فيها، كما يجب ابتكار وسائل وايضاح للأنشطة التنظيمية للمعايير المحاسبية تناسب العمل في نيجيريا، بالإضافة الي العقوبات والغرامات للقضاء على الممارسات المحاسبية الخلاقة في نيجيريا.

10. دراسة (Memis and cetanak,2012) **Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison**

علاقة إدارة الأرباح بجودة التدقيق وجودة النظم القانونية، مقارنة دولية". تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح وكل من جودة التدقيق وجودة النظم القانونية وذلك باستخدام عينة من (1570) شركة عبر (8) دول من ذات الاقتصاديات الناشئة، وتمت

المفاضلة بين مفردات العينة في جودة التدقيق من خلال التمييز بين من تتعاقد مع إحدى شركات التدقيق الكبرى أو لا، واستخدمت المستحقات التقديرية لقياس إدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة الى ان الشركات المكسيكية والبرازيلية فقط يوجد فيها علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات التقديرية وإدارة الأرباح، أما باقي الشركات في باقي الدول فلا توجد علاقة، علاوة على ذلك فقد ساهمت جودة النظم القانونية في التخفيف من ممارسات إدارة الأرباح، وقد وجدت الدراسة أيضا ان المدققين التابعين للشركات الأربعة الكبرى لا يمكنهم تقييد أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في حين يمكن للنظام القانوني الفعال فعل ذلك.

2.3.3 الدراسات العربية والاجنبية التي تجمع المحاسبة القضائية والمحاسبة

الابداعية معا

الدراسات العربية

1. دراسة (صالح 2016، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات

المحاسبة الابداعية وتأثيراتها على القوائم المالية)

هدفت الدراسة الى استعراض مفهوم المحاسبة الابداعية وبدايات تشخيصها واهدافها وممارساتها التي تشكل الاداة التنفيذية لهذا المفهوم في القوائم المالية للشركات. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بواسطة اسلوب دراسة الحالة حيث تم اخذ بعض الحالات العملية التي توظف تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من الاثار التي تحدثها ممارسات المحاسبة الابداعية على القوائم المالية .

ومن الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ان المحاسبة الابداعية هي عبارة عن تعبير يشير الى تضليل مستخدمي القوائم المالية تحت اطار المبادئ والمعايير المحاسبية لتحقيق أغراض معينة تخدم مصالح فئة أو اكثر من أصحاب المصالح في الشركة ،وان مسألة تضارب المصالح

وتعارضها بين مختلف الاطراف ذات المصلحة بالشركة السبب الرئيس لظهور المحاسبة الابداعية، وايضا من التوصيات التي طرحتها الدراسة ضرورة التصدي لممارسات المحسبة الابداعية ولتكشف عنها باستخدام أحدث التقنيات والاساليب التي تحد من أو تقلل من الآثار السلبية التي تحدثها القوائم المالية، وضرورة نشر الوعي بشأن طبيعة المحاسبة القضائية وأهميتها بين اوساط المختصين المهنيين والدارسين .

2. دراسة (حسن وعبد الرحمن ،2015، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات اساليب

المحاسبة الإبداعية)

هدف البحث الى التعرف على تعريف وأهداف و مجالات المحاسبة القضائية، ومساهمتها في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية ، واختبار ما إذا كان هنالك اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ،ومعرفة مساهمة عمليات التحري والتقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة بالسودان. تتمثل أهمية البحث في المساهمة في إيجاد مهنة جديدة في المحاسبة تتمثل في المحاسبة القضائية يمكن أن تمارس وفق ضوابط وشهادات معينة ، مما يساهم في جعل التقارير المالية للشركات أكثر عدالة، ومن ثم سلامة معلومات التقارير للمستخدمين ، مما يساعد في تقويم الأداء المالي وترشيد القرارات من قبل المستخدمين. وقد توصل البحث إلى نتائج تثبت صحة الفرضيات ، أن هناك اختلاف جوهري بين وظائف مكتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية تعزى إلى الذين وظائفهم مساعدين ومراجعين بالمكتب، وان عمليات التحري والتقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية .

3. دراسة (الخالدي، 2014، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية

والحد من آثارها على القوائم المالية)

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المحاسبة الابداعية من حيث النشأة والمفهوم والتعرف على اساليب استخدام المحاسبة الابداعية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد القوائم المالية وابرار أهمية المحاسبة القضائية والوقوف على الدور الذي يقوم به المحاسبون القضائيين في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وقد تكون مجتمع الدراسة والبالغ عدده من 53 فئات مدققو الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في غزة، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بأن هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا والنزاعات القضائية التي تعود لأمر مالية والتي تفتقد إلى أدلة إثبات وإدانة واضحة، وأن الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية فيما يختص بالإشراف والرقابة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل صحيح والرقابة على التقارير المالية وفحص أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها بأنها ذات أثر كبير في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، وايضا ان النشاطات والإجراءات التي تمارسها المحاسبة القضائية فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية، ووظيفة المراجعة الخارجية، وآليات الحوكمة هي ذات تأثير متوسط في الحد ممارسات المحاسبة الإبداعية. ومن التوصيات التي توصلت اليها الدراسة بضرورة تطوير المناهج المحاسبية في فلسطين لإعداد محاسبين قضائيين Forensic Accountants مؤهلين للعمل كخبراء لدعم القضاة بمعرفتهم المحاسبية ومهارات التحري والمراجعة ومعرفة معايير المحاسبة الدولية IFRS . وعلى العاملين في مجال المحاسبة القضائية أن يتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة من خبرة محاسبية وخبرة في المراجعة خبرات قانونية مميزة وخبرات في مجالات الحاسوب والإنترنت . وايضا على الجهات الرقابية الفلسطينية كديوان الرقابة المالية والإدارية وسلطة النقد الفلسطينية ووزارة الداخلية الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني فرض إجراءات رقابية

على الشركات والمؤسسات الفلسطينية التي تتورط في استخدام معايير المحاسبة الدولية في ممارسات إبداعية ينتج عنها تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها .

الدراسات الأجنبية

4. دراسة (Blessing, 2015)

Empirical Analysis on the Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting

قيمت هذه الدراسة استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من المحاسبة الإبداعية، وكان الهدف من هذه الدراسة هو إجراء دراسة تجريبية لتقنيات المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية. واستخدم المصدر الرئيسي لجمع البيانات والأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: اختبار كروسكال واليس، الوسط الحسابي والتوزيع النسبي، وتبين من نتائج ان هناك ادلة قوية على فعالية التقنيات المستخدمة من قبل المحاسبين القضائيين في المساعدة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، واطهرت النتائج ايضا ان هناك أدلة قوية على أن ظهور المحاسبين القضائيين قد أعاد الثقة في مصداقية التقارير المالية للشركات، ومن ثم فإن المحاسبين القضائيين يقدمون المساعدات للمحامين والمحاكم والهيئات التنظيمية وغيرها من المؤسسات في التقليل من الغش في المالي، وذلك بتطبيق المبادئ المحاسبية ومهارات مراجعة الحسابات واجراءات التحقيق في حل بعض المشاكل القانونية، وقد اوصت الدراسة بضرورة حاجة المحاسبين القضائيين للمعرفة والمهارات المتينة في مجال المحاسبة والتدقيق.

ملخص الدراسات السابقة

الجدول (2.2)

الرقم	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أسلوب الدراسة	أهم النتائج
الدراسات العربية والأجنبية المختصة بالمحاسبة القضائية				
1.	الكبيسي، 2016، دراسة استقصائية ميدانية حول المحاسبة القضائية من جهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن	هدفت الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الاردن وذلك بالاعتماد على جهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي	المنهج وصفي تحليلي	أن الواقع الحالي للمحاسبة القضائية بعيد عن تحقيق العدالة في فض النزاعات ومحاربة الغش والاحتيال
2.	شـنقراري وبـابكر، 2015، المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات	التعرف على مفاهيم المحاسبة القضائية ودورها في كشف ومنع التلاعب بالقوائم والتقارير المالية .	المنهج التاريخي المنهج الاستنباطي المنهج الاستقرائي الملاحظة	تمثل مهنة المحاسبة القضائية من المهن المستحدثة في العالم العربي تمثل المحاسبة القضائية نشاطا اجتماعيا لخدمة الاطراف الخارجيين من عمليات الاحتيال التي تنشأ داخل منشآت الأعمال .
3.	قمبر، 2015، حاجة مراجعي الحسابات في البيئة الليبية الى مهارات المحاسبة الجنائية	هدفت الدراسة الى تحديد مدى حاجة مراجعي الحسابات في مكاتب المراجعة القانونية والمراجعين الماليين بديوان المحاسبة الى مهارات المحاسبة الجنائية أثناء أدائهم لمهامهم .	المنهج الوصفي التحليلي	وجود حاجة كبيرة لمهارات المحاسبة الجنائية لدى مراجعي الحسابات في البيئة الليبية وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في الحاجة لتأهيل علمي وعملي في جوانب المحاسبة الجنائية بين المراجعين الماليين بديوان المحاسبة ومراجععي الحسابات بمكاتب المحاسبة القانونية .
4.	أحمد (عاطف)، 2013، دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	تهدف الدراسة الى تحليل دور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة قضايا الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة	المنهج الوصفي التحليلي	ان هناك حاجة الى اليات المحاسبة القضائية سواء لطلبة المحاسبة في الجامعات أو للمحاسبين والمراجعين، أيضا تبين ان آثار آليات المحاسبة القضائية كانت إيجابية على قدرات ومهارات ومعارف عينة الدراسة بشكل يؤهلهم على محاربة حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل الشركات .

5.	أحمد (خالد)، 2013، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي.	تهدف هذه الورقة إلى إبراز دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي وذلك من خلال استهداف مجموعة من المنتمين الى المحاسبة القضائية.	دراسة نظرية	المحاسبة القضائية تقوم على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في المحاسبة والمراجعة ، وبراعة ومهارة التحريات وهي تنظر دائما إلى ما وراء الأرقام
6.	الجيلي سنة 2012م، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق	معرفة متطلبات المحاسبة القضائية أهميتها ،اهدافها وخصائصها والفرق بينها وبين المراجعة الخراجية وتوضيح دور وجودها في العراق واحتياجات تطبيقها	دراسة نظرية لكن الباحث لم يقوم بدراسة ميدانية أو عمل إستبانه للوقوف على مشكلات الدراسة.	وتوصل الباحث إلى عدم ظهور ملامح المحاسبة القضائية في العراق لغاية
7.	السيسي، 2006، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية .	تحديد أهمية المحاسبة القضائية ، ومدى اختلافها عن المراجعة الخارجية وإمكانية تطبيقها في البيئة المصرية	وصفي تحليلي	هناك معرفة مسبقة الى حد ما بالمحاسبة القضائية ،حيث يكون هناك طلب على خدمات المحاسبة من قبل النيابة الاموال العامة ونيابة شؤون المالية والادارية حول المخالفات المالية ،وايضا اختلافا بين مفهوم المحاسبة القضائية ومفهوم المراجعة الخارجية .
8.	دراسة (Ezeji for et al, 2016) Impact of Forensic Accounting on combating fraud in Nigerian banking Industry	تحدد هذه الدراسة أثر المحاسبة الجنائية في مكافحة الأنشطة الاحتيالية في النظام لضمان ممارسة جيدة لحوكمة الشركات في القطاع المصرفي النيجيري،	المنهج الوصفي استخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات	وجدت الدراسة من بين امور اخرى المحاسبة الجنائية هي أداة فعالة لمعالجة الجرائم المالية في النظام المصرفي. كما استلزم التدقيق القضائي ضمان حوكمة الشركات في الشركات المساهمة .
9.	دراسة (Muehlmann et al, 2012) "The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in court Opinions "	اختصت هذه الدراسة بإعطاء تصور شامل عن مدى الحاجة للاستعانة بخبراء المحاسبة القضائية فيما يخص قضايا الضريبة ،وفيما اذا كانت شهادة الخبير فاعلة ام ضعيفة ام مفيدة ،ومن هم الذين يجدهم القضاء شهودا فاعلين	منهج البحث الارشيفي	ان ما يقرب من 80% من الحالات المبلغ عنها تمت بمشاركة محاسب قضائي وهذا يدل على زيادة كبيرة في الاستعانة بشهادة محاسب قضائي خبير في حالة التقاضي الضريبي ، وبالتالي النمو العام المتسارع في مهنة المحاسبة القضائية .

<p>أن حالات الفشل وفضائح الشركات قد وضعت المختصين في مهنة المحاسبة في واقع جديد يمتد الى ما وراء التدقيق القانوني وحتى ابعد من حوكمة الشركات ،مما ادى الى زيادة الطلب على المحاسب القضائي.</p>	<p>منهج نظري وصفي</p>	<p>هدفت في البحث عم دور المحاسب القضائي في التقليل من حالات الغش باعتبارها مشكلات بالغة الصعوبة في عالم الشركات.</p>	<p>10. Owojori,2009,and Asaolu "The Role of forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World"</p>
<p>الدراسات العربية والاجنبية المختصة بالمحاسبة الابداعية</p>			
<p>توصلت الدراسة إلى أن المدققين يعتبرون أن التزامهم بالإجراءات التحليلية يكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بدرجة عالية من خلال الكشف عن التلاعب في بنودها. كما تبين إن المدققين في القطاع لا يدركون ودرجة عالية أهمية الإجراءات التحليلية ودورها الكبير في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية باختلاف متغيراتهم الديموغرافية.</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الابداعية في قطاع غزة</p>	<p>1. دراسة (الهندي، 2016، مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة تطبيقية على قطاع غزة)</p>
<p>من اهم النتائج قيام جميع شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين بممارسة إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك وجود علاقة سلبية بين متغير أتعاب التدقيق وإدارة الأرباح لشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين.</p>	<p>المنهج وصفي تحليلي</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى محاولة استكشاف علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح في قطاعي شركات التأمين وشركات البنوك المدرجة في بورصة فلسطين من ناحية، والتعرف على العوامل المرتبطة بإدارة الأرباح</p>	<p>2. دراسة (علي،2016) علاقة اتعاب التدقيق بإدارة الأرباح</p>
<p>توصل البحث الى ان الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان لا تقوم بالتلاعب باي من حسابات الايرادات او المصاريف او الالتزامات او الاصول ولا ايضا بحقوق الملكية.</p>	<p>الوصفي التحليلي</p>	<p>هدف البحث الى استعراض اهم الاساليب المستخدمة في المحاسبة الابداعية والتعرف على التوجهات والوسائل لكشف المحاسبة الابداعية وبيان دوافع الادارة من استخدامها .</p>	<p>3. فليج وجميل ،2011،أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان .</p>

<p>توصلت الدراسة الى ان اكثر الاساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمثل في بند المدنيين</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>ابرز اساليب المحاسبة الابداعية التي أدت الى ظهور الأزمة المالية</p>	<p>المبيضين،عبد المنعم 2010 دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في البيانات المالية</p>
<p>المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب ان تكون عليه الى ما يفضله معدو هذه البيانات ،وايضا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية .</p>	<p>المنهج الوصفي (الاستقرائي)</p>	<p>هدفت الدراسة الى التعرف على اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة واثرها في موثوقية البيانات المحاسبية ، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية ، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققو الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الاردنية في القوائم المالية المدققة.</p>	<p>5. مطر والحلبي ، 2009 ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية</p>
<p>وكانت من اهم نتائج الدراسة وجود العديد من الاتجاهات والاساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة ، وان للمدقق الخارجي دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية</p>	<p>دراسة نظرية لكن الباحثان لم يقوموا بدراسة ميدانية أو عمل إستبانة للوقوف على مشكلات الدراسة.</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم الأساليب المستخدمة في ظل ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية مع التعرف الى الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها ، ثم بينت الدراسة ايضا دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من اتحاد دولي للمحاسبين في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية . ثم بينت اهمية دور المدقق الخارجي في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .</p>	<p>6. الخشاوي و الدوسري ، 2008 ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها</p>
<p>النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان المحاسبة الابداعية تؤدي الى انغماس مصداقية مبادئ المحاسبة والمعايير المحاسبية والاداء المالي بشكل عام، وأوصت بضرورة قيام هيئات تنظيمية وهيئات مهنية تعمل على تعزيز اليات رصد المحاسبة الابداعية من أجل تحسين نوعية التقارير المالية</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>هدفت فيها لتقييم تأثير ممارسات المحاسبة الابداعية على الاداء المالي للشركات العامة المحدودة المدرجة في سوف نيروبي للاوراق المالية في كنيا</p>	<p>7. دراسة (Nyabuti et al,2016) "Influence of Creative Accounting Practices on the Financial Performance of Companies Listed In the Nairobi Securities Exchange in Kenya"</p>

<p>اظهرت نتائج هذه الدراسة أن الخصائص المالية لمشروع المحاسبة الابداعية تتوافق مع نموذج بينش، حيث الخصائص المالية تعتبر أصغر من حيث إجمالي الأصول، والسيولة والنفوذ مقارنة مع نظرائهم، وأيضا حجم أصغر من حيث المبيعات، والقيمة السوقية، ورأس العامل الى إجمالي الأصول ، والنسبة الحالية ومجموع الديون الى إجمالي الاصول بالنظر الى نظرائهم ، وعلاوة على ذلك ، كما أنها أقل ربحية واكثر استنادة، وأوصت بضرورة اهتمام مستخدمي المعلومات او المستثمرين بالنظر الى معلومات أخرى بحيث تكون جودة المعلومات المالية اعلى .</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى التحقق من الإشارات الخطيرة في المحاسبة الإبداعية للشركات التي تم تسجيلها في سوق البورصة في تايلند باستخدام نموذج بينش</p>	<p>دراسة Chongsirithitisak, 2015 "Detection of Creative accounting in Financial Statements by Model the Case Companies Listed on the Stock Exchange of Thailand"</p>	<p>.8</p>
<p>من نتائج الدراسة أن من سلبيات حوكمة الشركات أنها تساعد على الاستفادة من أوجه القصور أو المرونة في معايير المحاسبة الانخراط في ممارسات المحاسبة الإبداعية، وايضا من سيئات الأنشطة التنظيمية لمعايير المحاسبة فإنها تسمح بالمحاسبة البديلة والإبداع وهذا يعطي مجالاً للتلاعب من قبل معدي المعلومات المحاسبية.</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير حوكمة الشركات والانشطة التنظيمية لمعايير المحاسبة على ممارسات المحاسبة الإبداعية أو الخلاقة في نيجيريا، وقد تناولت إظهار جوانب المحاسبة الخلاقة والمظاهر الإيجابية لها التي تساعد في التمهيد لقياس وتحديد الدخل، ومع ذلك فقد ركزت أيضا على بيان الجوانب السلبية لها</p>	<p>دراسة Odia and Ogiedu, (2013) "Corporate Governance, Regulatory Agency and Creative accounting Practices in Nigeria".</p>	<p>.9</p>
<p>وتوصلت الدراسة الى ان الشركات المكسيكية والبرازيلية فقط يوجد فيها علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستحقات التقديرية وإدارة الأرباح، أما باقي الشركات في باقي الدول فلا توجد علاقة، علاوة على ذلك فقد ساهمت جودة النظم القانونية في التخفيف من ممارسات إدارة الأرباح، وقد وجدت الدراسة أيضا ان المدققين التابعين للشركات الأربعة الكبرى لا</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح وكل من جودة التدقيق وجودة النظم القانونية.</p>	<p>دراسة Memis and (cetenak,2012): "Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison".</p>	<p>.10</p>

<p>يمكنهم تقييد الحد من ممارسات إدارة الأرباح، في حين يمكن للنظام القانوني الفعال فعل ذلك.</p>				
<p>الدراسات العربية والاجنبية التي تجمع المحاسبة القضائية مع المحاسبة الابداعية</p>				
<p>المحاسبة الابداعية هي تعبير يشير الى تضليل مستخدمى القوائم المالية تحت مظلة المبادئ والمعايير المحاسبية لتحقيق أغراض معينة، ومسألة تضارب المصالح وتعارضها بين مختلف الاطراف ذات المصلحة بالشركة السبب الرئيس لظهور المحاسبة الابداعية .</p>	<p>وصفي (دراسة حالة)</p>	<p>استعراض مفهوم المحاسبة الابداعية وبداياتها وتشخصيتها ،وعرض مفهوم المحاسبة القضائية واهم منافعها وتقنياتها المعتمدة ، واجراء مقارنة بين عملية التدقيق والمحاسبة القضائية .</p>	<p>صالح،2016 ،استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية وتأثيراتها على القوائم المالية .</p>	<p>1.</p>
<p>توصل البحث الى نتيجة تثبت ان هناك اختلاف جوهري بين وظائف مكتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ،وان عمليات التحري والتقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الابداعية .</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>هدف البحث الى التعرف على مجالات المحاسبة القضائية ومساهمتها في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الابداعية ،واختبار ما إذا كان هنالك اختلاف جوهري بين وظائف مكاتب المراجعة الخارجية حول الشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة المحاسبة القضائية ،ومعرفة مساهمة عمليات التحري والتقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي.</p>	<p>حسن وعبد الرحمن ،2015،دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الابداعية.</p>	<p>2.</p>
<p>ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة بأن هناك زيادة ملحوظة في عدد القضايا والنزاعات القضائية التي تعود لأمرور مالية والتي تفتقد إلى أدلة إثبات وإدانة واضحة، وأن الأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية فيما يختص بالإشراف والرقابة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل صحيح والرقابة على التقارير المالية وفحص أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها بأنها ذات أثر كبير في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية، وايضا ان النشاطات والإجراءات التي تمارسها المحاسبة</p>	<p>المنهج الوصفي التحليلي</p>	<p>هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المحاسبة الابداعية من حيث النشأة والمفهوم والتعرف على اساليب استخدام المحاسبة الابداعية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد القوائم المالية وابرار أهمية المحاسبة القضائية والوقوف على الدور الذي يقوم به المحاسبون القضائيين في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية.</p>	<p>دراسة (الخالدي،2014) : " دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية والحد من آثارها على القوائم المالية</p>	<p>3.</p>

القضائية فيما يتعلق بدعم وظيفة المراجعة الداخلية، ووظيفة المراجعة الخارجية، وآليات الحوكمة هي ذات تأثير متوسط في الحد ممارسات المحاسبة الإبداعية				
وتبين النتائج ان هناك ادلة قوية على فعالية التقنيات المستخدمة من قبل المحاسبين القضائيين في المساعدة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وظهرت ايضا ان هناك أدلة قوية على أن ظهور المحاسبين القضائيين قد أعاد الثقة في مصداقية التقارير المالية للشركات، ومن ثم فإن المحاسبين القضائيين يقدمون المساعدات للمحامين والمحاكم والهيئات التنظيمية وغيرها من المؤسسات في التقليل من الغش في المالي، وذلك بتطبيق المبادئ المحاسبية ومهارات مراجعة الحسابات واجراءات التحقيق في حل بعض المشاكل القانونية.	المنهج الوصفي التحليلي	قيمت هذه الدراسة استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من المحاسبة الإبداعية، وكان الهدف من هذه الدراسة هو اجراء دراسة تجريبية لتقنيات المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية	دراسة (Blessing,2015): "Empirical Analysis on the Use of Forensic accounting Techniques In Curbing Creative accounting	.4

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. أنها من الدراسات النادرة على مستوى فلسطين التي تربط عمل المحاسبة القضائية وأساليب

المحاسبة الإبداعية.

2. تميزت عن الدراسات السابقة بمجتمع الدراسة حيث اعتمدت على وجهات نظر أهم

الأطراف (السلك القضائي، ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين) بخلاف الدراسات

السابقة التي اهتمت برأي السلك القضائي ومدققي الحسابات الخارجيين سواء كان الطرفين

معا في نفس الدراسة أو كل على حدا، وعلى خلاف نهج الدراسات السابقة اهتمت هذه

الدراسة بوجهة نظر المدققين الداخليين مع وجهات نظر الأطراف الأخرى.

3. قامت الباحثة بتصميم استبانتيين لزيادة مصداقية أداة الدراسة حيث اهتمت أن يكون

المبحوثين من ذوي الاختصاص والخبرة عند الإجابة على فقرات الاستبانة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة، وأدواتها المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، وكذلك مجتمع الدراسة الذي أجرت عليه الدراسة، وخصائصه الديمغرافية، والطريقة التي اتبعتها للتأكد من صدق أداة الدراسة، وكيفية التحقق من ثبات الأداة، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

3.2 منهج الدراسة

استناداً إلى طبيعة الدراسة وأهدافها استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملائمته لأغراض الدراسة، من حيث رصد وتحليل واقع مشكلة الدراسة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع من خلال وصفها، وتفسيرها، والتنبؤ بها، وهو المنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات.

3.3 جمع البيانات والمعلومات

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الحصول على البيانات من المصادر الأولية والمصادر الثانوية

3.3.1 المصادر الأولية:

تم الحصول على البيانات من المصادر الأولية الآتية:

(1) **المقابلة:** وذلك من خلال إجراء مقابلات مقننة (شبه المهيكلة) مع محامين ومدققين حسابات

ومحامين ماليين للتأكد من مجتمع الدراسة المناسب، وذلك قبل إعداد الاستبيان وتوزيعه

والتعرف على الاجراءات التي تقوم بها المحاكم عند حدوث منازعات مالية للشركات.

(2) **الاستبانة:** تم تصميم استبانتين للدراسة وتوزيعهما تتمثل في جمع المعلومات والبيانات من

المدققين الخارجيين والداخليين للشركات المدرجة في سوق فلسطين، وقضاة محكمة البداية،

والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل، وتم تحكيمهما من المختصين، وتحليل تلك البيانات من خلال البرنامج الإحصائي SPSS.

3.3.2 المصادر الثانوية:

اعتمدت الباحثة على الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والرسائل الجامعية، ومواقع الانترنت التي تناولت موضوع الدراسة وكذلك على المجالات العلمية والمهنية المتخصصة من أجل جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة. وتم جمع بيانات الشركات المدرجة بالبورصة للعام (2016) من موقع بورصة فلسطين (www.pex.ps) ومن ثم احتساب النسب والمؤشرات للمتغيرات الضابطة لكل قطاع من قطاعات الشركات المدرجة.

3.4 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الفئات التالية:

- 1- مدققو الحسابات الخارجيون للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددهم (8) شركات تدقيق.
- 2- مدققو الحسابات الداخليون والعاملون لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين وعددهم (48) مدقق داخلي.
- 3- العاملين في سلك القضاء: تم اختيار مفردات عينة البحث من القضاة لدى محكمة البداية وعددهم (67) قاضٍ. والمحكمين الماليين المعتمدين من وزارة العدل وعددهم (25) محكم مالي.

3.5 عينة الدراسة:

1- تم إتباع أسلوب المسح الشامل في شركات التدقيق الخارجية وعددها (8) شركات، رفضت شركة الطريفي التعاون، وتم استرداد (26) استبانة من المدققين الخارجيين. ويوضح الجدول رقم(1.3) الشركات التي تعاونت مع الباحثة .

جدول (1.3) شركات التدقيق الخارجية

الرقم	اسم الشركة
1.	ارنست اند يونغ
2.	ديلويت اند توتش
3.	برايس واتر هاوس كوبرز
4.	طلال ابو غزالة
5.	معاينة وشركاهم
6.	الخبراء العرب
7.	الاستشاريون العرب
	المجموع

2- تم إتباع أسلوب المسح الشامل في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رفضت 12 شركة التعاون بسبب حساسية الأسئلة، وتم استرداد (29) إستبانة. ويوضح الملحق رقم (5) الشركات التي تعاونت مع الباحثة .

3- أ. أما بالنسبة للقضاة، فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية غير متجانسة من محاكم البداية في فلسطين حيث تم توزيع الاستبانة على المناطق التالية: (نابلس وتمثل الشمال، أريحا ورام الله وتمثل الوسط، الخليل وتمثل الجنوب)، وعددهم (42) قاضٍ، تم استرداد (31) استبانة.

ب. المحكمين الماليين المعتمدين من وزارة العدل للعام (2018) استخدمت الباحثة أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع الاستبانة على (25) محكم مالي، تم استرداد (19) استبانة.

3.6 أدوات الدراسة

3.6.1 (المقابلة): وذلك من خلال إجراء مقابلات مقننة مع محامين ومدققين حسابات ومحكمين

ماليين تم إجرائها قبل إعداد الإستبيان للتوجه الى مجتمع الدراسة المناسب وللتعرف على

الاجراءات التي تقوم بها المحاكم عند حدوث منازعات مالية للشركات وكانت الأسئلة كما يأتي:

(1) من الذي يتكفل بحل المشاكل المالية والمنازعات المالية والضريبية ومشاكل التصفية وأي

مشاكل مالية تخص الشركات المساهمة العامة؟

(2) من هي المحكمة التي تكون مسؤولة عن مثل هذه المنازعات؟

(3) هل يوجد أدلة (بيانات مالية) لدى القضاء الفلسطيني؟

(4) هل يوجد إجراءات وأساليب معينة يتخذها القضاء في حالة حدوث المنازعات المالية؟

وقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

1. يتم رفع دعوى إجراء محاسبي لدى محكمة الصلح اذا كان قيمة المطالبة المالية اقل

من 10000 دينار أردني وفي حالة الشركات المساهمة العامة وكانت قيمة المطالبة المالية أكثر

من 10000 دينار تكون المحكمة المختصة هي محكمة البداية.

2. تقوم المحكمة بالاطلاع على الادعاء، وتطلب البيانات والمستندات من المدعي والمدعى عليه.

3. تقوم المحكمة بإحالة الملف إلى خبير (محاسبي) من خارج المحكمة، وبالعادة يتم الإحالة إلى

المحكمين الماليين وهم الأشخاص الحاصلين على شهادة التحكيم المالي والمعتمدة من وزارة العدل،

والمحكمة مخيره بالرجوع الى محكم مالي أو حتى الرجوع الى مكتب تدقيق حسابات.

4. يبدي المحكم المالي أو مدقق الحسابات رأيه بالادعاء، مع الرجوع الى قانون البيانات الفلسطيني.

5. يمكن أن تأخذ المحكمة برأي المحكم المالي مباشرة، أو تطلب رأي مدقق الحسابات الخاصة بالشركة المدعى عليها.

6. وفي حالة كانت هناك آراء متناقضة يتم الرجوع إلى دوائر متعلقة بالشركة مثلا دائرة ضريبة الدخل حتى يتم البت في الحكم.

3.6.2 الأداة الكمية (الاستبانة):

لتحقيق هدف الدراسة وعبر الاستفادة من الدراسات السابقة وفهمها بعمق واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال، و بناء على الاستفسارات والاسئلة من خلال المقابلات التي تم اجروها، فقد تم تصميم استبانتين لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، وقد تم تصميم استبانتين لاختلاف مجتمع الدراسة واختلاف طبيعة عملهم وتخصصهم، فالسلك القضائي غير متخصص بالعلوم المحاسبية وغير متمكن من الإجابة على محور أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، وعلى النحو الآخر فإن المدققين سواء الداخليين أو الخارجييين لا يملكون المعلومات حول القضايا الموجودة لدى المحاكم وقد كانت الاستبانتين على النحو التالي:

الجزء الأول: رسالة موجهة إلى المستجيبين، لتعريفهم بهدف الدراسة ودورهم في إثراء الدراسة.

الجزء الثاني: وهو عبارة عن خصائص مجتمع الدراسة الديموغرافية (الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة ، نوع القطاع، شهادات مهنية في مجال العمل) والتي تكونت من 7 متغيرات.

الجزء الثالث :

الاستبانة رقم (1) استهدفت الباحثة السلك القضائي والمحكمين الماليين.

والتي تكونت من 37 فقرة مقسمة على خمسة محاور وهذه المحاور هي:

1. الحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية .

2. المؤهلات والخبرات اللازمة للمحاسب القضائي.

3. الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة

الإبداعية .

4. عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب

المحاسبة الإبداعية

5. عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب

المحاسبة الإبداعية.

الاستبيان رقم (2) واستهدفت الباحثة فيه مدققو الحسابات (الخارجيون، الداخليون).

والتي تكونت من 54 فقرة مقسمة على أربعة محاور وهذه المحاور هي:

1. ممارسة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم

المالية.

2. الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات

المحاسبة الإبداعية .

3. عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات أساليب

المحاسبة الإبداعية.

4. عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية.

اشتركت الاستبانتين في 24 فقرة مقسمة في ثلاثة محاور وهذه المحاور هي:

4. الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية .

5. عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

6. عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

ولقد أستخدم في الدراسة مقياس ليكرت الخماسي، وأعطيت كل رقم درجته، حيث كانت أعلى درجة لتوافر العنصر إيجابتها برقم (5)، وأقلها درجة إيجابتها برقم (4)، وبالتالي تنقص درجة توافر العنصر بنقص الرقم إلى أن تصل للرقم (1)، وهي أقل درجة لتوافر العناصر المذكورة بكل محور من محاور الاستبيان.

3.6.3 القوائم المالية

تم الرجوع الى القوائم المالية الخاصة بالشركات المساهمة العامة للعام (2016) من موقع فلسطين (www.pex.ps) لحساب النسب المالية الخاصة بالمتغيرات الضابطة .

وحدّدت الباحثة مجموعةً من النسب المالية الخاصّة بعام (2016) كمؤشّرات ضابطة وكانت كما يأتي:

نوع الشركة (شركات كبرى ام لا) : والمقصود بذلك نوع شركات التدقيق الخارجية اذا كانت من

الشركات العالمية الكبرى والمعروفة ب (big 4) وهي:

1. Deloitte and touch

2. Ernst and young

3. Pricewaterhousecoopers

4. Klynveld Peat Marwick Goerdeler

نوع القطاع: نوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية سواء

كان قطاع خدمات، أو قطاع تأمين، أو قطاع البنوك والخدمات المالية، أو قطاع الصناعة، أو

قطاع استثمار.

حجم الشركة (إجمالي الأصول) : وهي عبارة عن مجموع الأصول للشركات المدرجة بسوق

فلسطين للأوراق المالية للعام 2016.

العائد على الأصول (ROA) ويقاس الفعالية الكآية للشركة في تحقيق الربح من خلال الأصول

الموجودة لديها؛ إذ يبين قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها في توليد الأرباح العائد

على الأصول بأنه صافي الربح مقسوماً على متوسط إجمالي الأصول، ويمكن التعبير عنه رياضياً

كما يلي:

العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول

الرافعة المالية Financial Leverage مدى اعتماد المنشأة على الاقتراض من المؤسسات

المالية والمصرفية في سد احتياجاتها المالية اي درجة اعتماد المنشأة في تمويل أصولها من

مصادر تمويل ذات دخل ثابت سواء كانت قروض أو سندات وغيرها من طرق التمويل المتعارف

عليها ما ينعكس على الأرباح التي يحصل عليها الملاك. وتقيس الرافعة المالية اجمالي الالتزامات

الطويلة والقصيرة الأجل الى اجمالي الموجودات .

الرافعة المالية = إجمالي الالتزامات / إجمالي الموجودات

3.7 خصائص العينة الديمغرافية

جدول رقم (3-3) المتغيرات الديموغرافية للقضاة والمحكمين وفقا لمتغير الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
90%	45	ذكر
10%	5	انثى
100%	50	المجموع الكلي
النسبة المئوية	العدد	الوظيفة
62%	31	قاضي
38%	19	محكم مالي
100%	50	المجموع الكلي
النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
68%	34	بكالوريوس
28%	14	ماجستير
4%	2	دكتوراة
100%	50	المجموع الكلي
النسبة المئوية	العدد	الخبرة
4%	2	1 - 5 سنوات
42%	21	6 - 11 سنوات
18%	9	12 - 16 سنوات
36%	18	16 سنة فأكثر
100%	50	0/المجموع الكلي

من خلال الجداول الموضحة أعلاه يتبين ان 62% من افراد العينة هم قضاة بينما 38% هم محكمين ماليين كما ان الغالبية العظمى سواء من القضاة أو المحكمين الذين تم اختيارهم في عينة الدراسة هم ذكور بنسبة مئوية 90%. أما بالنسبة للمؤهلات العلمية فان ما يزيد عن ثلثي افراد

العينة من القضاة والمحكمين يحملون شهادة البكالوريوس ولم تتجاوز نسبة حملة الشهادات العليا سواء ماجستير او دكتوراة عن 32% وغالبيتهم من حملة شهادة الماجستير. كما تبين أن 42% منهم كانت خبرتهم ما بين 6-11 سنة ونسبة لا بأس (36%) بها تجاوزت خبرتهم العملية عن 16 سنة.

جدول (3-4) يبين المتغيرات الديموغرافية للمدققين الداخليين

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
مدقق داخلي	29	53%
مدقق خارجي	26	47%
المجموع الكلي	55	100%
الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	22	76%
انثى	7	24%
المجموع الكلي	29	100%
المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	24	83%
ماجستير	5	17%
المجموع الكلي	29	100%
التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	26	90%
علوم مالية	1	3%
ادارة أعمال	2	7%
المجموع الكلي	29	100%
الخبرة	العدد	النسبة المئوية
6-11 سنة	18	62%
12-16 سنة	7	24%
16 سنة فأكثر	4	14%
المجموع الكلي	29	100%

النسبة المئوية	العدد	القطاع
%31	9	قطاع الصناعة
%17	5	التأمين
%21	6	قطاع الاستثمار
%17	5	قطاع البنوك والخدمات المالية
%14	4	قطاع الخدمات
%100	29	المجموع الكلي

ان 76% من المدققين الداخليين كانوا من الذكور وغالبيتهم يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة مئوية تساوي 83% والباقيين يحملون شهادة الماجستير فقط فيما لم يكن من بينهم من يحمل شهادة الدبلوم او الدكتوراة، كما تبين ان السواد الاعظم من المدققين الداخليين يحملون شهادة التخصص في المحاسبة والباقي ما بين ادارة اعمال وعلوم مالية ومصرفية. اما على صعيد الخبرة العملية فان ثلثي هذه الفئة من افراد العينة كانت خبراتهم العملية ما بين 6-11 سنة وكان ما نسبته 24% خبرتهم ما بين 12 الى 16 سنة ومن تبقى منهم تجاوزت خبراتهم العملية ال 16 سنة. كما تبين بان المدققين الداخليين للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية يتوزعون بنسب متقاربة على قطاعات العمل المختلفة مع زيادة نوعية قليلا في قطاع الصناعة والتي كانت نسبتهم تقريبا 31%، اما باقي القطاعات فقد كانت نسبة المدققين ما بين 14% لقطاع الخدمات وما نسبته 21% لقطاع الاستثمار وما نسبته 17% لقطاع البنوك والخدمات المالية وبنفس النسبة لقطاع التأمين.

جدول (5-3) العينات الديمغرافية المدققين الخارجيين وفقا :

النسبة المئوية	العدد	الجنس
%88	23	ذكر
%12	3	انثى
%100	26	المجموع الكلي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
62%	16	بكالوريوس
38%	10	ماجستير
100%	26	المجموع الكلي
النسبة المئوية	العدد	الخبرة
35%	9	5-1 سنة
50%	13	6-11 سنة
15%	4	16 سنة فأكثر
100%	26	المجموع الكلي

بالنسبة للمدققين الخارجيين فكما هو الحال في فئة المدققين الداخليين والقضاة والمحكمين الماليين فان غالبية المدققين الخارجيين كانوا من الذكور بنسبة 88% تقريبا، كما تبين من خلال الرسومات أعلاه أن ما نسبته 62% تقريبا يحملون شهادة البكالوريوس وباقي افراد العينة من المدققين الخارجيين يحملون شهادة الماجستير ولم يتواجد اي عنصر يحمل شهادة دكتوراة او دبلوم في مجال تخصصه. اما في مجال الخبرات العملية فان نصف افراد العينة من هذه الفئة كانت خبراتهم متوسطة ما بين 6-11 سنة وما نسبته 35% خبراتهم كانت أقل من ال 5 سنوات والقليل منهم تجاوزت خبرته العملية ال 16 سنة.

3.8 ثبات أدوات الدراسة

اختبار ثبات الاداة

يقصد بثبات الاداة (الاستمارة المستخدمة في الدراسة) هو اتساق الفقرات وثباتها المدرجة في الاستبانة مع المجال الذي تنتمي اليه هذه الفقرة، حيث تم استخراج معاملات الارتباط بين فقرات كل بند عن طريق استخدام معامل كرونباخ الفا كما هو موضح في الجدول رقم (3-6):

جدول (6_3) معاملات الثبات كرونباخ الفا لبنود استمارة المحكمين الماليين والقضاة

كرونباخ الفا	عدد الفقرات	المحور
0.65	6	الحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية
0.80	7	المؤهلات والخبرات اللازمة للمحاسب القضائي
0.71	13	الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي
0.76	4	عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي
0.84	7	عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي
0.85	37	الدرجة الكلية

جدول (7_3) معاملات الثبات كرونباخ الفا لبنود استمارة المدققين الداخليين والخارجيين

كرونباخ الفا	عدد الفقرات	المحور
0.88	10	التلاعب بينود قائمة الدخل
0.91	11	التلاعب بينود قائمة المركز المالي
0.89	6	التلاعب بينود قائمة التدفقات النقدية
0.7	4	التلاعب بينود قائمة التغييرات في حقوق الملكية
0.94	13	الاجراءات والانشطة التي يمارسها المحاسب القضائي
0.85	4	عمليات التحري التي يقوم بها المحاسب القضائي
0.86	7	عمليات التقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي
0.95	55	الدرجة الكلية

انه وبناء على قيم كرونباخ الفا الموضحة في الجدول السابق فانه تعتبر الاستمارة المستخدمة في هذه الدراسة ثابتة وصالحة للاستخدام البحثي وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في الاستنتاج وذلك لان أغلب قيم كرونباخ الفا كانت اعلى من 70% تقريبا وهذه القيم تعتبر جيدة جدا مقارنة بالمعايير المتعارف عليها فيما يخص معاملات الثبات. كما انه ومن خلال القيم الموضحة في

الجدولين اعلاه فقد تبين أن استمارة المدققين الداخليين والخارجيين اكثر ثبات بالمقارنة مع استمارة المحكمين الماليين والقضاة وذلك بالنظر الى الدرجة الكلية للثبات.

3.9 صدق أدوات الدراسة

اختبار صدق الاداة:

تم التحقق من صدق الاداة عن طريق عرضها على بعض الاشخاص من ذوي الاختصاص سواء في مجال البحث او في مجال الاحصاء انظر للملحق رقم (6) . وجميعهم ابدوا ملاحظات ايجابية بخصوص بنود الاستمارة مع اضافة بعض التعديلات التي رفعت من مستوى صدق وثبات الاستمارة كما هو موضح فيما يلي.

وللتحقق من صدق الاداة التي استخدمت في هذه الدراسة فانه سوف يتم استخدام Pearson Product Moment Correlation باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS، حيث انه سيتم حساب معامل الارتباط لكل بند من بنود الاستمارة مع الدرجة الكلية لجميع البنود في الاستمارة وملاحظة درجة معنوية كل معامل ارتباط فان كانت درجة المعنوية أقل أو تساوي 0.05 فان ذلك يدل على صدق البند المدرج في استمارة البحث. ولتوضيح جداول معاملات الارتباط لاستمارة القضاة والمحكمين الماليين بالاضافة الى جدول اخر يحتوي على معاملات الارتباط لاستمارة المدققين الداخليين والخارجيين كما هو موضح في الجداول التالية.

حيث يتبين من خلال درجات المعنوية الظاهرة في الجداول المرفقة على انها جميعا أقل من 0.05 وهذا يعني ان اداة الدراسة تحقق خاصية الصدق وقابلة للاستخدام في هذه الدراسة، ولكن من الملاحظ ان درجة الصدق للاستمارة الخاصة بالمدققين الداخليين والخارجيين اعلى من الاستمارة الخاصة بالقضاة والمحكمين الماليين وهذا يتضح جليا من خلال متابعة معاملات الارتباط الخاصة ببنود الاستمارتين.

جدول (3-8) معاملات الارتباط للاستمارة الخاصة بالمدققين الداخليين والخارجيين

أولا	ممارسة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	مستوى المعنوية
	التلاعب بينود قائمة الدخل		
1.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بتسجيل الإيراد بشكل سريع فيما لاتزال عملية تحقق الإيراد موضع شك.	0.5	0.000
2.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بتسجيل الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة.	0.66	0.000
3.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات.	0.53	0.000
4.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بنقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا الى الفترات المالية الحالية.	0.62	0.000
5.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة بتعديل بيانات الجرد للمخزون والأصناف الراكدة.	0.67	0.000
6.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتحريف البضاعة المباعة من خلال تأجيل إثبات فواتير مشتريات ومصروفات نهاية العام الحالي إلى العام القادم.	0.5	0.000
7.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتحريف مصاريف التشغيل وتخفيضها باستخدام نسب إهلاك لا تناسب واقع العمل في الشركة.	0.5	0.000
8.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإجراءات صفقات البيع الصورية بنهاية العام والغاؤها لاحقا.	0.38	0.000
9.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإجراءات عمليات البيع بتسهيلات بيعيه من خلال رفع نسبة الخصم على المبيعات.	0.56	0.000
10.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية باحتساب بضائع الأمانة والعهدة لدى الوكلاء والموردين كأنها مبيعات لها.	0.58	0.000
	التلاعب بينود قائمة المركز المالي		
11.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالأصول غير الملموسة بحيث يتم المبالغة في تقييم بنود الاصول غير الملموسة كالعلامات التجارية، الشهرة، وغيرها.	0.56	0.000
12.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالنقدية بتغيير اسعار الصرف .	0.52	0.000
13.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالذمم المدينة وذلك من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة.	0.65	0.000

0.000	0.38	14. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالاستثمارات طويلة الاجل : تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية.
0.000	0.42	15. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالأصول الطارئة: حيث يتم اثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها.
0.000	0.52	16. الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالنم المدينة وذلك من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة.
0.000	0.56	17. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المطلوبات المتداولة : لا يتم ادراج الاقساط المستحقة من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات بهدف تحسين نسبة السيولة.
0.000	0.63	18. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المطلوبات طويلة الاجل قبل اعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الاجل لتحسين نسبة السيولة.
0.000	0.63	19. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المخزون : عبر تضمينه بضاعة راكدة ومقدمة بالإضافة الى التلاعب في اسعار التقييم.
0.000	0.64	20. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق حقوق المساهمين: عبر اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدل من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة.
0.000	0.65	21. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق تقييم الممتلكات والمعدات ومعدل إهلاكها.
		التلاعب ببنود قائمة التدفقات النقدية
0.000	0.66	22. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية.
0.000	0.64	23. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب.
0.000	0.55	24. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتزييف النفقات التشغيلية بإثباتها على أنها نفقات استثمارية او تمويلية.
0.000	0.58	25. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بزيادة التدفقات الداخلة والخارجة عن طريق تزييف مصادرها.

0.000	0.64	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بقيم بنود التدفق الاستثماري عبر الزيادة الوهمية للأصول الثابتة.	.26
0.000	0.58	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بقيم البنود التمويلية من خلال إثبات الأسهم المعاد شرائها والصادرة من الشركة ضمن الأنشطة التمويلية.	.27
		التلاعب ببنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية	
0.000	0.52	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه.	.28
0.000	0.62		.29
0.000	0.44	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإضافة أرباح محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي بدلا من إثباتها من ضمن الأرباح المحتجزة.	.30
0.000	0.54	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتخفيض بعض مكونات حقوق الملكية خصوصا بالنسبة للعمليات غير المكتملة.	.31
		ثانياً الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية .	
0.000	0.53	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية.	.32
0.000	0.42	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية.	.33
0.000	0.42	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها.	.34
0.000	0.58	يعمل المحاسب القضائي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير.	.35
0.000	0.43	يمكن أن يناقش المحاسب القضائي الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير.	.36
0.000	0.53	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية.	.37
0.000	0.4	يمكن أن يقوم المحاسب القضائي بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي.	.38

0.000	0.31	يمكن أن يقدم المحاسب القضائي رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات.	.39
0.042	0.27	يمكن أن يقدم المحاسب القضائي استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية.	.40
0.000	0.51	يمكن أن يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق.	.41
0.003	0.36	يمكن أن تناقش المحاسبة القضائية المدقق الخارجي بنتائج تقريره.	.42
0.002	0.43	يمكن أن تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة .	.43
0.000	0.52	يمكن أن تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المدقق الداخلي.	.44
		عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية	ثالثاً
0.000	0.62	يمكن أن يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات أو إضافة أسئلة جديدة .	.45
0.000	0.53	يمكن أن يتحرى المحاسب القضائي عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية.	.46
0.000	0.51	يمكن أن يتحرى عن الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.	.47
0.000	0.42	يمكن التحري عن التصنيفات الخاطئة لبنود القوائم المالية.	.48
		عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية	رابعاً
0.000	0.61	يمكن أن يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة.	.49
0.000	0.55	يمكن أن يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية لغرض اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.	.50
0.000	0.5	يمكن أن تقيم الشركة في حالة التصفية لغرض منع الاحتيال في بنود القوائم المالية.	.51
0.000	0.62	يمكن أن يتم تحديد أولويات السداد في حالة التصفية لمنع الغش والتلاعب.	.52

0.000	0.58	يمكن أن يتم تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين لمنع التلاعب في مبلغ التعويض.	.53
0.000	0.51	يمكن أن يتم تقدير قيم العوائد الصحيحة للمستثمرين.	.54
0.000	0.61	يمكن أن يتم تقدير قيم مخصصات الضرائب بصورة صحيحة .	.55

جدول(3-9) معاملات الارتباط للاستثمار الخاصة بالقضاة والمحكمين

مستوى المعنوية	معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	الحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية	أولاً
0.000	0.47	القضايا ذات الطبيعة المالية تعتبر الأهم مقارنة بمجموع القضايا التي تعرض على القضاء.	.1
0.000	0.4	القضايا ذات الطبيعة المالية تستنفذ الوقت الاكبر مقارنة مع القضايا الاخرى التي تعرض على القضاء.	.2
0.032	0.22	القضايا ذات الطبيعة المالية تكون مكلفة أكثر من بقية القضايا التي تعرض على القضاء.	.3
0.003	0.32	لا تكتفي المحكمة في فض النزاعات المالية وإنما تستعين ببيانات ومعلومات أخرى تقدم من خلال تحقيقات وآراء الشاهد الخبير .	.4
0.002	0.35	يتم الاعتماد على مكاتب المحاسبين القانونيين ومدققين الحسابات والمحكمين الماليين في فض النزاعات المالية.	.5
0.012	0.28	يتوفر خبير مالي معين لدى المحكمة يعتمد لإبداء المشورة في فض النزاعات المالية.	.6
		المؤهلات والخبرات اللازمة للمحاسب القضائي، من وجهة نظركم، يجب ان تتوفر في الاستشاري المالي (الشاهد الخبير) المؤهلات والخبرات الآتية:	
0.000	0.33	الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق وملم بالنواحي القانونية التي تؤهله للمهام.	.7
0.000	0.37	الالمام بالنواحي القانونية وقواعد الإثبات.	.8
0.004	0.29	القدرة على تحليل وتفسير معلومات القوائم المالية.	.9
0.021	0.26	الدراية الكافية بمعايير المحاسبة والتدقيق المطبقة.	.10
0.031	0.28	الدراية الكافية بقوانين الضرائب المطبقة.	.11
0.000	0.51	المعرفة بنظام الرقابة الداخلية.	.12

0.004	0.37	امتلاك قدرة عالية على التدخل والنقاش وتوضيح المضمون من أجل إيجاد الحل العادل لقضايا النزاعات المالية.	.13
		الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية .	
0.004	0.34	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية.	.14
0.000	0.42	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية.	.15
0.000	0.51	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها.	.16
0.000	0.43	يعمل المحاسب القضائي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير.	.17
0.000	0.52	يمكن أن يناقش المحاسب القضائي الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير.	.18
0.004	0.34	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية.	.19
0.000	0.43	يمكن أن يقوم المحاسب القضائي بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي.	.20
0.012	0.33	يمكن أن يقدم المحاسب القضائي رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات.	.21
0.000		يمكن أن يقدم المحاسب القضائي استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية.	.22
0.003	0.36	يمكن أن يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق.	.23
0.000	0.41	يمكن أن تناقش المحاسبة القضائية المدقق الخارجي بنتائج تقريره.	.24
0.000	0.47	يمكن أن تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة .	.25
0.000	0.43	يمكن أن تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المدقق الداخلي.	.26

		عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية	
0.000	0.34	يمكن أن يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات أو إضافة أسئلة جديدة .	.27
0.000	0.44	يمكن أن يتحرى المحاسب القضائي عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية.	.28
0.000	0.45	يمكن أن يتحرى عن الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.	.29
0.000	0.42	يمكن التحري عن التصنيفات الخاطئة لبند القوائم المالية.	.30
		عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.	
0.000	0.39	يمكن أن يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة.	.31
0.000	0.43	يمكن أن يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية لغرض اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.	.32
0.000	0.52	يمكن أن تقييم الشركة في حالة التصفية لغرض منع الاحتيال في بنود القوائم المالية.	.33
0.002	0.34	يمكن أن يتم تحديد أولويات السداد في حالة التصفية لمنع الغش والتلاعب.	.34
0.000	0.41	يمكن أن يتم تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين لمنع التلاعب في مبلغ التعويض.	.35
0.000	0.4	يمكن أن يتم تقدير قيم العوائد الصحيحة للمستثمرين.	.36
0.003	0,38	يمكن أن يتم تقدير قيم مخصصات الضرائب بصورة صحيحة .	.37

3.10 شروط تحليل التباين المتعدد MANOVA :

1. محاور المتغير التابع جميعها تتبع التوزيع الطبيعي:

ان اختبار فرضية التوزيع الطبيعي يمكن ان تتم باستخدام عدة طرق ومنها اختبار Kolmogorov-Smirnov حيث ان نتيجة هذا الفحص موضحة في الجدول رقم (3-10) والذي تشير فيه قيم درجة المعنوية الى قبول فرضية التوزيع الطبيعي لمحاور المتغير التابع وذلك لان جميع قيم درجة المعنوية أكبر من 0.05.

الجدول(3-10)

	Kolmogorov-Smirnov ^a		
	قيمة الدالة	درجة الحرية	درجة المعنوية
قائمة الدخل	.142	29	.141
قائمة المركز المالي	.188	29	.060
قائمة التدفقات النقدية	.139	29	.161
قائمة التغييرات في حقوق الملكية	.189	29	.090
الاجراءات والانشطة	.133	29	.199
عمليات التحري	.163	29	.057
عمليات التقييم	.139	29	.158

2. تساوي التباين بين جميع محاور المتغير التابع: ونتيجة هذا الافتراض سوف تتضح مع نتائج اختبار تحليل التباين المتعدد.

3. محاور المتغير التابع جميعها لا تحتوي على قيم شاذة:

في الجدول رقم (3-11)والذي يبين نتائج الفحوصات الخاصة بوجود قيم شاذة، حيث سيتم اعتماد Mahalanobis distance لفحص وجود القيم الشاذة حيث ان هذا الفحص متوفر في أغلب البرامج الاحصائية. وبناء على Mahalanobis distance فان القيمة العظمى تساوي 8.742 وعند مقارنتها بالقيمة الحرجة من جدول مربع كاي عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية تساوي $n - 1 = 5 - 1 = 4$ والتي كانت تساوي 9.45 حيث n تمثل عدد اقسام المتغير المستقل، وعند مقارنتها بالقيمة العظمى لمسافة Mahalanobis والتي تساوي 8.742 فاننا نستنتج انه لا وجود لاي قيم متطرفة (شاذة) في محاور المتغير التابع ويمكن المتابعة والقيام بتحليل التباين المتعدد.

فحص القيم الشاذ

الجدول (3-11)

	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد البنود
Predicted Value	1.35	4.32	2.66	.748	29
Std. Predicted Value	-1.747	2.220	.000	1.000	29
Standard Error of Predicted Value	.472	1.104	.737	.144	29
Adjusted Predicted Value	1.00	5.12	2.59	.873	29
Residual	-2.316	2.397	.000	1.238	29
Std. Residual	-1.620	1.677	.000	.866	29
Stud. Residual	-1.882	2.166	.019	1.017	29
Deleted Residual	-3.124	3.997	.065	1.717	29
Stud. Deleted Residual	-2.014	2.398	.025	1.056	29
Mahalanobis Distance	2.087	8.742	6.759	3.100	29
Cook's Distance	.000	.391	.050	.077	29
Centered Leverage Value	.075	.562	.241	.111	29

3.11 إجراءات تطبيق أدوات الدراسة :

1. بعد التأكد من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بتوزيع (67) من استبيان رقم (1) على

السلوك القضائي (القضاة والمحكمين الماليين) وتم استرداد (50) استبيان بنسبة استرداد

(75%)، وتوزيع (62) من استبيان رقم (2) على مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين،

واسترداد (55) استبيان وكانت نسبة الاسترداد (88%) أي بنسبة استرداد كلي (81%).

2. قامت الباحثة بإدخال الاستبيانات إلى جهاز الحاسوب لتحليل النتائج باستخدام برنامج

التحليل الإحصائي.

3. مناقشة النتائج والتوصيات .

3.12 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وأدخلت إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة موافق بشدة 5 درجات، وموافق 4 درجات، ومحايد 3 درجات، وغير موافق درجتين، وغير موافق بشدة درجة واحدة،

تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والتحليل العاملي (Factor analysis)، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)

3.13 مفتاح التصحيح:

بعد إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاماً تمثل أوزاناً لاتجاهاتهم من (1 _ 5)، تم حساب فرق أدنى قيمة وهي 1 من أعلى قيمة وهي 5 = 4 وهو ما يسمى المدى، ثم تم قسمة قيمة المدى على عدد المجالات المطلوبة في الحكم على النتائج وهو 5 ليصبح الناتج = 5/4 = 0.8، وبالتالي نستمر في زيادة هذه القيمة ابتداء من أدنى قيمة وذلك لإعطاء الفترات الخاصة بتحديد الحالة أو الاتجاه بالاعتماد على الوسط الحسابي، والجدول رقم (5.3) يوضح ذلك:

جدول رقم (12) مفتاح التصحيح الخماسي

الحالة	الوسط الحسابي
منخفضة جداً	أقل من 1.8
منخفضة	من 1.8 _ أقل من 2.6
متوسطة	من 2.6 _ أقل من 3.4
مرتفعة	من 3.4 _ أقل من 4.2
مرتفعة جداً	من 4.2 فأكثر

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

المقدمة:

في هذا الفصل سوف يتم التحقق من اهداف هذه الدراسة وذلك عن طريقة المعالجة الاحصائية (باستخدام برنامج المعالجات الاحصائية SPSS) لمجموعة البيانات الأولية التي تم جمعها من المجتمع المبحوث باستخدام اداة الدراسة والتي تمثلت في استمارتين تم تخصيصهما لهذا الغرض. حيث سيتم استعراض ابرز النتائج الاحصائية المتعلقة بدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية وذلك باستخدام تقنيات احصائية مناسبة يتم اختيارها وفق شروط وظروف محددة تتمثل باختبار T الاحادي والثنائي، اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA واختبار تحليل التباين المتعدد MANOVA بالإضافة الى استخراج بعض المقاييس الاساسية مثل الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية التي تستخدم في وصف ابرز محاور وبنود الاستمارة المستخدمة في الدراسة.

هذا الفصل يقسم الى قسمين رئيسيين: القسم الأول فهو مخصص للاجابة على اسئلة الدراسة، حيث سوف يتم استعراض النتائج الخاصة بالسؤال الاول والذي يدور حول الحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا او النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة وذلك في الجدول الاول (1-4)، أما السؤال الثاني والذي يركز على المؤهلات والخبرات التي يجب ان يتمتع بها الشاهد الخبير سوف يتم اجابته في الجدول الثاني (2-4) ويليه الجدول الثالث (3-4) الذي يحتوي على النتائج الخاصة بالسؤال الثالث والذي يركز على مدى ممارسة ادارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين أساليب واجراءات المحاسبة الابداعية في القوائم المالية، أما السؤال الرابع والذي يتعلق بالاجراءات والاساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية وذلك من وجهة نظر السلك القضائي من جهة والمدققين الماليين (الخارجيين والداخليين)

من جهة اخرى سيتم اجابته في الجدول الرابع (4-4)، وبنفس اسلوب السؤال الرابع سوف يتم الاجابة على السؤالين الخامس والسادس على التوالي والذان يتطرقان الى مدى مساعدة عمليات التحري وعمليات التقييم في الحد من ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية وذلك في الجدولين الاخيرين (4_5) و(4-6).

اما في القسم الثاني سوف يتم فحص فرضيات الدراسة حسب ما جاءت في الجزء النظري وذلك باستخدام الفحوصات الاحصائية المناسبة.

القسم الاول: اسئلة الدراسة

4-1 السؤال الاول:

ما هي الحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقاً لإجابات أفراد العينة المختارة من السلك القضائي، كما هو موضح في الجدول رقم (4-1):

الجدول (4-1)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا أو النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة

الرقم	البنود	نسبة للموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	القضايا ذات الطبيعة المالية تعتبر الأهم مقارنة بمجموع القضايا التي تعرض على القضاء.	46%	3.48	0.86	متوسط	4
2	القضايا ذات الطبيعة المالية تستنفذ الوقت الاكبر مقارنة مع القضايا الاخرى التي تعرض على القضاء.	58%	3.64	0.83	متوسط	3
3	القضايا ذات الطبيعة المالية تكون مكلفة أكثر من بقية القضايا التي تعرض على القضاء.	58%	3.70	0.93	متوسط	3
4	لا تكتفي المحكمة في فض النزاعات المالية وإنما تستعين ببيانات ومعلومات أخرى تقدم من خلال تحقيقات وآراء الشاهد الخبير.	70%	3.98	0.89	مرتفع	1
5	يتم الاعتماد على مكاتب المحاسبين القانونيين ومدققين الحسابات والمحكمين الماليين في فض النزاعات المالية.	66%	3.68	0.89	مرتفع	2
6	يتوفر خبير مالي معين لدى المحكمة يعتمد لإبداء المشورة في فض النزاعات المالية.	20%	2.78	1.17	منخفض	5
-	الدرجة الكلية	53%	3.54		متوسط	

من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق فإن الدرجة الكلية بلغت 53%، وبناء على رأي 70% من القضاة والمحكمين الماليين كانت أعلى درجة لبند رقم (4) فإن المحكمة تستعين ببيانات ومعلومات أخرى تقدم من خلال تحقيقات وراء الشاهد الخبير، بالإضافة الى لبند رقم(5) فإنه يتم الاستعانة بمكاتب المحاسبين القانونيين، ومدققين الحسابات والمحكمين الماليين في فض هذه النزاعات، وكانت أقل درجة لبند رقم (5) بتوفر خبير مالي معين لدى المحكمة يعتمد لإبداء المشورة في فض النزاعات المالية.

2-4 السؤال الثاني:

"ما هي المؤهلات والخبرات التي يجب ان يتمتع بها المحاسب القضائي؟"
وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقاً لإجابات أفراد العينة المختارة من **السلك القضائي**، كما هو موضح في الجدول رقم(4-2):

الجدول(4_2)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاهم المؤهلات والخبرات التي يجب ان يتمتع بها المحاسب القضائي

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة للموافقة	البند	الرقم
4	مرتفع	1.01	4.28	%84	الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق وملم بالنواحي القانونية التي تؤهله للمهام.	1
6	مرتفع	0.98	3.84	%70	الالمام بالنواحي القانونية وقواعد الإثبات.	2
3	مرتفع	0.71	4.46	%88	القدرة على تحليل وتفسير معلومات القوائم المالية.	3
1	مرتفع	0.63	4.64	%92	الدراية الكافية بمعايير المحاسبة والتدقيق المطبقة.	4
2	مرتفع	0.73	4.58	%90	الدراية الكافية بقوانين الضرائب المطبقة.	5
4	مرتفع	0.79	4.30	%84	المعرفة بنظام الرقابة الداخلية.	6
5	مرتفع	0.78	4.26	%80	امتلاك قدرة عالية على التدخل والنقاش وتوضيح المضمون من أجل إيجاد الحل العادل لقضايا النزاعات المالية.	7
-	مرتفع		4.34	%84	الدرجة الكلية	

النسب المئوية في الجدول اعلاه تشير الى ان جميع المؤهلات المذكورة في استمارة البحث حظيت بموافقة مرتفعة نوعا ما على انها مؤهلات يجب ان يتمتع بها الخبير المالي. حيث كانت اعلى نسبة موافقة تجاه الدراية الكافية بمعايير المحاسبة والتدقيق المطبقة وذلك بنسبة 92% يلي ذلك الدراية الكافية بقوانين الضرائب المطبقة بنسبة 90%، بينما أقل موافقة كانت تجاه موضوع الالمام بالنواحي القانونية وقواعد الاثبات وذلك بنسبة موافقة بلغت 70% فيما كانت نسب التوافق تجاه بقية البنود اكثر من 80%.

3-4 السؤال الثالث:

هل تمارس إدارات الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (قائمة الدخل، المركز المالي، التدفق النقدي، قائمة حقوق الملكية)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة ممارسة المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية المختلفة وعلى الترتيب وفقاً لإجابات أفراد العينة المختارة من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، كما هو موضح في الجدول رقم (3-4) وجدول رقم (4-4) وجدول رقم (5-4) وجدول (6-4) وجدول (7-4):

الجدول (3-4)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الإبداعية في

قائمة الدخل

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	مدقق	البنود	الرقم
5	منخفض	0.95	2.6	17%	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بتسجيل الإيراد بشكل سريع فيما لاتزال عملية تحقق الإيراد موضع شك.	1
5	منخفض	0.82	2.96	23%	خارجي		
	منخفض	0.89	2.78	20%		الدرجة الكلية	

5	منخفض	0.82	2.8	%17	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بتسجيل الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة.	2
5	منخفض	0.80	2.92	%23	خارجي		
	منخفض	0.82	2.86	%20		الدرجة الكلية	
3	منخفض	1.06	2.76	%24	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات.	3
4	منخفض	0.75	3.00	%27	خارجي		
	منخفض	0.93	2.88	%26		الدرجة الكلية	
2	منخفض	1.14	2.83	%31	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بنقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا الى الفترات المالية الحالية.	4
3	منخفض	0.82	3.04	%35	خارجي		
	منخفض	0.95	2.94	%33		الدرجة الكلية	
6	منخفض	0.91	2.52	%14	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة بتعديل بيانات الجرد للمخزون والأصناف الراكدة.	5
5	منخفض	0.70	3.00	%23	خارجي		
	منخفض	0.83	2.76	%19		الدرجة الكلية	
3	منخفض	0.73	2.97	%24	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتحريف البضاعة المباعة من خلال تأجيل إثبات فواتير مشتريات ومصروفات نهاية العام الحالي إلى العام القادم.	6
3	منخفض	0.82	3.04	%35	خارجي		
	منخفض	0.78	3.00	%30		الدرجة الكلية	
2	منخفض	1	2.83	%31	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتحريف مصاريف التشغيل وتخفيضها باستخدام نسب إهلاك لا تتناسب واقع العمل في الشركة.	7
2	منخفض	0.82	3.12	%39	خارجي		
	منخفض	0.85	2.98	%35		الدرجة الكلية	
1	منخفض	0.88	2.28	%35	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإجراءات صفقات البيع الصورية بنهاية العام والغاؤها لاحقا.	8
3	منخفض	0.94	2.92	%35	خارجي		

	منخفض	0.84	2.60	%35		الدرجة الكلية	
4	منخفض	1.01	2.75	%21	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإجراءات عمليات البيع بتسهيلات بيعيه من خلال رفع نسبة الخصم على المبيعات.	9
1	متوسط	0.85	3.35	%42	خارجي		
	منخفض	0.90	2.05	%32		الدرجة الكلية	
6	منخفض	1.09	2.55	%14	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية باحتساب بضائع الأمانة والعهدة لدى الوكلاء والموردين كأنها مبيعات لها.	10
6	منخفض	1.12	2.69	%19	خارجي		
	منخفض	0.94	2.62	%17		الدرجة الكلية	
	-		2.69	%22.8		الدرجة الكلية للمدقق الداخلي	
	-		3	%30.0		الدرجة الكلية للمدقق الخارجي	
			2.85	%26.4		الدرجة الكلية	

من خلال النسب المئوية الظاهرة في الجدول السابق فان هناك اتفاق ولكن ضعيف بين المدققين الداخليين على ان الشركات العامة المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية يمارسون المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل. حيث كانت اقل نسبة موافقة تجاه البند رقم (5) الذي يتحدث عن محاولة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التلاعب بتكلفة البضاعة المباعة بتعديل بيانات الجرد للمخزون والأصناف الراكدة ولم يتفق مع هذا البند سوى 14% من المدققين الداخليين. بناءً على نتائج الجدول السابق رقم (3-4) بشكل عام فانه من الواضح ان المدققين الخارجيين يميلون الى ان المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل غير ممارسة بشكل كبير في الشركات الفلسطينية حيث كان مستوى الموافقة منخفض أي لم تتجاوز ال 40%، كما كانت اقل نسبة موافقة تجاه البند رقم (10) والذي ينص على محاولة الشركات احتساب بضائع الامانة والعهدة لدى الوكلاء والموردين وكأنها مبيعات لهذه الشركات حيث لم يتفق مع هذا البند سوى 19% من المدققين الخارجيين، وكانت اعلى نسبة موافقة تجاه البند رقم (9) والذي ينص على محاولة الشركات بإجراءات عمليات

البيع بتسهيلات بيعية من خلال رفع نسبة الخصم على المبيعات. ولكن يبدو ان هناك ميل لدى المدققين الخارجيين بان المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل يتم ممارستها في الشركات الفلسطينية بدرجة اعلى مما هو عليه من وجهة نظر المدققين الداخليين، حيث كانت الدرجة الكلية لنسبة الموافقة على البنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية عند المدققين الداخليين تقريبا 23% في حين كانت درجة الموافقة الكلية تجاه نفس البنود عند المدققين الخارجيين تقريبا 30%.

الجدول (4-4)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية في

قائمة المركز المالي

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	البنود	الرقم
4	منخفض	1.05	2.34	13.8%	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالأصول غير الملموسة :حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الاصول غير الملموسة كالعلامات التجارية، الشهرة، وغيرها. الدرجة الكلية	1
4	منخفض	1.14	3.12	38%		
	منخفض	1.00	2.73	26%		
3	منخفض	1.12	2.48	21%	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالنقدية بتغيير اسعار الصرف . الدرجة الكلية	2
3	منخفض	1.02	3.0	39%		
	منخفض	0.96	2.74	30%		
6	منخفض	0.87	2.45	7%	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالاستثمارات طويلة الاجل : تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية. الدرجة الكلية	3
8	منخفض	1.0	2.54	19%		
	منخفض	0.92	2.50	13%		
2	منخفض	1.12	2.48	24%	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالأصول الطارئة: حيث يتم اثبات	4
1	متوسط	0.94	3.35	50%		

						الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها.
		0.92	2.9	%37		الدرجة الكلية
3	منخفض	1.05	2.59	%21	داخلي	الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالذمم المدينة وذلك من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة.
2	متوسط	1.02	3.0	%42	خارجي	
		1.10	2.80	%32		الدرجة الكلية
3	منخفض	1.13	2.28	%10	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المطلوبات المتداولة : لا يتم ادراج الاقساط المستحقة من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات بهدف تحسين نسبة السيولة.
5	منخفض	0.77	3.12	%35	خارجي	
		0.83	2.70	%23		الدرجة الكلية
5	منخفض	1.02	2.24	%10	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المطلوبات طويلة الاجل قبل اعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الاجل لتحسين نسبة السيولة.
6	منخفض	0.82	3.04	%27	خارجي	
		0.91	2.64	%19		الدرجة الكلية
6	منخفض	1.12	2.55	%7	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المخزون :عبر تضمينه بضاعة راكدة ومتقدمة بالإضافة الى التلاعب في اسعار التقييم.
7	منخفض	0.98	2.65	%23	خارجي	
		0.97	2.60	%15		الدرجة الكلية
1	منخفض	1.0	2.72	%28	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق حقوق المساهمين: عبر اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدل من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة.
7	منخفض	0.93	2.70	%23	خارجي	

	منخفض	0.95	2.71	%26		الدرجة الكلية	
2	منخفض	1.12	2.62	%24	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق تقييم الممتلكات والمعدات ومعدل إهلاكها.	10
5	منخفض	1.18	2.96	%35	خارجي		
	منخفض	1.21	2.79	%30		الدرجة الكلية	
	-		2.49	%13.8		الدرجة الكلية للمدقق الداخلي	
	-		2.94	%33.1		الدرجة الكلية للمدقق الخارجي	
			2.71	%23.55		الدرجة الكلية	

النتائج المدرجة في الجدول اعلاه تشير الى مفارقة بين المدققين الداخليين والخارجيين بالنسبة للنظرة الى ممارسة المحاسبة الابداعية في قائمة المركز المالي. حيث ان المدققين الخارجيين بشكل عام اعلى موافقة على أغلب البنود الخاصة بمدى وطريقة تطبيق المحاسبة الابداعية في الشركات الفلسطينية. فكانت أعلى نسبة موافقة من قبل المدققين الخارجيين تجاه البند رقم (4) والذي ينص على أن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تحاول التلاعب بالأصول الطارئة: حيث يتم اثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها وذلك بنسبة موافقة بلغت 50% يلي ذلك التلاعب بالذمم المدينة من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة بنسبة موافقة 42%. البند الوحيد الذي حاز على موافقة المدققين الداخليين بدرجة اعلى من المدققين الخارجيين ولكن بنسبة ضعيفة لم تتجاوز ال 28% كان محاولة الشركات الفلسطينية التلاعب في مسالة اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدل معالجته ضمن الارباح المحتجزة. وكان هناك ميول لدى المدققين الداخليين بان المحاسبة الابداعية في قائمة المركز المالي يتم ممارستها في الشركات الفلسطينية بدرجة اعلى مما هو عليه من وجهة نظر المدققين الخارجيين، حيث كانت الدرجة الكلية لنسبة الموافقة على البنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية عند المدققين

الداخليين تقريبا 35% في حين كانت درجة الموافقة الكلية تجاه نفس البنود عند المدققين الخارجيين تقريبا 32.5%.

الجدول (4_5)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

الرقم	البنود	نسبة الموافقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية.	10%	2.31	1.04	منخفض	2
		27%	2.81	0.90	منخفض	3
	الدرجة الكلية	19%	2.56	0.94	منخفض	
2	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب.	7%	2.38	0.94	منخفض	3
		35%	2.77	1.07	منخفض	1
	الدرجة الكلية	21%	2.6	0.89	منخفض	
3	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتزييف النفقات التشغيلية بإثباتها على أنها نفقات استثمارية او تمويلية.	7%	1.97	0.94	منخفض	3
		27%	2.77	0.86	منخفض	3
	الدرجة الكلية	17%	2.37	0.88	منخفض	
4	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التلاعب بزيادة التدفقات الداخلة والخارجة عن طريق تزييف مصادرها.	10%	2.21	0.98	منخفض	2
		31%	2.77	1.21	منخفض	2
	الدرجة الكلية	21%	2.49	1.10	منخفض	
5	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بقيم بنود التدفق الاستثماري عبر الزيادة الوهمية للأصول الثابتة.	17%	2.52	0.98	منخفض	1
		19%	2.50	1.0	منخفض	4

	منخفض	0.96	2.51	%18		الدرجة الكلية
1	منخفض	1.12	2.24	%17	داخلي	6 تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بقيم البنود التمويلية من خلال إثبات الأسهم المعاد شرائها والصادرة من الشركة ضمن الأنشطة التمويلية.
3	منخفض	1.10	2.65	%27	خارجي	
	منخفض	0.98	2.35	%22		
	-		2.27	%11.3		الدرجة الكلية للمدقق الداخلي
	-		2.71	%27.7		الدرجة الكلية للمدقق الخارجي
			%2.5	%19.5		الدرجة الكلية

حسب النتائج الموضحة في الجدول اعلاه فان الحال لا يختلف كثيرا عنه في القوائم السابقة. أي ان المدققين الخارجيين يتفوقون بنسبة موافقة اعلى من المدققين الداخليين تجاه جميع البنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية على الرغم من ضعف نسبة الموافقة. حيث لم تتعدى النسبة ال 35% ، بند رقم (2) لمحاولة الشركات الفلسطينية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب في حين لم تتجاوز نسبة المدققين الداخليين الموافقين على هذا البند ال 7% وهو اقل نسبة . كما ان من نسبته 17% وهي الاعلى للمدققين الداخليين في بند رقم(5) والتي تنص على أن الشركات تحاول التلاعب بقيم بنود التدفق الاستثماري عبر الزيادة الوهمية للأصول الثابتة.

الجدول(4-6)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبنود المتعلقة بممارسة المحاسبة الابداعية في

قائمة حقوق الملكية

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	المدقق	البنود	الرقم
3	منخفض	1.10	2.48	%21	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه.	1
4	منخفض	1.13	2.38	%19	خارجي		
	منخفض	0.82	2.43	%20		الدرجة الكلية	

3	منخفض	1.09	2.55	%21	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتقييم وإظهار الفائض أو العجز في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره من حقوق الملكية.	2
3	منخفض	1.20	2.62	%23	خارجي		
	منخفض	1.13	2.60	%22			
2	منخفض	1.34	2.83	%34	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإضافة أرباح محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي بدلاً من إثباتها من ضمن الأرباح المحتجزة.	3
2	منخفض	0.87	2.96	%27	خارجي		
	منخفض	1.23	2.90	%31			
1	مرتفع	1.0	3.86	%66	داخلي	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تخفيض بعض مكونات حقوق الملكية خصوصاً بالنسبة للعمليات غير المكتملة.	4
1	مرتفع	1.12	3.69	%61	خارجي		
	منخفض	0.93	3.8	%64			
	-		2.93	%35		الدرجة الكلية للمدقق الداخلي	
	-		2.91	%32.5		الدرجة الكلية للمدقق الخارجي	
			2.92	%33.75		الدرجة الكلية	

في هذا الجدول الذي يظهر أهم المقاييس الوصفية لدرجة الموافقة على البنود الخاصة بممارسة المحاسبة الإبداعية في قائمة التغييرات في حقوق الملكية والتي تشير جميعها الى وجود مفارقة عكسية في درجة الموافقة عما كان عليه في القوائم السابقة. حيث أن المدققين الداخليين يتقدمون بنسب الموافقة على المدققين الخارجيين في اغلب البنود الموضحة في استمارة الدراسة مع وجود نسبة موافقة مرتفعة نوعاً ما تجاه البند رقم (4) والذي يتحدث عن محاولة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تخفيض بعض مكونات حقوق الملكية خصوصاً بالنسبة للعمليات غير المكتملة وذلك بنسبة موافقة بلغت 66% للمدققين الداخليين و61% للمدققين الخارجيين. وفيما يلي يوضح

الجدول ملخص للقوائم المالية الأربعة والدرجة الكلية لكل قائمة من وجهة نظر كل من المدقق الداخلي والخارجي.

الجدول(4_7)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبند المتعلقة بممارسة المحاسبة الإبداعية

للقوائم المالية الأربع

المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	الدرجة الكلية	القوائم المالية	
2.69	%22.8	الدرجة الكلية للمدقق الداخلي	قائمة الدخل	.1
3	%30.0	الدرجة الكلية للمدقق الخارجي		
2.85	%26.4	الدرجة الكلية		
2.49	%13.8	الدرجة الكلية للمدقق الداخلي	قائمة المركز المالي	.2
2.94	%33.1	الدرجة الكلية للمدقق الخارجي		
2.71	%23.55	الدرجة الكلية		
2.27	%11.3	الدرجة الكلية للمدقق الداخلي	قائمة التدفقات النقدية	.3
2.71	%27.7	الدرجة الكلية للمدقق الخارجي		
%2.5	%19.5	الدرجة الكلية		
2.93	%35	الدرجة الكلية للمدقق الداخلي	قائمة حقوق الملكية	.4
2.91	%32.5	الدرجة الكلية للمدقق الخارجي		
2.92	%33.75	الدرجة الكلية		

من خلال الجدول السابق يتضح ان اعلى درجة كلية (33.75%) هي لقائمة حقوق الملكية مما يعني ان هناك نسبة موافقة بين المدققين الداخليين والخارجيين على أن هناك ممارسة لأساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لقائمة حقوق الملكية أكثر من القوائم المالية الأخرى، تليها

قائمة الدخل بنسبة موافقة 26.4%، وكانت أقل قائمة تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية هي قائمة التدفقات النقدية بنسبة موافقة 19.5% وهو ما اتفق عليه المدققين الداخليين والخارجيين .

4-4 السؤال الرابع:

ماهي الإجراءات والاساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقاً لإجابات أفراد العينة المختارين من السلك القضائي والمدققين الداخليين والخارجيين، كما هو موضح في الجدول رقم (8-4):

الجدول (8-4)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاهم الإجراءات والاساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة الموافقة	البنود	الرقم	
9	متوسط	1.14	3.64	60%	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية.	1	
5	مرتفع	0.88	3.86	69%			داخلي
4	مرتفع	0.88	3.85	73%			خارجي
	متوسط	0.87	3.78	67.3%	الدرجة الكلية		
1	مرتفع	0.85	4.12	82%	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية.	2	
6	مرتفع	0.96	3.93	66%			داخلي
5	مرتفع	1.01	3.70	65%			خارجي
	مرتفع	0.98	3.92	71%	الدرجة الكلية		
4	مرتفع	0.88	4.04	76%	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها.	3	
5	مرتفع	0.98	3.90	69%			داخلي
4	مرتفع	1.05	3.70	73%			خارجي

	مرتفع	0.89	3.88	%72.7		الدرجة الكلية	
1	مرتفع	0.81	4.14	%82	قضاة	يعمل المحاسب القضائي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير.	4
1	مرتفع	0.79	3.86	%83	داخلي		
4	مرتفع	0.86	3.77	%73	خارجي		
	مرتفع	0.95	3.92	%79.3		الدرجة الكلية	
5	مرتفع	0.98	4.02	%74	قضاة	يمكن أن يناقش المحاسب القضائي الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير.	5
2	مرتفع	0.82	3.97	%79	داخلي		
3	مرتفع	1.02	3.92	%77	خارجي		
	مرتفع	0.95	3.97	%76.7		الدرجة الكلية	
7	مرتفع	0.93	4.00	%70	قضاة	يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية.	6
4	مرتفع	0.98	3.97	%72	داخلي		
4	مرتفع	0.71	4.12	%73	خارجي		
	مرتفع	0.89	4.03	%71.7		الدرجة الكلية	
6	مرتفع	0.92	3.88	%72	قضاة	يمكن أن يقوم المحاسب القضائي بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي.	7
3	مرتفع	0.91	4.03	%76	داخلي		
1	مرتفع	0.75	3.81	%81	خارجي		
	مرتفع	0.88	3.91	%76.3		الدرجة الكلية	
5	مرتفع	1.05	3.98	%74	قضاة	يمكن أن يقدم المحاسب القضائي رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات.	8
1	مرتفع	0.94	3.90	%83	داخلي		
3	مرتفع	0.89	3.65	%77	خارجي		
	مرتفع	0.92	3.84	%78		الدرجة الكلية	
9	متوسط	1.14	3.62	%60	قضاة	يمكن أن يقدم المحاسب القضائي استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية.	9
5	مرتفع	0.81	3.66	%69	داخلي		
5	مرتفع	0.85	3.65	%65	خارجي		

	مرتفع	0.98	3.64	%64.7		الدرجة الكلية	
2	مرتفع	1.04	3.98	%80	قضاة	يمكن أن يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق.	10
4	مرتفع	0.93	3.83	%72	داخلي		
6	مرتفع	0.95	3.58	%62	خارجي		
	مرتفع	0.98	3.80	%71.3		الدرجة الكلية	
3	مرتفع	1.11	3.86	%78	قضاة	يمكن أن تناقش المحاسبة القضائية المدقق الخارجي بنتائج تقريره.	11
7	مرتفع	0.98	3.60	%62	داخلي		
6	مرتفع	0.91	3.54	%62	خارجي		
	مرتفع	1.05	3.67	%67.3		الدرجة الكلية	
3	مرتفع	0.70	4.04	%78	قضاة	يمكن أن تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة .	12
3	مرتفع	0.78	3.97	%76	داخلي		
7	مرتفع	0.95	3.60	%61	خارجي		
	مرتفع	0.88	3.87	%71.7		الدرجة الكلية	
8	مرتفع	0.72	3.74	%68	قضاة	يمكن أن تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المدقق الداخلي.	13
7	مرتفع	0.93	3.83	%62	داخلي		
6	مرتفع	1.05	3.70	%62	خارجي		
	مرتفع	0.98	3.76	%64		الدرجة الكلية	
1	مرتفع		3.95	%74.5	قضاة	الدرجة الكلية	
2	مرتفع		3.87	%72.2	داخلي		
3	مرتفع		3.74	%69.5	خارجي		
	مرتفع	1.05	3.85	%72.1		الوسط الحسابي للدرجات الكلية	

الجدول السابق يبين بعض أبرز الاجراءات التي يمكن للمحاسبة القضائية اتخاذها في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية. حيث كانت أعلى نسبة موافقة

تجاه هذه الاجراءات من قبل القضاة بنسبة موافقة كلية قريبة من 75% ووسط حسابي 3.95، يلي ذلك المدققين الداخليين بنسبة موافقة كلية بلغت 72% ووسط حسابي 3.87 واقل من ذلك بقليل بنسبة قريبة من 69.5% للمدققين الخارجيين ووسط حسابي 3.74. حيث أشارت النتائج الى أن القضاة كانوا أكثر توجه واتفاق تجاه البند رقم (2) التي تتحدث عن أن المحاسب القضائي يمكنه التأكد من مدى انسجام السياسات المحاسبية المطبقة مع الاصدارات المهنية، بالإضافة الى بند رقم (4) والذي ينص على أن المحاسب القضائي يعمل على التأكد من كفاية الافصاح والشفافية في التقارير وذلك بنسب موافقة بلغت 82% لكل من هذين البندين. أما المدققين الداخليين فقد ابدوا اهتماما عاليا تجاه البند رقم (4) بوجوب قيام المحاسب القضائي من التأكد من كفاية الافصاح والشفافية في التقارير بالاضافة الى بند رقم(8) بوجوب تقديم المحاسب القضائي رأيا يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأيا على أساس التحقيقات في المنازعات وذلك بنسبة موافقة تساوي 83%. على الجانب الآخر فان المدققين الخارجيين كانوا أكثر توافق على البند رقم (7) الذي يشير الى وجوب قيام المحاسب القضائي بمتابعة الادارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي بنسبة موافقة بلغت 81%.

4-5 السؤال الخامس:

ما مدى مساعدة عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية؟
وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقاً لإجابات أفراد العينة المختارين من السلك القضائي والمدققين الداخليين والخارجيين، كما هو موضح في الجدول رقم(4-9):

الجدول (4-9)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لابرز عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي من اجل الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة للموافقة	البنود	الرقم
3	مرتفع	0.99	3.56	%64	قضاة داخلي خارجي	1
3	مرتفع	0.85	3.83	%62		
3	متوسط	0.83	3.73	%58		
	مرتفع	0.83	3.7	%61.3	الدرجة الكلية	
1	مرتفع	0.92	3.98	%76	قضاة داخلي خارجي	2
2	مرتفع	0.86	3.80	%65		
2	مرتفع	0.73	3.85	%65		
	مرتفع	0.81	3.88	%68.7	الدرجة الكلية	
1	مرتفع	0.91	3.90	%76	قضاة داخلي خارجي	3
3	مرتفع	0.84	3.72	%62		
2	مرتفع	0.92	3.96	%65		
	مرتفع	0.94	3.86	%67.7	الدرجة الكلية	
2	مرتفع	0.95	3.80	%70	قضاة داخلي خارجي	4
1	مرتفع	0.96	3.93	%66		
1	مرتفع	0.82	3.96	%73		
	مرتفع	0.98	3.90	%69.7	الدرجة الكلية	
1	مرتفع		3.88	%71.5	قضاة داخلي خارجي	الدرجة الكلية
3	مرتفع		3.81	%64		
2	مرتفع		3.82	%65		
	مرتفع		3.84	%66.8		

النتائج السابقة تشير الى أن أبرز عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي من أجل الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية. كانت أعلى نسبة موافقة كلية من وجهة نظر السلك القضائي قريبة من 72% وبوسط حسابي 3.88 يليها ذلك المدققين الخارجيين حيث كانت نسبة الموافقة الكلية 65% ووسط حسابي 3.8 ومن ثم المدققين الداخليين حيث لم تختلف عن نسبة الموافقة المدققين الخارجيين كثيرا وبلغت 64% ووسط حسابي 3.81، ومن وجهة نظر القضاة كانت أعلى إتجاه لبند (2) بأن يقوم المحاسب القضائي بالتحري عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية بالإضافة إلى بند رقم (3) امكانية التحري عن الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية وذلك بنسبة موافقة بلغت 76%. أما المدققين الداخليين فقد كانت توجهاتهم أقل من القضاة، حيث كان بند رقم (4) والذي يشير بأن عملية التحري عن التصنيفات الخاطئة لبند القوائم المالية هي أكثر البنود اهتماما من قبلهم ولكن بنسبة موافقة لم تتجاوز الى 66%، يلي ذلك بند رقم (2) وهو تحري المحاسب القضائي عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية بنسبة موافقة قاربت ال 65%. الوضع لدى المدققين الخارجيين لم يختلف كثيرا عنه لدى المدققين الداخليين حيث انهم اتفقوا بأعلى نسبة موافقة بلغت 73% تجاه بند رقم (4) لإمكانية التحري عن التصنيفات الخاطئة لبند القوائم المالية ، وهناك توافق من قبل القضاة والمدققين الداخليين والخارجيين على أن أقل عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي من أجل الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية هو البند رقم (1) والذي ينص بإمكانية حضور المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات أو إضافة أسئلة جديدة .

6-4 السؤال السادس:

ما مدى مساعدة عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وفقاً لإجابات أفراد العينة المختارين من السلك القضائي والمدققين الداخليين والخارجيين، كما هو موضح في الجدول رقم(4-10):

الجدول(4-10)

النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نسبة للموافقة	البند	الرقم
4	مرتفع	0.82	3.92	%68	قضاة	1
1	مرتفع	0.77	3.90	%72	داخلي	
1	مرتفع	0.82	3.96	%72	خارجي	
	مرتفع	0.98	3.93	%70.7		الدرجة الكلية
1	مرتفع	0.70	3.92	%80	قضاة	2
2	مرتفع	0.88	4.14	%69	داخلي	
4	متوسط	0.65	3.77	%59	خارجي	
	مرتفع	0.74	3.94	%69.3		الدرجة الكلية
2	مرتفع	0.82	4.02	%76	قضاة	3
4	متوسط	0.79	3.76	%56	داخلي	
3	مرتفع	0.80	3.92	%65	خارجي	
	مرتفع	0.86	3.90	%66		الدرجة الكلية

2	مرتفع	1	3.98	%76	قضاة	يمكن أن يتم تحديد أولويات السداد في حالة التصفية لمنع الغش والتلاعب.	4
5	متوسط	0.85	3.83	%55	داخلي		
6	متوسط	0.80	3.62	%45	خارجي		
	مرتفع	0.92	3.81	%58.7		الدرجة الكلية	
3	مرتفع	1	3.84	%74	قضاة	يمكن أن يتم تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين لمنع التلاعب في مبلغ التعويض.	5
3	متوسط	0.83	3.86	%59	داخلي		
2	مرتفع	0.94	3.81	%66	خارجي		
	مرتفع	0.92	3.84	%66.3		الدرجة الكلية	
5	متوسط	1.07	3.76	%60	قضاة	يمكن أن يتم تقدير قيم العوائد الصحيحة للمستثمرين.	6
1	مرتفع	0.60	3.83	%72	داخلي		
5	متوسط	0.85	3.65	%51	خارجي		
	مرتفع	0.78	3.75	%61		الدرجة الكلية	
4	مرتفع	0.78	3.96	%68	قضاة	يمكن أن يتم تقدير قيم مخصصات الضرائب بصورة صحيحة .	7
1	مرتفع	0.61	3.83	%72	داخلي		
1	مرتفع	0.60	3.83	%72	خارجي		
	مرتفع	0.82	3.87	%70.7		الدرجة الكلية	
1	مرتفع		3.90	%71.7	قضاة	الدرجة الكلية	
2	مرتفع		3.88	%65	داخلي		
3	مرتفع		3.79	%61	خارجي		
	مرتفع		3.92	%71		الوسط الحسابي للدرجات الكلية	

النتائج السابقة تشير الى أن أبرز عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي من أجل الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، كانت أعلى نسبة موافقة كلية من وجهة نظر السلك القضائي قريبة من 72% وبوسط حسابي

3.90 ، يليها ذلك المدققين الداخليين حيث كانت نسبة الموافقة الكلية 65% ووسط حسابي 3.88 ، ومن ثم المدققين الخارجيين وبلغت 64 نسبة الموافقة الكلية 61% ووسط حسابي 3.79، ومن وجهة نظر القضاة كانت أعلى نسبة موافقة اتجاه البند رقم (2) تقييم نظام الرقابة الداخلية لغرض اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، من الممكن أن تحد من ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية وذلك بنسبة موافقة بلغت 80%، يلي ذلك بند رقم(3) تقييم الشركة في حالة التصفية لغرض الاحتيايل في بنود القوائم المالية بالاضافة الى بند رقم(4) تحديد اولويات السداد في حالة التصفية لمنع الغش والتلاعب وذلك بنسبة موافقة بلغت 76%. اما المدققين الداخليين فانهم كان اكثر توجهاتهم تجاه البند رقم(1) وهو إمكانية تقييم المحاسب القضائي للسياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة في الشركة بنسبة موافقة بلغت 72%، ثم بند رقم (6) لإمكانية تقدير قيمة العوائد الصحية للمستثمرين بنسبة موافقة ايضا 72% وبنفس النسبة من التوجه كانت لبند رقم(7) لإمكانية تقدير قيم مخصصات الضرائب بصورة صحيحة. وعلى الجانب الآخر وبالنسبة للمدققين الخارجيين فانهم كانوا متقاربين نوعا ما مع المدققين الداخليين في توجهاتهم تجاه امكانية مساعدة عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، حيث كانت اعلى نسبة موافقة تجاه البند رقم (1) امكانية تقييم المحاسب القضائي للسياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة بنسبة بلغت 72% وبنفس النسبة من التوافق كانت باتجاه البند رقم (7) امكانية تقدير قيم المخصصات للضرائب بصورة صحيحة.

القسم الثاني: فحص الفرضيات الاحصائية:

في هذا القسم سوف يتم اختبار الفرضيات الاحصائية باستخدام الادوات الاحصائية المناسبة وجميعها عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$.

الفرضية الرئيسية الاولى Ho1 : لا يوجد حاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا او النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

ولفحص الفرضية سوف يتم تطبيق T-test لعينة واحدة فكانت النتيجة كما يلي:

الجدول(4_11)

فترة الثقة بنسبة %95		T-test لعينة واحدة		
الحد الادنى	الحد الاعلى	درجة المعنوية	درجة الحرية	قيمة t
4.181	4.493	0.000	49	55.95

بناء على نتائج T-test في الجدول السابق فان الفرضية الصفرية مرفوضة لان درجة المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.05. وبالتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد حاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا او النزاعات ذات الطبيعة المالية بصورة عادلة.

مما يعني حاجة القضاء الفلسطيني الى وجود المحاسب القضائي لفض النزاعات المالية لتحقيق درجة عالية من العدالة سواء للأشخاص أو الشركات وذلك بإقرار السلك القضائي باللجوء الى مكاتب المحاسبين القانونيين وعدم توفر خبير معين لدى القضاء، وهو ما اتفقت عليه مع دراسة (الكبيسي،2016) بضرورة الى وجود المحاسب القضائي لفض النزاعات المالية في القضاء الأردني. ودراسة (Owojore,2009) والتي وضعت المختصين بالمحاسبة في واقع جديد يمتد الى ما وراء التدقيق الخارجي، مما أدى الى زيادة الطلب الى على المحاسبة القضائية .

الفرضية الثانية HO2: لا يوجد لدى الاشخاص المكلفين بمهنة المحاسب القضائي المؤهلات والخبرات اللازمة للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.

ولفحص الفرضية سوف يتم تطبيق T-test لعينة واحدة فكانت النتيجة كما يلي:

الجدول (4-12)

فترة الثقة بنسبة %95		T-test لعينة واحدة		
الحد الأدنى	الحد الأعلى	درجة المعنوية	درجة الحرية	قيمة t
3.384	3.703	0.000	49	44.56

بناء على نتائج T-test في الجدول السابق فإن الفرضية الصفرية المذكورة هي فرضية مرفوضة وذلك لان درجة المعنوية أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه لدى الاشخاص المكلفين بمهنة المحاسب القضائي المؤهلات والخبرات اللازمة للحد من ممارسات المحاسبة الابداعية.

مما يعني ضرورة امتلاك المحاسب القضائي للمؤهلات والخبرات من خلال تدريب الأشخاص المكلفين بمهنة المحاسب القضائي وضرورة وجود مساقات لتأهيل محاسب قضائي وهو ما اتفقت عليه الدراسة مع دراسة (الكبيسي، 2016).

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا تمارس ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في القوائم المالية (قائمة الدخل، المركز المالي، التدفق النقدي، قائمة حقوق الملكية).

هذه الفرضية تتفرع لعدة فرضيات تناقش ممارسات المحاسبة الابداعية في القوائم المالية (قائمة الدخل، المركز المالي، التدفق النقدي، قائمة حقوق الملكية) من قبل ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومن جهة والمدققين الداخليين من جهة أخرى، لذلك سوف يتم تطبيق T-test لعينتين مستقلتين وهما المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، لمعرفة فيما إذا كان هناك فرق في الرأي بينهم فيما يتعلق بممارسة أساليب المحاسبة الابداعية في القوائم المالية المذكورة، لذلك فان هذه الفرضية تتفرع الى عدة فرضيات كما يلي:

1) الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل.

حيث انه بعد استخدام T-test عند درجة المعنوية 0.05 كانت النتائج كما يلي:

الجدول (4_13)

	اختبار Levene's للتباين		لعينيتين مستقلتين T-test				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
التباين متساوي	2.163	0.147	-1.894	53	0.064	-0.66188	0.01894
التباين غير متساوي			-1.917	52.405	0.061	-0.65792	0.01497

الجدول السابق يحتوي على اختبارين متلازمين: الاول هو اختبار Levene's للتباين حيث اشارت نتيجة هذا الاختبار الى قبول فرضية تساوي التباين بين المجموعتين المذكورتين وبالتالي فان T-test المعتمد هو الاختبار الموضح في الصف الاول والذي تشير فيه درجة المعنوية (0.64) الى قبول الفرضية الصفرية. أي أن المدققين الخارجيين والداخليين يتفوقون على مدى ممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في قائمة الدخل .

وهو ما اتفقت عليه الدراسة مع دراسة (مطر والحلبي، 2009) و دراسة المبيضين وعبد المنعم، 2010).

2) الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في قائمة المركز المالي.

حيث انه بعد استخدام T-test عند درجة المعنوية 0.05 كانت النتائج كما يلي:

الجدول (4-14)

	اختبار Levene's للتباين		لعينيتين مستقلتين T-test				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	3.07	0.086	-2.29	53	0.026	-0.858	0.057
التباين غير متساوي			-2.31	52.78	0.025	-0.854	0.061

بناء على اختبار Levene's للتباين والذي تشير نتيجته الى قبول فرضية تساوي التباين بين المجموعتين المذكورتين وبالتالي فان T-test المعتمد هو الاختبار الموضح في الصف الاول والذي تشير فيه درجة المعنوية (0.026) وهي أقل من 0.05 الى رفض الفرضية الصفرية . أي أن المدققين الخارجيين والداخليين يختلفون في الرأي على أن ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية تمارس أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.

تتفق هذه الدراسة مع دراستي و(مطر والحلي،2009) (المبيضين وعبد المنعم، 2010) على وجود ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية بقائمة المركز المالي .

3) الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية.

حيث انه بعد استخدام T-test عند درجة المعنوية 0.05 كانت النتائج كما يلي:

الجدول (4-15)

	اختبار Levene's للتباين		لعينيتين مستقلتين T-test				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	1.28	0.263	-1.982	53	0.053	-0.88822	0.0054
التباين غير متساوي			-1.974	51.335	0.054	-0.89028	0.0074

اختبار Levene's للتباين يشير الى قبول فرضية تساوي التباين بين مجموعة المدققين الداخليين ومجموعة المدققين الخارجيين وبالتالي فان T-test المعتمد هو الاختبار الموضح في الصف الاول والذي تشير فيه درجة المعنوية (0.053) وهي أكبر من 0.05 الى قبول الفرضية الصفرية. أي أن المدققين الخارجيين والداخليين ينظرون باتجاه واحد ويتفقون في مسألة ممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفق النقدي. وهو ما اتفقت عليه الدراسة مع دراستي (مطر والحلبي، 2009) ودراسة (المبيضين وعبد المنعم، 2010) على وجود ممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية لأساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفق النقدي.

4) الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين

المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة

الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التغييرات في حقوق الملكية.

حيث انه بعد استخدام T-test عند درجة المعنوية 0.05 كانت النتائج كما يلي:

الجدول (4-16)

	اختبار Levene's للتباين		لعينيتين مستقلتين T-test				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	0.296	0.588	0.081	53	0.936	-0.419	0.454
التباين غير متساوي			0.080	51.84	0.931	-0.420	0.455

نتيجة اختبار Levene's للتباين تشير الى قبول فرضية تساوي التباين بين المجموعتين المذكورتين وبالتالي فان T-test المعتمد هو الاختبار الموضح في الصف الاول والذي تشير فيه درجة المعنوية (0.936) وهي أكبر من 0.05 الى قبول الفرضية الصفرية. أي أن رأي المدققين الخارجيين والداخليين لا يختلف في قضية ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية من قبل ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في قائمة التغييرات في حقوق الملكية.

وقد اتفقت الدراسة مع دراسة (مطر والحلبي، 2009) لوجود ممارسة لأساليب المحاسبة الابداعية من قبل ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في قائمة التغييرات في حقوق الملكية واختلفت مع دراسة (فليح وجميل، 2011).

الفرضية الرئيسية الثالثة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين فيما يتعلق بممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في القوائم المالية بشكل عام.

حيث انه بعد استخدام T-test عند درجة المعنوية 0.05 كانت النتائج كما يلي:

الجدول (4-17)

	اختبار Levene's للتباين		T-test لعينيتين مستقلتين				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	0.405	0.527	-1.934	53	0.058	-0.71	0.013
التباين غير متساوي			-1.942	52.903	0.058	-0.71	0.012

الجدول السابق يحتوي على اختبارين متلازمين: الاول هو اختبار Levene's للتباين حيث اشارت نتيجة هذا الاختبار الى قبول فرضية تساوي التباين بين المجموعتين المذكورتين وبالتالي فان T-test المعتمد هو الاختبار الموضح في الصف الاول والذي تشير فيه درجة المعنوية (0.058) الى قبول الفرضية الصفرية. أي أن المدققين الخارجيين والداخليين يتفقون على مدى ممارسة ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في القوائم المالية بشكل عام.

الفرضية الرئيسية الرابعة H04: لا تساعد الاجراءات والانشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

هذه الفرضية سوف يتم فحصها باستخدام T-Test الاحادي، حيث سيتم استخدام هذا الاختبار بالاعتماد على اجابات القضاة بالإضافة الى المدققين الداخليين والخارجيين. وحسب المقياس

الذي تم اعتماده في تعرفه المتغيرات (1= نادرا جدا، 2= نادرا، 3= احيانا، 4= غالبا، 5= دائما) فان قيمة الوسط الحسابي الافتراضية في الفرضية الصفرية سوف تكون 1 صحيح أي أن الاشخاص المبحوثين لا يتفقون على أن الاجراءات والأنشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية قد تساعد في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، وعليه فان الفرضية الصفرية تكون كما يلي:

وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4-18):

الجدول(4-18)

فترة الثقة		متوسط الفرق	درجة المعنوية (2-tailed)	درجات الحرية	قيمة t	المجال
2.98	2.75	2.866	0.000	104	50.496	الاجراءات والانشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه فان الفرضية الصفرية المذكورة تعتبر فرضية مرفوضة عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لان مستوى الدلالة الاحصائية (0.000) اقل من درجة المعنوية المحددة، وهذا يشير الى أن القضاة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين يتفقون على ان الاجراءات والانشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية تساعد في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية وهو ما اتفقت عليه الدراسة مع دراسة (الخالدي،2014).

الفرضية الرئيسية الخامسة H05: لا تساعد عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

هذه الفرضية سوف يتم فحصها باستخدام T-Test الاحادي، حيث سيتم استخدام هذا الاختبار بالاعتماد على اجابات القضاة بالاضافة الى المدققين الداخليين والخارجيين، (الوسط الحسابي لاجابات الاشخاص = 1).

وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (4-19):

الجدول (4-19)

فترة الثقة		متوسط الفرق	درجة المعنوية (2-tailed)	درجات الحرية	قيمة t	المجال
2.96	2.68	2.821	0.000	104	39.15	عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة اساليب المحاسبة الابداعي.

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه فان الفرضية الصفرية المذكورة تعتبر فرضية مرفوضة عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لان مستوى الدلالة الاحصائية (0.000) اقل من درجة المعنوية المحددة، أي أن القضاة و المدققين الداخليين و الخارجيين يتفقون على ان عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية، وهو ما اتفقت عليه الدراسة مع دراسة (حسن وعبد الرحمن، 2015)

الفرضية الرئيسية السادسة H06: لا تساعد عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

سوف يتم استخدام T-Test الاحادي لفحص هذه الفرضية، حيث سيتم استخدام هذا الاختبار بالاعتماد على اجابات القضاة بالإضافة الى المدققين الداخليين والخارجيين كما هو الحال في الفرضية الرابعة والخامسة اعلاه

(الوسط الحسابي لاجابات الاشخاص = I).

وجاءت نتائج اختبار T-test كما هو موضح في الجدول رقم (4-20):

الجدول (4-20)

فترة الثقة		متوسط الفرق	درجة المعنوية (2-tailed)	درجات الحرية	قيمة t	المجال
2.98	2.76	2.87	0.000	104	49.29	عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة اساليب المحاسبة الابداعي.

من خلال النتائج في الجدول أعلاه فان الفرضية الصفرية المذكورة تعتبر فرضية مرفوضة عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لان مستوى الدلالة الاحصائية (0.000) اقل من درجة المعنوية المحددة، أي أن القضاة و المدققين الداخليين و الخارجيين يتفقون على أن عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي تساعد في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية وهو ما اتفقت عليه الدراسة مع دراسة (حسن وعبد الرحمن، 2015).

الفرضية الرئيسية السابعة Ho7: لا يوجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين اراء مدققي الحسابات والعاملين في سلك القانون والقضاء فيما يتعلق بدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

لفحص هذه الفرضية سوف يتم استخدام تحليل التباين الاحادي (ANOVA) وذلك لمقارنة اراء مدققي الحسابات (مدققين الحسابات الداخليين والخارجيين) والعاملين في سلك القانون (المحكمين الماليين والقضاة) فيما يخص ثلاثة محاور رئيسية وهي: الاجراءات والانشطة، وعمليات التحري بالاضافة الى عمليات التقييم التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية. وبالتالي سوف يتم تقسيم هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية وهي كالتالي:

❖ **الفرضية الفرعية الاولى:** لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء القضاة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بالنسبة للانشطة والاجراءات التي يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

هذه الفرضية سوف يتم فحصها عند درجة معنوية 0.05 من خلال مقارنة الاوساط الحسابية لأراء المحكمين الماليين والقضاة والمدققين الداخليين والخارجيين، حيث كانت نتائج تحليل التباين الاحادي كما يلي:

الجدول(4-21)

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.63	0.464	0.174	2	0.3490	بين المجموعات	الاجراءات والانشطة التي تمارسها المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.
		0.376	102	38.312	داخل المجموعات	
			104	38.660	المجموع	

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه فان الفرضية الصفرية المذكورة سيتم قبولها عند مستوى الدلالة 0.05 وذلك لان مستوى الدلالة الاحصائية (0.63) اكبر من درجة المعنوية المحددة، وهذا يشير الى أن القضاة والمحكمين أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين لا يختلفون في الرأي تجاه أبرز الاجراءات والانشطة التي يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء القضاة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بالنسبة لعمليات التحري التي يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

هذه الفرضية سوف يتم فحصها عند درجة معنوية 0.05 من خلال مقارنة الاوساط الحسابية لأراء المحكمين الماليين والقضاة والمدققين الداخليين والخارجيين، حيث كانت نتائج تحليل التباين الاحادي كما في الجدول(4-22):

الجدول(4-22)

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.991	0.009	0.005	2	0.011	بين المجموعات	عمليات التحري التي تمارسها المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.
		0.571	102	58.237	داخل المجموعات	
			104	58.248	المجموع	

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه فان الفرضية الصفرية المذكورة سيتم قبولها وذلك لان مستوى الدلالة الاحصائية (0.991) اكبر من درجة المعنوية المحددة، أي أن القضاة والمحكمين و المدققين الداخليين و المدققين الخارجيين لا يختلفون في الرأي تجاه عمليات التحري التي يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء القضاة والمحكمين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بالنسبة لعمليات التقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية.

هذه الفرضية سوف يتم فحصها عند درجة معنوية 0.05 من خلال مقارنة الاوساط الحسابية لأراء المحكمين الماليين والقضاة والمدققين الداخليين والخارجيين، حيث كانت نتائج تحليل التباين الاحادي كما في الجدول(4-23):

الجدول (4-23)

مستوى الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.812	0.208	0.081	2	0.162	بين المجموعات	عمليات التقييم التي يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.
		0.388	102	39.614	داخل المجموعات	
			104	39.776	المجموع	

من خلال النظر الى درجة المعنوية الظاهرة في الجدول والتي تساوي 0.812 فإنه سيتم قبول الفرضية الصفرية عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي فإن المحاسبين القضائيين ومدققين الحسابات الداخليين والخارجيين لا يختلفون في الرأي اتجاه عمليات التقييم التي تمارس من اجل الحد من المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

بشكل عام تفسر الباحثة النتائج السابقة والخاصة بالاجراءات والانشطة وعمليات التحري والتقييم التي يجب أن يلتزم بها المحاسب القضائي للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. بضرورة وجود تبني السلك القضائي لهذه الاجراءات وعمليات التقييم والتحري لتساعد وتكمل عمل المدققين الداخليين والخارجيين، وذلك لأن المساهمين بحاجة الى جهات رقابية تساعدهم في حماية حقوقهم حيث ان شركات التدقيق الخارجية مهمتها تتجسد في تقديم رأي مهني محايد ومستقل وقد تتواطء مع ادرات الشركات المساهمة العامة في سبيل تحقيق غايات مشتركة .

الفرضية الرئيسية الثامنة Ho8: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى للمتغيرات الضابطة التالية: نوع شركة التدقيق الذي تنتمي اليه الشركات، نوع القطاع، حجم الشركة (اجمالي الاصول)، العائد على الاصول، الرفعة المالية.

إن دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية يمكن قياسه وتحديدته من خلال عدة جوانب تم تحديدها وتوضيحها في استمارة البحث وهي: الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، وعمليات التحري، و عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي بالإضافة الى ممارسة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية و قائمة التغييرات في حقوق الملكية).

هذه الفرضية تقسم الى عدة فرضيات فرعية بالاعتماد على المتغيرات الوسيطة التي تم استخدامها وهي : نوع شركة التدقيق، نوع القطاع، حجم الشركة (اجمالي الاصول)، العائد على الاصول، الرفاعة المالية، وبالتالي سوف يتم صياغة الفرضيات الفرعية وفحصها لاحقا، وفيما يلي طريقة حساب المتغيرات الضابطة:

❖ الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى لمتغير نوع شركة التدقيق (شركات كبرى ام لا) (big 4). هذه الفرضية سوف يتم فحصها من خلال مقارنة الاوساط الحسابية للمحاور الخاصة بدور المحاسبة القضائية لآراء المدققين الخارجيين، حيث سيتم استخدام T-test لعينتين مستقلتين في فحص هذه الفرضية فكانت النتائج في الجداول التالية:

الجدول (4-24)

	اختبار Levene's للتباين		الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	0.296	0.588	0.081	53	0.936	-0.379	0.817
التباين غير متساوي			0.080	51.84	0.931	-0.378	0.817

الجدول (4-25)

	اختبار Levene's للتباين		عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	0.176	0.678	2.037	24	0.053	-0.007	1.084
التباين غير متساوي			2.037	23.59	0.053	-0.007	1.085

الجدول (4-26)

	اختبار Levene's للتباين		عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	0.047	0.831	2.031	24	0.053	-0.008	0.975
التباين غير متساوي			2.031	23.92	0.053	-0.007	0.975

الجدول (4-27)

	اختبار Levene's للتباين		التلاعب ببندود القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغييرات في حقوق الملكية)				
	قيمة F	درجة المعنوية	قيمة T	درجة الحرية	درجة المعنوية	فترة الثقة 95%	
						الحد الأدنى	الحد الأعلى
التباين متساوي	0.003	0.632	1.076	24	0.621	-0.213	0.923
التباين غير متساوي			1.321	23.95	0.441	-0.213	0.922

في الجداول السابقة إن نتيجة اختبار Levene's للتباين تشير الى قبول فرضية تساوي التباين بين المجموعتين المذكورتين، وبالتالي فان T-test المعتمد هو الاختبار الموضح في الصف الاول في جميع الجداول والذي تشير فيه درجة المعنوية وهي جميعها أكبر من 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية. أي أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة احصائية في آراء المدققين الخارجيين سواء العاملين في شركات تدقيق

كبرى ام لا وذلك بالنسبة لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، مما يعني أن المتغير الوسيط حجم شركات التدقيق لم تحدث الأثر على ايجابيات المدققين الخارجيون في أي من الأجراءات والأنشطة، وعمليات التحري، وعمليات التقييم، وممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية. وحسب رأي الباحثة فانها تفسر ذلك بأن شركات تدقيق الحسابات التي تقوم بتدقيق حسابات الشركات هي شركات ذات كفاءة وخبرة عالية ومعروفة في السوق المحلي بغض النظر إذا كانت مصنفة ضمن شركات (BIG 4) أم لا.

❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى لمتغير نوع القطاع.

في هذه الفرضية هناك نوعين من المتغيرات، المتغير الاول وهو دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية وهو المتغير التابع ويضم خمسة محاور مذكورة أعلاه، اما المتغير الثاني فهو نوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات المساهمة العامة وهو المتغير المستقل والذي يضم نوع القطاع الخاص بالشركة المختارة في الدراسة ويضم عدة قطاعات وهي: قطاع الصناعة، قطاع التأمين، قطاع الاستثمار، قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع الخدمات. ونظرا لتعدد محاور المتغير التابع وتعدد اقسام المتغير المستقل فانه سوف يتم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA) في فحص هذه الفرضية. ولكن قبل تطبيق هذا الاختبار تم التحقق من بعض شروط تحليل التباين المتعدد الضرورية في الفصل الثالث.

وبناء عليه فانه يمكن القيام بMANOVA لفحص الفرضية المذكورة والتي كانت نتائجه كما يلي:

(الجدول 4-28) اختبار Levene's لفحص تساوي التباين

	قيمة F	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	درجة المعنوية
قائمة الدخل	1.575	4	24	.213
قائمة المركز المالي	2.569	4	24	.064
قائمة التدفقات النقدية	4.538	4	24	.070
قائمة التغييرات في حقوق الملكية	2.714	4	24	.054
الاجراءات والانشطة	.336	4	24	.851
عمليات التحري	1.042	4	24	.406
عمليات التقييم	.933	4	24	.461

نتائج اختبار Levene's لفحص تساوي التباين بين محاور المتغير التابع تشير الى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن التباين متساو بين هذه المجموعات، وذلك لان درجة المعنوية كما هو موضح في الجدول اعلاه جميعها أكبر من 0.05 ، وعليه فان الشرط الثالث السابق الذكر قد تحقق ويمكن الاستنتاج أن MANOVA يمكن الاعتماد على نتائجه في اتخاذ القرارات الخاصة بالفرضية المعطاة والجدول رقم(4-29) يحتوي على نتيجة اهم جداول التحليل المتعدد كما هو موضح:

الجدول (4-29)

Multivariate Tests ^a							
Effect	Value	قيمة F	درجة الحرية	Error df	درجة المعنوية	Partial Eta Squared	
Intercept	Pillai's Trace	.990	265.743 ^b	7.000	18.000	.000	.990
	Wilks' Lambda	.010	265.743 ^b	7.000	18.000	.000	.990
	Hotelling's Trace	103.344	265.743 ^b	7.000	18.000	.000	.990
	Roy's Largest Root	103.344	265.743 ^b	7.000	18.000	.000	.990
القطاع	Pillai's Trace	1.636	2.076	28.000	84.000	.006	.409
	Wilks' Lambda	.096	2.171	28.000	66.322	.005	.444
	Hotelling's Trace	3.701	2.181	28.000	66.000	.005	.481
	Roy's Largest Root	2.143	6.428 ^c	7.000	21.000	.000	.682

بالنظر الى هذا الجدول في الصف الثاني والذي يحتوي على عدة اختبارات متنوعة لفحص الفرضية الاحصائية، حيث سيتم اعتماد اختبار Pillai's Trace لأنه الأفضل مقارنة بالاختبارات الأخرى، وعند ملاحظة قيمة درجة المعنوية لهذا الاختبار فانها تساوي 0.006 وهي أقل من 0.05 اي ان الفرضية الصفرية مرفوضة وهذا يعني انه يوجد فروقات ذات دلالة احصائية في محاور المتغير التابع (لدور المحاسبة القضائية) بالنسبة لمتغير نوع القطاع، ولكن في هذا الجدول

لا يتم تحديد اماكن الاختلاف بالضبط وعليه فان تحديد الاختلافات يتم عن طريق الجدول رقم (30-4):

الجدول (30-4)

Tests of Between-Subjects Effects				
Source	المتغير التابع	df	قيمة F	درجة المعنوية
Intercept	قائمة الدخل	1	560.186	.000
	قائمة المركز المالي	1	338.509	.000
	قائمة التدفقات النقدية	1	245.754	.000
	قائمة حقوق الملكية	1	561.532	.000
	الاجراءات والانشطة	1	1047.743	.000
	عمليات التحري	1	1039.098	.000
	عمليات التقييم	1	1348.521	.000
القطاع	قائمة الدخل	4	4.334	.009
	قائمة المركز المالي	4	3.817	.015
	قائمة التدفقات النقدية	4	2.498	.069
	قائمة حقوق الملكية	4	4.992	.005
	الاجراءات والانشطة	4	1.289	.302
	عمليات التحري	4	3.938	.014
	عمليات التقييم	4	1.441	.251

الجدول السابق يوضح درجات المعنوية للفروقات الاحصائية بين محاور المتغير التابع (دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية) وذلك بالنسبة للمتغير المستقل (نوع القطاع) حيث درجات المعنوية لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة حقوق الملكية وعمليات التحري التي يقوم بها المحاسب القضائي جميعها أقل من 0.05 اي انه يوجد فروقات بين هذه المحاور بالنسبة للقطاعات المختلفة التي تنتمي اليها الشركات الفلسطينية المختارة، وبالنسبة لباقي المحاور فانه لا فروق ذات دلالة معنوية بين القطاعات المختلفة. أي أن المتغير الوسيط (نوع القطاع) قد أدى الى إحداث أثر في بعض المتغيرات التابعة.

وتفسر الباحثة ذلك بأنه من الطبيعي وجود اختلاف يعزى لمتغير نوع القطاع بالنسبة لمحور القوائم المالية وعمليات التحري فوجهة نظر المدقق الداخلي للممارسات المحاسبية الإبداعية تختلف باختلاف بالقطاع الذي يعمل به وبإختلاف أهداف إدارة كل قطاع .

❖ الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى لحجم الشركة (إجمالي الأصول) للعام 2016.

في هذه الفرضية تم حساب حجم الشركة بشكل نسبي وذلك عن طريق حساب الوسط الحسابي لحجم الشركات تحت نفس قطاع العمل واعتبار الوسط الحسابي هو الحجم العام لجميع هذه الشركات، ثم تم تصنيف حجم الشركات في جميع القطاعات المختلفة.

لفحص هذه الفرضية سوف يتم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA) على اعتبار ان المتغير التابع هو دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والمكون من عدة محاور والمتغير المستقل هو حجم الشركة والذي يحتوي على خمس مستويات حسب حجم الشركة موضح بالجدول رقم (4-31) :

الجدول (4-31)

الترتيب	متوسط حجم الشركات \$	نوع القطاع
1	35140547	الخدمات
2	39186780	الشركات الصناعية
3	72379789	شركات التأمين
4	209015804	شركات الاستثمار
5	1247157868	البنوك والخدمات المالية

ولاستخدام تحليل التباين المتعدد تم فحص الشروط الخاصة بهذا الاختبار للمتغير التابع في الفصل الثالث وبالتالي من الممكن تنفيذ هذا الاختبار مباشرة حيث كانت النتائج الخاصة باختبار MANOVA ملخصة في الجدول رقم (4-32):

الجدول (4-32)

Multivariate Tests ^a							
Effect	Value	قيمة F	درجة الحرية	Error df	درجة المعنوية	Partial Eta Squared	
Intercept	Pillai's Trace	.985	487.448 ^b	3.000	22.000	.000	.985
	Wilks' Lambda	.015	487.448 ^b	3.000	22.000	.000	.985
	Hotelling's Trace	66.470	487.448 ^b	3.000	22.000	.000	.985
	Roy's Largest Root	66.470	487.448 ^b	3.000	22.000	.000	.985
حجم الشركة	Pillai's Trace	.756	2.021	12.000	72.000	.034	.252
	Wilks' Lambda	.386	2.110	12.000	58.498	.030	.272
	Hotelling's Trace	1.245	2.144	12.000	62.000	.026	.293
	Roy's Largest Root	.924	5.545 ^c	4.000	24.000	.003	.480

بناء على قيمة درجة المعنوية لاختبار Pillai's Trace والتي تساوي 0.034 فإن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين محاور المتغير التابع (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق الملكية، الاجراءات والانشطة، عمليات التحري، عمليات التقييم) بالنسبة للتغير في بنود المتغير المستقل (حجم الشركة) مرفوضة ولتوضيح هذه الفروقات في الجدول رقم (4-33):

الجدول (4-33)

Tests of Between-Subjects Effects				
Source	المتغير التابع	df	قيمة F	درجة المعنوية
Intercept	قائمة الدخل	1	1039.098	.000
	قائمة المركز المالي	1	1348.521	.000
	قائمة التدفقات النقدية	1	560.1860	.000
	قائمة حقوق الملكية	1	338.5090	.000
	الاجراءات والانشطة	1	245.7540	.000
	عمليات التحري	1	651.5320	.000
	عمليات التقييم	1	1247.421	.000
حجم الشركة	قائمة الدخل	4	3.938	0.024
	قائمة المركز المالي	4	1.441	0.221
	قائمة التدفقات النقدية	4	4.334	0.019
	قائمة حقوق الملكية	4	3.817	0.025
	الاجراءات والانشطة	4	2.498	0.082
	عمليات التحري	4	4.992	0.003
	عمليات التقييم	4	3.742	0.021

بالنظر الى قيم درجة المعنوية للفروقات الاحصائية بين محاور المتغير التابع لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك بالنسبة للمتغير المستقل (حجم الشركة) فان الفروق ذات الدلالة الاحصائية كانت لقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية بالاضافة الى عمليات التحري وعمليات التقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي جميعها أقل من 0.05 اي انه يوجد فروقات بين هذه المحاور يعود للاختلافات في حجم الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وبالنسبة لباقي المحاور فانه لا فروق ذات دلالة معنوية بين هذه الشركات مهما كان حجمها. أي أن المتغير الوسيط قد أحدث الأثر في بعض المحاور للمتغير التابع.

وترى الباحثة أنه من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف حسب حجم الشركات، حيث أن قطاع البنوك والخدمات المالية برأي المدققين الداخليين الذين يعملون لديه بأن هناك ممارسات للمحاسبة الإبداعية أقل من قطاع الخدمات وبالإضافة الى عمليات التحري والتقييم، لأن البنوك عليها جهات رقابية أكثر من القطاعات الأخرى مثل سلطة النقد، و بعض فقرات عمليات التحري والتقييم هي أصلاً مفروضة من الجهات الرقابية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى لمتغير العائد على الأصول للعام 2016.

حيث أن العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول

في هذه الفرضية تم حساب العائد على الاصول بشكل نسبي وذلك عن طريق حساب الوسط الحسابي لعوائد الشركات واعتبار الوسط الحسابي هو العائد العام لجميع هذه الشركات، ثم تم تصنيف العائد على الاصول حسب المستوى.

لفحص هذه الفرضية سوف يتم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA) على اعتبار ان المتغير التابع هو دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والمتغير المستقل هو مستوى قيمة العائد على الاصول والذي يحتوي على خمس مستويات حسب القيمة موضحة بالجدول رقم 4-34):

الجدول (4-34)

الترتيب	متوسط العائد على الأصول	نوع القطاع
3	%4.45	الخدمات
5	%11.96	الشركات الصناعية
2	%4	شركات التأمين
4	%4.83	شركات الاستثمار
1	%3.80	البنوك والخدمات المالية

ولاستخدام تحليل التباين المتعدد تم فحص الشروط الخاصة بهذا الاختبار للمتغير التابع في الفصل الثالث وبالتالي من الممكن تنفيذ هذا الاختبار مباشرة حيث كانت النتائج الخاصة باختبار MANOVA ملخصة في الجدول رقم (4-35):

الجدول (4-35)

Multivariate Tests ^a							
Effect	Value	قيمة F	درجة الحرية	Error df	درجة المعنوية	Partial Eta Squared	
Intercept	Pillai's Trace	.990	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.990
	Wilks' Lambda	.010	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.990
	Hotelling's Trace	103.344	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.990
	Roy's Largest Root	103.344	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.985
العائد على الأصول	Pillai's Trace	1.636	2.076	12.000	84.000	.009	.412
	Wilks' Lambda	.096	2.171	12.000	66.322	.020	.454
	Hotelling's Trace	3.701	2.181	12.000	66.000	.016	.478
	Roy's Largest Root	2.143	6.428 ^c	7.000	21000	.005	.653

بناء على قيمة درجة المعنوية لاختبار Pillai's Trace والتي تساوي 0.009 فإن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين محاور المتغير التابع بالنسبة للتغير في بنود المتغير المستقل (العائد على الأصول) مرفوضة ولتوضيح هذه الفروقات في الجدول رقم (4-36):

الجدول (4-36)

Tests of Between-Subjects Effects				
Source	المتغير التابع	df	قيمة F	درجة المعنوية
Intercept	قائمة الدخل	1	1039.098	.000
	قائمة المركز المالي	1	1348.521	.000
	قائمة التدفقات النقدية	1	560.1860	.000
	قائمة حقوق الملكية	1	338.5090	.000
	الاجراءات والانشطة	1	245.7540	.000
	عمليات التحري	1	651.5320	.000
	عمليات التقييم	1	1247.421	.000
العائد على الاصول	قائمة الدخل	4	4.038	0.054
	قائمة المركز المالي	4	1.231	0.321
	قائمة التدفقات النقدية	4	3.334	0.061
	قائمة حقوق الملكية	4	2.817	0.055
	الاجراءات والانشطة	4	2.698	0.053
	عمليات التحري	4	5.122	0.052
	عمليات التقييم	4	2.942	0.041

من خلال قيم درجة المعنوية الموضحة في الجدول أعلاه فإن الفروقات الاحصائية بين محاور المتغير التابع لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك بالنسبة للمتغير المستقل (حجم الشركة) فإن الفروق ذات الدلالة الاحصائية كانت لعمليات التقييم التي يقوم بها المحاسب القضائي لانها أقل من 0.050. أي ان المتغير الوسيط (العائد على الأصول) قد أحدث الأثر على بعض المحاور.

وبحسب رأي الباحثة فإن أسباب الفروقات لعمليات التقييم لاحتوائها على فقرات تخص صافي الربح وهي (مخصصات الضرائب والعوائد الصحيحة للمستثمرين).

❖ **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية لدور المحاسبة القضائية في

مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى لمتغير **الرافعة المالية**.

الرافعة المالية = إجمالي الالتزامات / إجمالي الموجودات

في هذه الفرضية تم حساب الرافعة المالية بشكل نسبي وذلك عن طريق حساب الوسط الحسابي لعوائد الشركات واعتبار الوسط الحسابي هو العائد العام لجميع هذه الشركات، ثم تم تصنيف العائد على الاصول حسب المستوى كما موضح بالجدول رقم (4-37) :

الجدول (4-37)

الترتيب	متوسط الرافعة المالية	نوع القطاع
2	%24	الخدمات
3	%30	الشركات الصناعية
5	%78	شركات التأمين
1	%22	شركات الاستثمار
4	%46	البنوك والخدمات المالية

كما هو الحال في الفرضيات الفرعية السابقة سوف يتم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA) على اعتبار ان المتغير التابع هو دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والمتغير المستقل هو الرافعة المالية والذي يحتوي على خمس مستويات حسب القيمة .

حيث كانت النتائج الخاصة باختبار MANOVA كما في الجدول (4-38):

الجدول (4-38)

Multivariate Tests ^a							
Effect	Value	قيمة F	درجة الحرية	Error df	درجة المعنوية	Partial Eta Squared	
Intercept	Pillai's Trace	.990	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.988
	Wilks' Lambda	.010	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.988
	Hotelling's Trace	103.344	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.988
	Roy's Largest Root	103.344	265.743 ^b	3.000	22.000	.000	.987
الرافعة المالية	Pillai's Trace	1.836	3.076	12.000	87.000	.052	.312
	Wilks' Lambda	.106	3.171	12.000	69.332	.010	.354
	Hotelling's Trace	3.601	3.181	12.000	68.100	.013	.468
	Roy's Largest Root	2.153	6.528 ^c	7.000	22000	.004	.623

بناء على قيمة درجة المعنوية لاختبار Pillai's Trace والتي تساوي 0.052 فان الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين محاور المتغير التابع لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك بالنسبة للتغير في بنود المتغير المستقل (الرافعة المالية) مقبولة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 نتائج الدراسة

وبعد إجراء الدراسة الحالية والتي هدفت إلى دراسة دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات

المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. كانت الدرجة الكلية للحاجة إلى المحاسبة القضائية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية

بصورة عادلة متوسطة، وكانت أكبر الدرجات للفقرة التي تظهر بأن المحكمة لا تكفي في

فض النزاعات المالية وإنما تستعين ببيانات ومعلومات أخرى من خلال تحقيقات وآراء

الشاهد الخبير، ومن ثم تليها الاعتماد على مكاتب المحاسبين القانونيين ومدققي

الحسابات و المحكمين الماليين في فض النزاعات المالية، وأقل درجة كانت للفقرة التي

تظهر بتوفر خبير مالي معين لدى المحكمة يعتمد لإبداء المشورة في فض النزاعات

المالية وهو ما اتفقت عليه مع دراسة (الكبيسي 2016)، والتي أظهرت حاجة القضاء

الأردني إلى المحاسبة القضائية، ودراسة (Owojore,2009) والتي وضعت المختصين

بالمحاسبة في واقع جديد يمتد إلى ما وراء التدقيق الخارجي، مما أدى إلى زيادة الطلب

إلى على المحاسبة القضائية.

2. وأظهرت النتائج أن الدرجة الكلية للمؤهلات والخبرات التي يجب أن يتمتع بها المحاسب

القضائي كانت مرتفعة، فكانت أكبر درجة للفقرة التي تظهر الدراية الكافية بمعايير

المحاسبة والتدقيق المطبقة، تليها فقرة الدراية الكافية بقوانين الضرائب المطبقة، ومن ثم

القدرة على تحليل وتفسير معلومات القوائم المالية، وهو ما اتفقت عليه مع دراسة الكبيسي

(2016) ودراسة (Blessing,2015).

3. الدرجة الكلية للممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كانت ضعيفة بشكل

عام، وقد أظهرت النتائج أن أعلى ممارسة للمحاسبة الإبداعية كانت تخص قائمة حقوق

الملكية، تليها قائمة الدخل، ومن ثم قائمة المركز المالي، وأقل درجة كانت لقائمة التدفقات النقدية، وقد اختلفت مع دراسة (مطروالحلي، 2009) والتي بينت أعلى ممارسة لأساليب المحاسبة الإبداعية كانت تمارس في قائمة المركز المالي ومن ثم تليها قائمة الدخل ولكن اتفقت بقائمة التدفقات النقدية على أنها أقل قائمة تمارس فيها أساليب المحاسبة الإبداعية، أما قائمة حقوق الملكية فإنها لم تقم بإدراجها ضمن الدراسة، وقد اختلفت أيضا الدراسة مع دراسة (فليح وجميل، 2011) حيث أن الشركات المساهمة العامة في بورصة عمان لا تقوم بالتلاعب بأي من حسابات الإيرادات أو المصاريف أو الالتزامات الاصول ولا أيضا بحقوق الملكية.

4. إن الدرجة الكلية لآراء عينة الدراسة حول الإجراءات والاساليب التي يمكن للمحاسبة القضائية استخدامها في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية كانت مرتفعة، فكانت أعلى درجة للفقرة التي تبين بأن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير، وأن يقدم المحاسب القضائي رأيا يستند حقائق معروفة ويكون رأيا على أساس التحقيقات في المنازعات، وتلبيهم أن يقوم المحاسب القضائي بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي، وقد اتفقت مع دراسة (الخالدي، 2014) بأن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير.

5. أظهرت النتائج أن الدرجة الكلية لآراء عينة الدراسة حول عمليات التحري التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية كانت مرتفعة، فكانت أعلى فقرة التحري عن التصنيفات لبند القوائم المالية، تليها التحري عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية.

6. أظهرت النتائج الدرجة الكلية لآراء عينة الدراسة حول عمليات التقييم التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي من أجل الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية كانت مرتفعة، حيث كانت أعلى فقرة بأن يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة وبنفس الدرجة أن يتم تقدير قيم العوائد الصحيحة للمستثمرين، وهو ما اتفقت عليه مع دراسة (حسن وعبد الرحمن، 2015).

7. اتفقت آراء عينة الدراسة على أن الاجراءات والأنشطة وعمليات التحري والتقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي تدعم وبدرجة عالية عمل المدقق الخارجي لمواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية وتؤدي الى دعم المحاكم للمستثمرين والوصول الى تحقيق العدالة بالكشف عن هذه الممارسات.

8. توصلت النتائج انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعزى لمتغير نوع شركات التدقيق، ومتغير الرافعة المالية فكانت الدرجة المعنوية أعلى من 0.05. وكانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير (نوع القطاع، إجمالي الأصول، العائد على الأصول) فكانت الدرجة المعنوية أقل من 0.05.

9. أظهرت النتائج أن تستهدف المحاسبة القضائية توظيف المعلومات المحاسبية في مجال القضاء والمجالات الاستشارية المالية وذلك لتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين والجهات الرقابية والضريبية .

10. أظهرت النتائج أن عملية التدقيق لا تعطي وحدها ضمانا لاكتشاف كل ممارسات المحاسبة الابداعية فضلا عن أن مهمة التدقيق هي إبداء رأي مهني محايد ومستقل فقط،

يضاف الى ذلك امكانية تواءم إدارة الشركات مع شركات التدقيق لتحقيق أهداف وغايات
مشتركة.

5.2 توصيات الدراسة:

1. على الجهات المسؤولة أن تنظم تشريعات وقوانين لمهنة المحاسبة القضائية، وأن تتعاون مع الجامعات الفلسطينية لإدراج مساق دراسي مختص بالمحاسبة القضائية ضمن منهج قسم المحاسبة، لإعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء، لأن الواقع الحالي يفتقر الى هذا المجال الذي يدعم السلك القضائي بمعرفتهم المحاسبية ومهارات التحري والتحقيق لحل المنازعات المالية.

2. قيام نقابة المحاسبين الفلسطينيين بعقد الاتفاقات اللازمة مع نقابة المحامين الفلسطينيين لتوفير الفرص اللازمة لتدريب وتأهيل المحاسبين من الناحية القانونية وتوفير أشخاص مؤهلين لمهنة المحاسب القضائي.

3. عمل ورشات عمل حول أهمية وجود محاسب قضائي للمستثمرين والشركات والمحاكم الفلسطينية، لحل المنازعات المالية والتي تفتقد في أدلة إثبات وإدانة واضحة في المحاكم.

4. ضرورة أن تولي شركات التدقيق الخارجية عند تنفيذ عملية تدقيق الحسابات للشركات المساهمة العامة جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي للتعرف على كافة ممارسات المحاسبة أساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها.

5. على الجهات الرقابية الفلسطينية كديوان الرقابة المالية والإدارية وسلطة النقد الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني فرض إجراءات رقابية على الشركات والمؤسسات الفلسطينية التي تتورط في استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية والتي ينتج عنها تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها .

5. ضرورة أن يكون هناك تشريعات قانونية تساعد في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، وأدلة للمحاكم تحتوي على الاجراءات والأنشطة وعمليات التقييم وعمليات التحري التي تساعد في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

6. ضرورة بث الوعي وتوضيح أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية للمساهمين وذلك بغرض بيان أضرارها، وبالتالي الحد منها ومعالجتها من خلال إرسال رسائل توضيحية، أو عرض حلقات نقاشية، وذلك بتكاتف الجهود على بورصة فلسطين، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وجمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، والجامعات .

7. ضرورة قيام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية بتنظيم دورات تدريبية للمدققين لمتابعة التطورات التي تحدث في معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وممارسات المحاسبة الإبداعية ووسائل الحد منها .

5.3 الدراسات المقترحة :

1. معوقات تطبيق المحاسبة القضائية في فلسطين.
2. العلاقة بين جودة الإفصاح وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية.
3. أثر حجم الشركات في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

قائمة المراجع

- القرآن الكريم
سورة طه، آية (114).

المراجع العربية

1. أحمد، خالد(2013). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية.
2. أحمد، عاطف(2013). دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة بني سويف، مصر .
3. الاغا، عماد سليم(٢٠١١). دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الابداعية من موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة .
4. الخالدي، صلاح هادي (٢٠١٢). اطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد.
5. الخشاوي، علي، والدوسري، محسن (٢٠٠٨). المحاسبة الابداعية ودور المدقق الخارجي في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، عمان، الاردن.

6. الشيخ، سهيل (2011). مدى ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية في المنشآت الحكومية السورية، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٥، مجلة ١، العدد ٣٣.
7. الكبيسي، عبد الستار (2016). دراسة استقصائية حول المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن، المجلة الاردنية في ادارة الأعمال، المجلد 12، العدد1، الاردن.
8. المبيضين، طارق، وعبد المنعم، اسامة (٢٠١٠). دور المحاسبة الابداعية في نشو الازمة المالية العالمية وفقدان الوثوقية في البيانات المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثامن .
9. بطو، علاء (2006). المحاسبة الابداعية إزاء الفجوة الضريبية ومدى الإذعان الضريبي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.
10. بهجت، محمد فداء (2002). أزمة الثقة في مهنة المحاسبة :الأسباب والمقترحات الكلمة الافتتاحية في مؤتمر المحاسبة الأول "دور مهنة المحاسبة في حماية الاستثمارات وتنميتها تنظيم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين بالشرق الأوسط"، الرياض.
11. جرار، عدي منذر (2006). تطوير استراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الابداعية في الشركات المساهمة العامة الاردنية، جامعة عمان، الاردن .
12. الجليلي، جميل (2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال_دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد رقم 93، جامعة الموصل، العراق.

13. الجليلي، مقداد أحمد (2012)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 107، مجلد 34، العراق.
14. جميل، رافي نزار (٢٠١٢). الاطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل.
15. جميل، رافي(2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد2، العدد93، ص 81-95.
16. حسن، عادل، وعبد الرحمن، عبد الرحمن (2015). دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية، أماراباك، العدد 18، ص 123-136.
17. حمادة، رشا(2010). دور لجان المراجعة في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2.
18. حنان، رضوان(2003). النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، عمان .
19. الخالدي، ناهض(2014). دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية،الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
20. درغام، د. ماهر موسى (2012). المحاسبة الجنائية، مجلة المحاسب الفلسطيني، مجلة غير دورية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، العدد 19، ص 12.
21. سامي، مجدي محمد (2004). دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي، مجلة كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الاول.
22. سعد الدين، إيمان محمد (2010). دراسة تحليلية للمحاسبة الابتداعية ودور المحاسب مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، عدد75، مصر.

23. السيسي، نجوى (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة القانوني في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا لمصر، الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية الاقتصادية والتجارة جامعة عين شمس، العدد 1، مصر.
24. الشحادة، عبد الرزاق، وحيدان، عبد الناصر (2007). قدرة معايير المحاسبة الدولية في سد الفجوة بين الإدارة والمساهمين في إدارة الأرباح من وجهة نظر الفئات ذات العلاقة بالبيئة المحاسبية ، بحث غير منشور، جامعة الزيتونة الأردنية، الاردن.
25. شنقرائي، مصطفى، وبابكر، بشير (2015). المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والطموحات، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 12، السودان.
26. صالح، منال (2016). استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الابداعية وتأثيراتها على القوائم المالية، مجلة دنانير، العدد 8، العراق.
27. عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح (2011). إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء إدارة الأرباح: دراسة ميدانية، بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
28. علي، رجب (2016). علاقة أتعاب التدقيق بإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
29. عيسى، سمير كامل محمد (2008). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، مجلة التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد 2، المجلد 45، مصر.

30. فليح، حسن. و جميل، فارس(2011).أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، جامعة الإسرائ، عمان، الأردن.
31. القطيش، حسن، والصوفي، فارس(2011). أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد27، العراق.
32. قمبر، جميلة(2015).حاجة مراجعي الحسابات في البيئة اللببية الى مهارات المحاسبة الجنائية، مجلة أمارياك، المجلد السادس، العدد 18، ص 43-60، ليبيا.
33. مطر، محمد، والحلي، ليندا(٢٠٠٩). دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الاردن .
34. مطر،محمد(2008). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
35. الهندي، سيف الدين (2016)، مدى استخدام مدققي الحسابات القانونيين للإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة تطبيقية على قطاع غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.
36. موقع بورصة فلسطين (www.pex.com)

المراجع الاجنبية

1. Amat, O. and Blake, J(1999).**The Ethics of Creative Accounting**, Journal of Business Ethics 22.
2. Amat, O., Blake, J. and Dowds, J(2009), **The ethics of creative accounting**, available online at:<http://www.recercat.net/bitstream>.
3. Balaciu, Diana(2008), **Is Creative Accounting A form of manipulation** **University of Orade**, Faculty of Economics , Department of Finance Accounting , Journal accredited CNCSIS Category B, volume 111, p936.
4. Bhasin, Madan (2007) **Forensic Accounting : A New Paradigm For Niche Consulting**, Accounting and Auditing, The Chartered Accountant, pp1000-1010.
5. Blessing, L,N(2015), Empirical Analysis on the Use of Forensic Accounting Techniques in Curbing Creative Accounting, Department of Accountancy, Nnamdi Azikiwe University, Awka, Nigeria.
6. Canadian Institute of Chartered Accountants(2010. Investigative and Forensic Accounting Competency Map available online at: <http://www.cica.ca/index.cfm/ciid/34891/Laid/I/document/L/Reid>.
7. Chongsirithitisak, O(2015). **Detection of Creative accounting in Financial Statements by Model the Case Companies Listed on the Stock Exchange**, Unpublished Master Thesis, University of Thailand, Thailand.
8. Crumbley, Larry (2012). **Forensic accounting**: some strategies for detecting & preventing fraud, department of accounting, business education complex, louisiana state university.
9. Crumbly, D. L(2006), **Forensic Accounting Appearing**, available online at: www.Forensicaccounting.com .

10. Davis, C, Farrell, R, Ogilby, S (2009). **Characteristics and Skills of the Forensic Accountant** , available online at [:www.cgcpa.com/.../cng/.../AICPA](http://www.cgcpa.com/.../cng/.../AICPA) .
11. Emma, i. o, cletus o. A(2009). **Forensic Accounting in developing.**
12. Ernst& young. (2001) , **Forensic Auditing** , A.N chatteri ,SAI-/forensic – Auditing. Htm.)
13. Ezejiofor, R,A. Nwakoby N, p. Okoye J, F(2016). **Impact of Forensic Accounting on Combating Fraud in Nigerian banking Industry**, International Journal of Academic Research in Management and Business, International Academic Publishing Group, pp 1-19.
14. Fillmer, Scott(2003). **Forensic Accounting Defined**, From Forensic Accountants Financial Investigators, LesNunn, University of Southern Indiana , Journal of Business and Economics Research, Vol.4, No 2.
15. Italia, Maria(2012). **The multi-disciplined skills required of forensic accountants**, Journal of modern accounting and auditing, vol.8, No.3.
16. Jishi ,M.S.(2003) , **Definition of Forensic Accounting** P.6 , available online at: www.forensicaccounting.com.
17. Joel, Seigel(1985). **Financial Analysis A programmed Approach**, PrinticeHall Inc. New York.
18. Li, L(2008). **Creative Accounting**, Unpublished Master Thesis, University of Nottingham.
19. Mehta, Tarun (2007). **Preventing financial fraud through forensic accounting**, The chartered accountant.
20. Memis, M, cetenak, E(2012). Earnings Management, Audit Quality and Legal Environment: An International Comparison, International Journal of Economics and Financial Issues Vol. 2, No. 4, pp.460-469, Available: www.econjournals.com.
21. Messmer, M (2004). Exploring Options in Forensic Accounting, National Public Accountant, vol. 5, No(3), pp. 19-20.

22. Michelson, S, Wagner, J, Wotton, C (2000). **The Relationship** Between the smoothing of Reported income and Risk , Adjusted Returns, Journal of Economics and Finance Vol. 24, No.2.
23. Mock, T, Turner , J(2005). **Auditor Identification of fraud risk Factors and their impact of Audit programs** ,Blackwell Publishing Ltd, International Journal of Auditing, No. 9,PP.59-77.
24. Muehlmann, Brigitte, Burnaby Priscilla, Howe, Martha(2012). **The Use of Forensic Accounting Experts in Tax Cases as Identified in Court Opinions**, Journal of Forensic and Investigative Accounting ,vol. 4, No2, pp1 – 34.
25. Mulford, C. E, Comisky (2002). **The Financial Numbers Game**, John Wiley & Sons Inc.
26. Naser, K. and M. Pendlebu(1992), **A Note on the use of Creative Accounting**, British Accounting Review 24 .
27. Nunn, Les, McGuire, Brian L, Whitcomb(2006). **Forensic Accountants : Financial Investigators**, Journal of Business & Economics Research, Volume4, Number 2.
28. Nyabuti, V, Memba, F(2015). **Influence of Creative Accounting Practices on the Financial Performance of Companies Listed In the Nairobi Securities Exchange in Kenya**, International Journal of Management and Commerce Innovations, Vol. 3, Issue 2, pp 45-59, Available at: www.researchpublish.com.
29. Odi, O, Ogiedu, o(2013). **Corporate Governance, Regulatory Agency and Creative accounting Practices in Nigeria**, Unpublished Master Thesis, University of Nigeria, Nigeria.
30. Oliver, K., Deam. G, Clarke by, F (1989). **Corporate Collapse: Accounting, Regulatory and Ethical Failure**, amaxo.Ca.

31. Owojori, A.A, Asaolu, T. O (2009). **The Role of Forensic Accounting in Solving the Vexed Problem of Corporate World**, European, Journal of Scientific Research, ISSN 1450-216X.29 (2): EuroJournals Publishing, Inc, pp, 183-187.
32. Rabin CE (2004), **Determinates of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting**, University of the Witwaters. available in www.soa.wits.ac.za Vol.6, No3.
33. Ramaswamy, Vinita; Houston, Thomas (2007), **New Frontiers : Training Forensic Accountants Within The Accounting Program**, Journal of College Teaching & Learning, Volume 4, Number 9, pp . 31-38.
34. Smith, G. Stevenson; Curmbley, D. Larry (2009), **Defining a forensic audit**. Journal of digital forensic, security and law, vol.4, No1.
35. Stolowy, H, Breton, G(2000). **A framework for the classification of 164 accounts manipulation**, HEC School of Management, online Available :www.dissertation.com.
36. The AICPA(2007). **Forensic and Litigation Services Committee developed the definition**, See also Crumbly, D. Larry , Lester E. Hither, and G. Stevenson Smith ,Forensic and Investigative Accounting, Chicago : CCH Incorporated,2005,from Education and Training in Fraud and Forensic Accounting : A Guide for Educational Institutions Stakeholder Organizations ,faculty ,and , Students , West Virginia University .
37. Usurelu, V, Marin, N, Danaila, A, Loghin , D(2010).**Accounting Ethics- Responsibility Versus Creativity**, Annals of the University of Petrosani, Economics.
38. Van , H(2008). **The Training of A Forensic Accountant In South Africa**, Master Thesis in Management Accounting at the North-West University.

الملاحق

الملحق رقم (1) كتاب تسهيل مهمة

HEBRON
UNIVERSITY



جامعة الخليل

Ref.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم :

Date

التاريخ : 2018/02/07

لمن يهمه الامر

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع / بحث دراسات عليا

بفيد برنامج الماجستير في ادارة الاعمال في جامعة الخليل بأن الطالبة الاء عبد المنعم الجعبري، ورقمها الجامعي (21329015) هي احد طلاب برنامج الماجستير في ادارة الاعمال (MBA) وهي في طور جمع المعلومات لبحثها بعنوان (دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين).

يرجى مساعدتها في تسهيل مهمتها لإعداد الرسالة.

مع الاحترام و التقدير،،،

د. سمير ابو زنيد
د. سمير ابو زنيد

عميد كلية التمويل والإدارة
رئيس لجنة الدراسات العليا



P.O.Box 40 , Hebron , West Bank , Palestine
URL : [http // www.hebron.edu](http://www.hebron.edu)

ص.ب ٤٠ الخليل - فلسطين
تلفون : 970 (0)2-222-0995
فاكس : 970 (0)2-222-9303

الملحق رقم (2): ترميز المقابلات

الرقم	المقابلة	المهنة
1	الدكتور أحمد السويطي	استاذ القانون - جامعة الخليل
2	الدكتور راتب الجعبري	استاذ القانون - جامعة الخليل
3	الدكتور عصام التميمي	محكم مالي
4	الدكتور عصام ملحم	استاذ القانون - جامعة الخليل
5	السيد أكرم حسونة	محكم مالي ومدقق حسابات
6	المحامي صلاح الجنيدي	محامي متخصص بالمنازعات المالية

**الملحق رقم (3) عينة الدراسة من المحكمين الماليين والمعتمدين من وزارة العدل
للعام 2018**

الرقم	الاسم	المكان	مجال التحكيم
1.	زهدي محمد حسن شبيطة	رام الله	مالي ومصرفي
2.	محمد خليل ابراهيم التميمي	الخليل	مالي وجمركي
3.	ياسين داود سليمان عياد	القدس	مالي وضريبي
4.	سهيل عبد المعطي شكري نبروخ	القدس	مالي
5.	نضال عبد المعطي شكري نبروخ	القدس	مالي
6.	سليمان محمد أحمد سليميه	الخليل	مالي ومصرفي
7.	اريج محمد ناجي عبد السلام عوض	طولكرم	تحكيم مالي
8.	سرين فتحي فارس لبادة	نابلس	مالي
9.	كامل حسين محمد أبو كويك	رام الله والبييرة	شركات مالي
10.	عيسى احمد عباسي	القدس	مالي تدقيق مالي
11.	محمد خالد محمود عرفات	نابلس	مالي ومصرفي
12.	صابر إسماعيل عبد الرحيم قلالوه	جنين	مالي وعقاري
13.	عمر مصطفى إبراهيم قنيص	بيت لحم	تدقيق مالي
14.	ماجد خليل أحمد شلبي	نابلس	مالي
15.	كايد محمد محمد طنبور	نابلس	مالي
16.	إبراهيم خالد نمر محاميد	رام الله والبييرة	مالي
17.	موسى محمد طنبور	نابلس	مالي
18.	يحيى سلامة أبو رميلة	القدس	مالي
19.	ابراهيم خالد نمر محاميد	رام الله والبييرة	مالي
20.	داود عبد اللطيف حسن جراب	طولكرم	مالي
21.	ابراهيم خليل ابراهيم فرعون	القدس	مالي " تدقيق مالي "
22.	خالد عبد الرحيم رزق سمارة	سلفيت	مالي ومصرفي
23.	محفوظ محمد علي محفوظ خويبة	نابلس	مالي "ضريبي"، التامين
24.	ثابت صيري إسماعيل أبو الروس	القدس	مالي
25.	فؤاد عبد الرؤوف جبر جبر	القدس	مالي ومصرفي

الملحق رقم(4) من قضاة محكمة البداية للعام 2018

الرقم	الاسم	المكان
1.	القاضي هدى مرعي	رام الله
2.	القاضي باسم خصيب	
3.	القاضي رائد العبوة	
4.	القاضي عماد الشعباني	
5.	القاضي حمادة براهيمة	
6.	القاضي فلسطين ابو السعود	
7.	القاضي أحمد علي	
8.	القاضي عادل أبو صالح	
9.	القاضي مي أبو شنب	
10.	القاضي هالة منصور	
11.	القاضي بسام زيد	
12.	القاضي محمد اسماعيل	
13.	القاضي بشير العوري	
14.	القاضي أسامة الدباس	
15.	القاضي لؤي حمارشة	نابلس
16.	القاضي بلال ابو الرب	
17.	القاضي نداء جرار	
18.	القاضي خالد ياسين	
19.	القاضي محمد داود	
20.	القاضي قاسم نياض	
21.	القاضي أيمن صالح	
22.	القاضي فطين سيف	
23.	القاضي دلال المشني	
24.	القاضي عماد ثابت	
25.	القاضي أحمد حنون	
26.	القاضي شادي الجمل	
27.	القاضي سائدة علي	
28.	القاضي مجدي جرار	

	29.	القاضي فراس عبد الغني
الخليل	30.	القاضي عز الدين شاهين
	31.	القاضي منذر دعنا
	32.	القاضي موسى سياجرة
	33.	القاضي جمال شديد
	34.	القاضي رائد الزيدات
	35.	القاضي عيسى جبور
	36.	القاضي ماجد مشاركة
	37.	القاضي محمد أبو رحمة
	38.	القاضي عبد الحميد الرجوب
	أريحا	39.
40.		القاضي أنطون أبو جابر
41.		القاضي فراس مسودة
42.		القاضي حسن دراوشة

الملحق رقم (5) شركات التدقيق الخارجية

الرقم	اسم الشركة
1.	ارنست اند يونغ
2.	ديلويت اند توتش
3.	برايس واتر هاوس كوبرز
4.	طلال ابو غزالة
5.	معاينة وشركاهم
6.	الخبراء العرب
7.	الاستشاريون العرب

الملحق رقم (6) عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة

نوع القطاع	الاسم	الرقم
خدمات	ابراج الوطنية	.1
خدمات	الاتصالات الفلسطينية	.2
خدمات	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية واصل	.3
خدمات	الفلسطينية للكهرباء	.4
خدمات	المؤسسة العربية للفنادق	.5
خدمات	المؤسسة العقارية العربية	.6
خدمات	بال عقار لتطوير وادارة وتشغيل العقارات	.7
خدمات	جلوبل كوم للاتصالات	.8
خدمات	مركز نابلس الجراحي التخصصي	.9
خدمات	مصايف رام الله	.10
خدمات	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	.11
بنوك وخدمات مالية	البنك الاسلامي العربي	.12
بنوك وخدمات مالية	البنك الاسلامي الفلسطيني	.13
بنوك وخدمات مالية	سوق فلسطين للأوراق المالية	.14
بنوك وخدمات مالية	بنك الاستثمار الفلسطيني	.15
بنوك وخدمات مالية	البنك الوطني	.16
بنوك وخدمات مالية	بنك القدس	.17
بنوك وخدمات مالية	بنك فلسطين	.18
التأمين	العالمية المتحدة للتأمين	.19
التأمين	التأمين الوطنية	.20
التأمين	المجموعة الاهلية للتأمين	.21
التأمين	المشرق للتأمين	.22
التأمين	ترست العالمية للتأمين	.23
التأمين	التكافل الفلسطينية للتأمين	.24
التأمين	فلسطين للتأمين	.25

الصناعة	نابكو" والبروفيلات الوطنية لصناعة الألمنيوم"	26.
صناعة	العربية لصناعة الدهانات	.27
صناعة	القدس للمستحضرات الطبية	.28
صناعة	الوطنية لصناعة الكرتون	.29
صناعة	بيرزيت للدوية	.30
صناعة	دواجن فلسطين	.31
صناعة	سجاير القدس	.32
صناعة	فلسطين لصناعات اللدائن	.33
صناعة	مصانع الزيوت النباتية	.34
صناعة	مطاحن القمح الذهبي	.35
الصناعة	بيت جالا لصناعة الادوية	.36
الصناعة	مصنع الشرق للالكترود	.37
الصناعة	دار الشفاء لصناعة الادوية	.38
استثمار	الاتحاد للاعمار والاستثمار	.39
استثمار	الفلسطينية للاستثمار والائماء	.40
استثمار	القدس للاستثمارات العقارية	.41
استثمار	المستثمرون العرب	.42
استثمار	فلسطين للاستثمار الصناعي	.43
استثمار	فلسطين للتنمية والاستثمار	.44
استثمار	العقارية التجارية للاستثمار	.45
استثمار	سند للموارد الانشائية	.46
استثمار	ايبك" الفلسطينية للاستثمار العربية"	47.
استثمار	فلسطين للاستثمار العقاري	.48

ملحق رقم (7) أسماء المحكمين

الاسم	التخصص
د. إقبال الشريف	محاسبة (جامعة البوليتكنك)
د. ساهر عقل	محاسبة (جامعة القدس أبو ديس)
د. فادي قطان	محاسبة (جامعة بيت لحم)
د. يوسف حسان	محاسبة (جامعة بيرزيت)
د. كامل أبو كويك	محاسبة (جامعة القدس أبو ديس)

ملحق رقم (8) استبيان (1)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا - ماجستير إدارة الأعمال

استبيان (1)

حضرة السيدة/ _____ المحترمين :

تحية طيبة و بعد

تحاول الطالبة بإجراء دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في برنامج إدارة الأعمال MBA بعنوان : دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لذا يرجى التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة التالية، شاكرين لكم حسن تعاونكم مؤكداً لكم حرصنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها، و أنها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.

يقصد بالمحاسبة القضائية: مجال من مجالات المحاسبة تحاول على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والتدقيق، وامتلاك مهارات التحري والتقصي التي تستخدم لتقديم أدلة الى المحاكم والجهات المختصة بشأن القضايا او النزاعات المالية ،بدرجة عالية من الدقة والتأكيد لتحقيق العدالة ، مثل التثمين ومطالبات التأمين اضافة الى قضايا الاحتيال المالية والقضايا ذات الاضرار المالية الشخصية.

يقصد بالمحاسبة الإبداعية :عبارة عن جميع الممارسات والاساليب المبتكرة التي يستخدمها المحاسبون نظراً لامتلاكهم المعرفة بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة او التلاعب بالحسابات الخاصة بالشركات لتحقيق غايات ومصالح ادارات الشركة المختلفة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالبة : الاء عبد المنعم الجعبري

المشرف : الدكتور مجدي وائل الكبيجي

القسم الأول

يتكون القسم الأول من معلومات خاصة بالموظف المجيب ، يرجى وضع إشارة (X) أمام العبارة المناسبة لإجابتك:

1. الجنس : ذكر أنثى
2. المسمى الوظيفي : قاضي محكم مالي أخرى حددها _____
3. المؤهل العلمي : دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه
4. التخصص العلمي : فقه وقانون أخرى حددها _____
5. سنوات الخبرة في العمل : 1-5 سنوات 6-11 سنة 12-16 سنة 16 سنة فما فوق .

هل حصلت على شهادات مهنية في مجال عملك أرجو ذكرها _____.

القسم الثاني

1- ، الرجاء وضع إشارة (X) داخل مربع الإجابة المناسبة :

أولاً	الحاجة الى المحاسبة القضائية لفض القضايا ذات الطبيعة المالية	دائماً	غالباً	أحيانا	نادراً	نادراً جداً
1.	القضايا ذات الطبيعة المالية تعتبر الأهم مقارنة بمجموع القضايا التي تعرض على القضاء.					
2.	القضايا ذات الطبيعة المالية تستنفذ الوقت الأكبر مقارنة مع القضايا الأخرى التي تعرض على القضاء.					
3.	القضايا ذات الطبيعة المالية تكون مكلفة أكثر من بقية القضايا التي تعرض على القضاء.					
4.	لا تكفي المحكمة في فض النزاعات المالية وإنما تستعين ببيانات ومعلومات أخرى تقدم من خلال تحقيقات وآراء الشاهد الخبير.					
5.	يتم الاعتماد على مكاتب المحاسبين القانونيين ومدققين الحسابات والمحكمين الماليين في فض النزاعات المالية.					
6.	يتوفر خبير مالي معين لدى المحكمة يعتمد لإبداء المشورة في فض النزاعات المالية.					

نادرا جدا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	المؤهلات والخبرات اللازمة للمحاسب القضائي، من وجهة نظركم، يجب ان تتوفر في الاستشاري المالي (الشاهد الخبير) المؤهلات والخبرات الآتية:	ثانياً
					الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق وملم بالنواحي القانونية التي تؤهله للمهام.	7.
					الامام بالنواحي القانونية وقواعد الإثبات.	8.
					القدرة على تحليل وتفسير معلومات القوائم المالية.	9.
					الدراية الكافية بمعايير المحاسبة والتدقيق المطبقة.	10.
					الدراية الكافية بقوانين الضرائب المطبقة.	11.
					المعرفة بنظام الرقابة الداخلية.	12.
					امتلاك قدرة عالية على التدخل والنقاش وتوضيح المضمون من أجل إيجاد الحل العادل لقضايا النزاعات المالية.	13.
نادرا جدا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .	ثالثاً
					يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية.	14.
					يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية.	15.
					يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها.	16.
					يعمل المحاسب القضائي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير .	17.
					يمكن أن يناقش المحاسب القضائي الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير .	18.
					يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية.	19.
					يمكن أن يقوم المحاسب القضائي بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات	20.

					الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي.
					21. يمكن أن يقدم المحاسب القضائي رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات.
					22. يمكن أن يقدم المحاسب القضائي استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية.
					23. يمكن أن يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق.
					24. يمكن أن تناقش المحاسبة القضائية المدقق الخارجي بنتائج تقريره.
					25. يمكن أن تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة .
					26. يمكن أن تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المدقق الداخلي.
نادرا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	رابعاً عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة اساليب المحاسبة الإبداعية
					27. يمكن أن يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات أو إضافة أسئلة جديدة .
					28. يمكن أن يتحرى المحاسب القضائي عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية.
					29. يمكن أن يتحرى عن الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.
					30. يمكن التحري عن التصنيفات الخاطئة لبنود القوائم المالية.
نادرا	نادرا	احيانا	غالبا	دائماً	خامساً عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسة اساليب المحاسبة الإبداعية.
					31. يمكن أن يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة.

					32. يمكن أن يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية لغرض اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.
					33. يمكن أن تقييم الشركة في حالة التصفية لغرض منع الاحتيال في بنود القوائم المالية.
					34. يمكن أن يتم تحديد أولويات السداد في حالة التصفية لمنع الغش والتلاعب.
					35. يمكن أن يتم تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين لمنع التلاعب في مبلغ التعويض.
					36. يمكن أن يتم تقدير قيم العوائد الصحيحة للمستثمرين.
					37. يمكن أن يتم تقدير قيم مخصصات الضرائب بصورة صحيحة .

ملحق رقم (9) استبيان (2)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا - ماجستير إدارة الأعمال

استبيان (2)

حضرة السيدة/ _____ المحترمين :

تحية طيبة و بعد

تحاول الطالبة بإجراء دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في برنامج إدارة الأعمال MBA بعنوان : دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لذا يرجى التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة التالية، شاكرين لكم حسن تعاونكم مؤكداً لكم حرصنا على سرية المعلومات التي ستقدمونها، و أنها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.

يقصد بالمحاسبة القضائية: مجال من مجالات المحاسبة تحاول على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والتدقيق، وامتلاك مهارات التحري والتقصي التي تستخدم لتقديم أدلة الى المحاكم والجهات المختصة بشأن القضايا او النزاعات المالية ،بدرجة عالية من الدقة والتأكد لتحقيق العدالة ، مثل التثمين ومطالبات التأمين اضافة الى قضايا الاحتيال المالية والقضايا ذات الاضرار المالية الشخصية.

يقصد بالمحاسبة الابداعية :عبارة عن جميع الممارسات والاساليب المبتكرة التي يستخدمها المحاسبون نظراً لامتلاكهم المعرفة بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة او التلاعب بالحسابات الخاصة بالشركات لتحقيق غايات ومصالح ادارات الشركة المختلفة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الطالبة : الاء عبد المنعم الجعبري

المشرف : الدكتور مجدي وائل الكبيجي

القسم الأول

يتكون القسم الأول من معلومات خاصة بالموظف المجيب ، يرجى وضع إشارة (X) أمام العبارة المناسبة لإجابتك:

6. الجنس : ذكر أنثى
7. المسمى الوظيفي : مدقق داخلي مدقق خارجي أخرى حددها _____
8. المؤهل العلمي : دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه
9. التخصص العلمي : محاسبة علوم مالية أخرى حددها _____
10. سنوات الخبرة في العمل : 1-5 سنوات 6-11 سنة 12-16 سنة 16 سنة فما فوق .
11. قطاع العمل : قطاع الصناعة التأمين قطاع الاستثمار قطاع البنوك والخدمات المالية قطاع الخدمات .
12. هل حصلت على شهادات مهنية في مجال عملك أرجو ذكرها _____ .

القسم الثاني

1- الرجاء وضع إشارة (X) داخل مربع الإجابة المناسبة :

أولا	ممارسة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية أساليب المحاسبة الابداعية في القوائم المالية	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	نادرا جدا
	التلاعب ببندود قائمة الدخل					
1.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بتسجيل الايراد بشكل سريع فيما لاتزال عملية تحقق الايراد موضع شك.					
2.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بتسجيل الايرادات من خلال عائد لمرة واحدة.					
3.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات.					
4.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بنقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا الى الفترات المالية الحالية.					
5.	تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التلاعب بتكلفة البضاعة					

					المباعة بتعديل بيانات الجرد للمخزون والأصناف الراكدة.
					6. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتحريف البضاعة المباعه من خلال تأجيل إثبات فواتير مشتريات ومصرفات نهاية العام الحالي إلى العام القادم.
					7. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتحريف مصاريف التشغيل وتخفيضها باستخدام نسب إهلاك لا تناسب واقع العمل في الشركة.
					8. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإجراءات صفقات البيع الصورية بنهاية العام والغاؤها لاحقاً.
					9. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإجراءات عمليات البيع بتسهيلات بيعيه من خلال رفع نسبة الخصم على المبيعات.
					10. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية باحتساب بضائع الأمانة والعهدة لدى الوكلاء والموردين كأنها مبيعات لها.
					التلاعب ببند قائمة المركز المالي
نادرا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	
					11. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالأصول غير الملموسة: حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الاصول غير الملموسة كالعلامات التجارية، الشهرة، وغيرها.
					12. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالنقدية بتغيير اسعار الصرف .
					13. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالذمم المدينة وذلك من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة.
					14. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالاستثمارات طويلة الاجل : تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة الى طريقة حقوق الملكية.
					15. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالأصول الطارئة: حيث يتم اثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها.
					16. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المطلوبات المتداولة : لا يتم ادراج الاقساط المستحقة من القروض طويلة الاجل ضمن المطلوبات بهدف تحسين نسبة السيولة.

					17. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المطلوبات طويلة الاجل قبل اعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الاجل لتحسين نسبة السيولة.
					18. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق المخزون: عبر تضمينه بضاعة راكدة ومتقادمة بالإضافة الى التلاعب في اسعار التقييم.
					19. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق حقوق المساهمين: عبر اضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة الى صافي ربح العام الجاري بدل من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة.
					20. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق تقييم الممتلكات والمعدات ومعدل إهلاكها.
نادرا جدا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	التلاعب ببند قائمة التدفقات النقدية
					21. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية.
					22. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب.
					23. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتزييف النفقات التشغيلية بإثباتها على أنها نفقات استثمارية او تمويلية.
					24. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية التلاعب بزيادة التدفقات الداخلة والخارجة عن طريق تزييف مصادرها.
					25. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بقيم بنود التدفق الاستثماري عبر الزيادة الوهمية للأصول الثابتة.
					26. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب بقيم البنود التمويلية من خلال إثبات الأسهم المعاد شرائها والصادرة من الشركة

					ضمن الأنشطة التمويلية.
نادرا جدا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	التلاعب ببند قائمة التغييرات في حقوق الملكية
					27. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتلاعب عن طريق تغييرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه.
					28. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتقييم وإظهار الفائض أو العجز في قائمة الدخل بدلاً من إظهاره من حقوق الملكية.
					29. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإضافة أرباح محققة من سنوات سابقة إلى صافي الربح للعام الحالي بدلاً من إثباتها من ضمن الأرباح المحتجزة.
					30. تحاول الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بتخفيض بعض مكونات حقوق الملكية خصوصاً بالنسبة للعمليات غير المكتملة.
نادرا جدا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	ثانياً الإجراءات والأنشطة التي يتوقع أن يمارسها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية .
					31. يمكن أن يعمل المحاسب القضائي مع مجلس الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية.
					32. يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الإصدارات المهنية.
					33. يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على التأكد من ملائمة التقارير المالية لمستخدميها.
					34. يعمل المحاسب القضائي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير.
					35. يمكن أن يناقش المحاسب القضائي الإدارة عند تغيير المبادئ والمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة وأثرها في التقارير.
					36. يمكن أن يعمل المحاسب القضائي على فحص ومراجعة تقرير مجلس الإدارة للتأكد من تطابق المعلومات الواردة فيه مع التقارير المالية.
					37. يمكن أن يقوم المحاسب القضائي بمتابعة الإدارة في تنفيذ الملاحظات

					الموجهة لها من قبل المراجع الداخلي.	
					يمكن أن يقدم المحاسب القضائي رأياً يستند إلى حقائق معروفة ويكون رأياً على أساس التحقيقات في المنازعات.	38.
					يمكن أن يقدم المحاسب القضائي استشارات في مجال التقاضي بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية.	39.
					يمكن أن يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي بالشؤون المحاسبية والمالية والضرائب ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب وترجمة المستندات والوثائق.	40.
					يمكن أن تناقش المحاسبة القضائية المدقق الخارجي بنتائج تقريره.	41.
					يمكن أن تسهم المحاسبة القضائية في تقييم فعالية إدارة المخاطر التي تؤثر في التقارير المالية في الشركة .	42.
					يمكن أن تقيم المحاسبة القضائية كفاءة المدقق الداخلي.	43.
نادرا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	عمليات التحري التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية	
					يمكن أن يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجابات أو إضافة أسئلة جديدة .	44.
					يمكن أن يتحرى المحاسب القضائي عن عمليات الاحتيال في القوائم المالية.	45.
					يمكن أن يتحرى عن الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.	46.
					يمكن التحري عن التصنيفات الخاطئة لبنود القوائم المالية.	47.
نادرا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	عمليات التقييم التي يمكن ان يقوم بها المحاسب القضائي في مواجهة ممارسات اساليب المحاسبة الإبداعية	خامسا
					يمكن أن يقيم المحاسب القضائي السياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة.	48.
					يمكن أن يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية لغرض اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية.	49.

					50. يمكن أن تقيم الشركة في حالة التصفية لغرض منع الاحتيايل في بنود القوائم المالية.
					51. يمكن أن يتم تحديد أولويات السداد في حالة التصفية لمنع الغش والتلاعب.
					52. يمكن أن يتم تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين لمنع التلاعب في مبلغ التعويض.
					53. يمكن أن يتم تقدير قيم العوائد الصحيحة للمستثمرين.
					54. يمكن أن يتم تقدير قيم مخصصات الضرائب بصورة صحيحة .

تم بحمد الله